



جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية - دراسة حالة سورية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة

- إشراف الأستاذ:

نور الدين لعسل

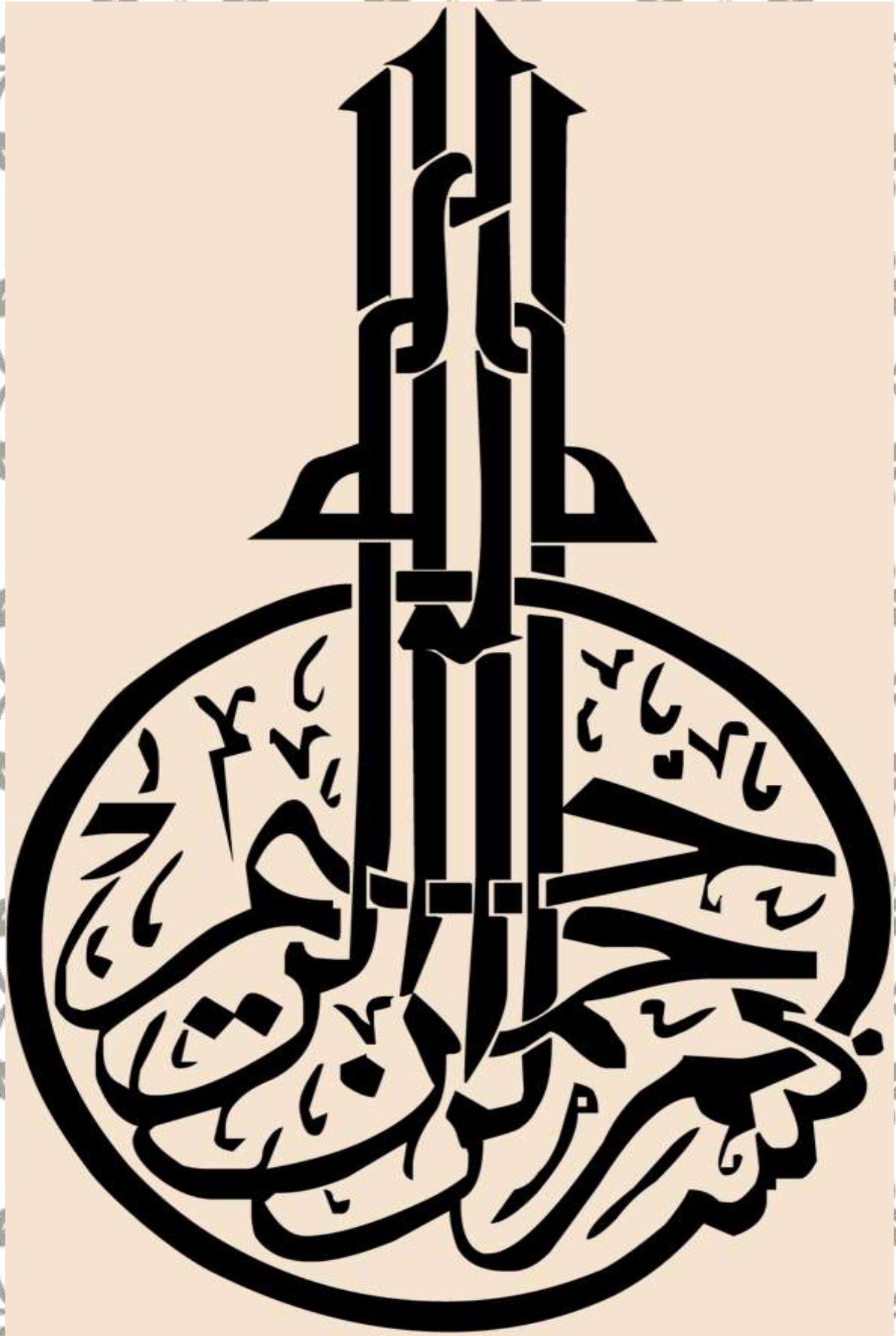
- من إعداد الطالبة:

وليدة ساعو

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة	الإسم و اللقب
رئيسا/مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذة) التعليم العالي	أ/ إلهام نايت سعدي
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذة) التعليم العالي	أ/ إبتسام بدري
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ/نور الدين لعسل

السنة الجامعية 2014/2013





الإهداء

أهدي ثمرة جسدي إلى كل الأرواح
التي استشهدت في سبيل الله
إلى الذي لم تراه عيني و أشواق إليه..

أبي الحبيب

إلى عشقي الأزلي التي نعتت إسمها
على جدار قلبي ... أمي الرائعة
و أهدي إلى كل من ساندني في الحياة.



شكر وعرفان

الشكر لله وحده نحمده ونستعينه على إكمال هذا

العمل المتواضع

وشكرا لكافة من وقف بجانبني ولو بالدعاء أئناء

قيامي لكي تفتح الأبواب في وجهي

وشكرا إلى كل من دفعني بأذيتة وذكرنني أبي في

المقدمة

إلى كل طاقم أساتذتي بجامعة عنابة

وجامعة بسكرة

مقدمة

موضوع الدراسة

- أولاً: مدخل للدراسة .
- ثانياً: أهمية الدراسة.
- ثالثاً: أهداف الدراسة.
- رابعاً: أسباب اختيار الموضوع.
- خامساً: أدبيات الدراسة.
- سادساً: إشكالية الدراسة.
- سابعاً: فرضيات الدراسة.
- ثامناً: الإطار المنهجي.
- تاسعاً: البناء المنهجي.
- عاشراً: صعوبات الدراسة.

مقدمة

لقد شهدت بعض دول المنطقة العربية وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي وذلك فضلا عن كم الدول التي تعرضت للثورات، فإن مشهد الاضطراب الحالي في قلب المنطقة العربية - سوريا- هو أمر يشير إلى أن هذه المنطقة تعيش تغييرات على أوسع نطاق، فقد تعرض النظام الذي عهدته المنطقة لإختلالات شديدة لم تخلفها بوادر أو بدايات عملت على تشكيل نظام إقليمي جديد، مع تأكيد الاحتمال القائل أن اللانظام هو السائد بالرغم من التحولات الهائلة في تركيبته وتوافر إرهابات التغيير في توجهاته، كذلك لا نستطيع أن نحكم أنه قد تغير تماما فهناك ملامح من القديم والجديد، والاستمرارية والتغيير لا تسمح بتأكيد الخروج التام عن النظام السابق، وكل التغييرات التي نشهدها الآن تجد جذورها في المتغيرات الراهنة؛ لذلك من الاستمرارية على فكرة أن الثورات توحى وكأن التغييرات الراهنة هي تغييرات فجائية على اثر ثورات وقعت بكل عفوية، وتبرز أهم تغيير في النظام الإقليمي العربي على أثرها وسقوط مفهوم قيادة النظام، والدخول في حقبة من إدارة للنظام الإقليمي كحل مؤقت؛ ذلك أن البعد الجيوستراتيجي لهذه الثورات لعب دورا مهما، وهو ما يتمثل أساسا على تأثيرها في الخارطة الجيوستراتيجية في المنطقة وما يرتبط بها على مستوى العالم.

كما لم ينظر بعض المنظرين والمفكرين والمحللين السياسيين للثورات العربية من زاوية أنها في بداية انطلاقتها بتونس، وكان من الطبيعي أن ينظر إلى تأثير الثورة المصرية جيوستراتيجيا، بسبب وزن مصر الإقليمي. ولكن بوصول الثورات إلى محاور جيوسياسية تشهد تباينات في توجهات الفاعلين الجيوستراتيجيين والإقليميين، مثل: البحرين، أو اليمن وحتى سورية، بدت حركات الاحتجاج كما لو أنها تعكس نسقا من التفاعلات داخل النظام الدولي والإقليمي، نظرا لتقاطع المصالح واختلافها، وانعكاس ذلك على مواقع الفاعلين الجيوستراتيجيين وأدوارهم في منطقة تعد بؤرة الأزمات عالميا، لأهمية موقعها جيوسياسيا وجيواقتصاديا.

تكمن أهمية الدراسة في تحديد دور البعد الجيوستراتيجي في الثورات العربية وذلك بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسة الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الأجنبي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ففي السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم بالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلّى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي للعراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان، وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوطات خارجية متزايدة بعد أحداث 11 سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية، ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي.

وعليه ستركز الدراسة على العامل الخارجي والتأثيرات المتبادلة بينه وبين الثورات العربية من الناحية الجيوستراتيجية من خلال تقديم دراسة شاملة لهذا البعد - الجيوستراتيجي - من خلال الثورات العربية، والتعبير عنه من خلال الثورة السورية وتقديم رؤية إستراتيجية للتغيرات الجيوستراتيجية بعد الثورات أو الأزمة السورية.

أسباب اختيار الموضوع.

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في الإعتبارات التالية:

أ_ المبررات الموضوعية:

يعتبر موضوع الثورات العربية وأثره الجيوستراتيجي موضوعا حديث الدراسة بحدثة الظاهرة من طرف بعض المفكرين في حالة دراسة أو الإلمام بأبعاد الظاهرة - الثورات العربية - وعليه تعود المبررات الموضوعية من وراء هذا البحث إلى:

■ البحث في واقع الثورات العربية.

■ الاهتمام البالغ الذي يحظى به موضوع الثورات العربية عند المحللين السياسيين والاقتصاديين ووسائل الإعلام والرأي العام المحلي والدولي ومحاولة فهم الموضوع من زاوية جيوسياسية، وفي نفس الوقت سنحاول تسليط الضوء على الجوانب الجيوستراتيجية في دراسة حالة سورية.

■ إبراز المنطقة العربية لإيضاح طبيعة التوازنات والتفاعلات الحاصلة في المنطقة العربية من طرف القوى الدولية والإقليمية.

■ العمل على إبراز أهمية البعد الجيوستراتيجي في تحليل واقع الثورات العربية.

■ التعمق في الحالة السورية بصفها طرف فاعل و ذات وزن إقليمي في المنطقة العربية مما يجعل منها بيئة لتفاعل دول الجوار وتجاذب الأدوار الإقليمية و الدولية.

ب_ المبررات الذاتية:

تعود الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى:

■ الاهتمام الشخصي بموضوع الثورات العربية ومحاولة الكشف والتعرف أكثر على خلفيات هذه الثورات مع محاولة إبراز مدى تأثير وتأثر بيئة الثورات بالجغرافيا السياسية خاصة على المستويين الإقليمي والدولي.

■ توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في تخصص العلوم السياسية وتطبيقها على واقع الثورات العربية والتركيز على الثورة السورية وبعدها الجيوستراتيجي في المنطقة؛ حيث لا يمكن لأي طالب ينوي التخصص في دراسة الظواهر السياسية إلا أن يطرح إشكالية حول التحليل الأمثل للظاهرة السياسية.

الإطار النظري وأدبيات الدراسة

يكن الإطار النظري للدراسة أولاً: من خلال تتبع طبيعة الوضع الإقليمي للمنطقة العربية وتوازن القوى العظمى وذلك سعياً منها للحفاظ على مصالحها في المنطقة، اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي.

وعلى هذا الأساس فإن الإطار النظري للدراسة سيركز على ما يلي:

الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سورية عنواناً لموضوع الدراسة.

اختبار النظريات الجيوستراتيجية كنظرية القوة... ونظريات العلاقات الدولية كنظرية المؤامرة ورقعة الشطرنج... المبنية على فكرة المصالح القومية والمناهج المتخصصة في علم الجغرافيا السياسية المرفولوجي والنظم... القائمة على التصور المثالي للمجتمع الدولي، وتحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية. حيث تتناول الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع كلياً وجزئياً ومدى الاستفادة منها.

ولما كان موضوع الدراسة حول التفاعلات والتوازنات الجيوستراتيجية، فإنه لابد من القول إن نظريات الجغرافية السياسية فرضت نفسها في الوقت الذي عجزت فيه نظريات العلاقات الدولية على التنبؤ بالثورات العربية، وذلك بالتحليل النظري لحقائق السياسة الدولية في فترة الثورات العربية الراهنة أو المطلق عليها بالربيع العربي، كنتيجة مباشرة لنظام الصراع الدولي واتجاه القوى الكبرى إلى خلق مراكز قوة بتقلها وتأثيرها، تضع خطأ دوليا يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على خصومها أو تلك التي تتقاطع معها المصالح مهما كانت المضاعفات التي يتركها هذا المسلك -التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية- في ظل ثورات الربيع العربي التي غيرت من معادلات القوى العظمى مع متغيرات المنطقة العربية المتمثلة في التجاذبات والتفاعلات الإقليمية والدولية.

فالمصلحة في مفهوم هذه النظريات تحدد في إطار قوة الدولة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه راتزل فريديريك بالمجال الحيوي متأثرا بنظرية "النشوء والارتقاء". وتحديدا آخر فإن القوة التي تعنيها هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة على الدولة المعنية بالاحتواء، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفة للعنف وإنما أوسع نطاق من ذلك بكثير، فهي الناتج النهائي في لحظة ما لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات، وهو الذي يحدد في النهاية قوة التنافس بين القوى المصلحية لضبط معادلة التوازن.

ولما كانت فكرة الإستحواذ على القوة بكافة أشكالها المادية والسياسية والعسكرية هدفا في حماية مصالحها الإستراتيجية العليا (مصالحها القومية) وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية التي شملها مشروع الشرق الأوسط الجديد ذات الموقع الجغرافي والمصادر الطبيعية مستغلة بذلك فترة الثورات العربية، وهناك من القوى من يحاول الوقوف في وجه التيار سعيا وراء الحفاظ على المصالح فقط لا التغيير في معادلة التوازن.

فنظام توازن القوى وتفاعلها هو نظام يقوم على وجود عدد من اللاعبين الدوليين أو محاور قوى مضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع محور قوى واستغلال أي تفوق مؤقت في قواها لتغيير معالم الوضع الإقليمي القائم والدولي العالمي.

الدراسات السابقة:

إن الضرورة الموضوعية والمنهجية تفرض على الباحث في أي مجال أن يحاول التحقيق والتقصي في ما كتب بخصوص موضوع البحث، مقالات، دراسات، كتب، رسائل تخرج... إلخ.

الكتب:

- أبو كروم بهاء، الممانعة وتحدي الربيع "عوائق الديمقراطية والصراع على الدور الإقليمي"، بيروت: دار الساقى، 2013.

ويناقد الكتاب الإشكالية التي يواجهها "محور الممانعة" في تناقض مواقفه من الثورات العربية؛ حيث ينطلق من ان هذه الشعوب إنما انتفضت في وجه استبداد الأنظمة، محللا طبيعة الأنظمة و الغليان الشعبي الذي أوصل الشعوب العربية إلى ما هي عليه، كما يحلل دور سوريا الإقليمي كوسيط إستراتيجي، ثم ينتقل إلى تصاعد الدور الروسي في السنوات الأخيرة، و ازدياد الحضور الإيراني في أزمات المنطقة.

- أسامة عبد الرحمن، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2013.

وتناول أسامة عبد الرحمن على تأثير الثورات العربية على الأمن القومي حيث ركز على مقومات المن القومي والتحديات السياسية والإستراتيجية التي تواجه التجزئة والانفصال في المنطقة العربية. ليركز في الباب الثالث والرابع على ثورات الربيع العربي وآثارها وركز على الثورة السورية، والتداعيات الإقليمية للثورات والتحديات الإستراتيجية لها الداخلية والخارجية.

وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/04/03.

إذ تطرق الباحث في دراسته لسياسة روسيا والصين إقليمياً في المنطقة من خلال دعمها لأدواتها السياسية والعسكرية والتمثلة في النظام السوري حليفها الإستراتيجي والسياسي في المنطقة وحزب الله في لبنان.

- محمد السعيد إدريس، "اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 188) أبريل 2012.

وكان أبرز ما جاءت به هذه المقال، الحديث عن الأهداف الجيوستراتيجية والتداعيات الإقليمية لثورات الربيع العربي من منظور المصالح الإستراتيجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي اهتمت بموضوع الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية من طرف اللاعبين الجيوبوليتيكيين في ظل تغيرات المنطقة العربية، ركزت على البعد الجيوسياسية والجيوستراتيجي والبحث في مجال توازن القوى في المنطقة العربية في ظل مجريات ما يسمى بالربيع العربي، على رأسها الولايات المتحدة، الصين، وروسيا، مما شجع على بروز قوى إقليمية أخرى منافسة في إقليم الشرق الأوسط كتركيا وإيران وإسرائيل... وذلك لأهمية الإقليم من جهة كموقع جغرافي وموارد طبيعية، ومن جهة أخرى لبسط نفوذ هذه القوى لهيمنتها ونشرا لأيديولوجيتها المختلفة.

كانت السمة العامة للتغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة تتمثل في ثبات مصالح القوى العظمى، وغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية وتعتبر المنطقة كما هو مدون في الأدبيات الغربية ساحة جيوسياسية مهمة لتلك المصالح.

كل ذلك يشير إلى إرهابات وملاحح تحول استراتيجي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتتيح الأوضاع في سوريا احتمالات لتطور هذه الظاهرة رويدا رويدا مما يشير إلى إمكان تجدد صراعات تاريخية تكون لقوى إقليمية متعددة المصالح تتخبط فيها دولا وقوى أدنى على الصعيد الإقليمي، وتشير السيناريوهات إلى أن تصبح سوريا منطقة تمركز إقليمية تجتمع فيها مجموعة القوى للتعبير على الجانبين تقاطع المصالح وتغيير ما لدى أنظمة وقوى إقليمية من رغبات في ذلك.

ولحد كبير ستظل الثورات العربية، وسوريا تحديدا مركز التفاعلات الجيوستراتيجية والتوازنات الرئيسية ليصبح الصراع على سوريا لب الصراع في الشرق الأوسط، لا ذاك الذي كشفت عنه الثورات من مشكلات طائفية وقبلية في النظام بل اختراقات للجوار الإقليمي.

وعلى ضوء هذا نطرح السؤال المركزي التالي:

- ماهو الدور الذي يلعبه البعد الجيوستراتيجي للتفاعلات الإقليمية والتوازنات الدولية في المنطقة العربية و أثره على الحالة السورية؟

تساؤلات الدراسة.

1- ماهي أهم تطورات الوضع الإقليمي في المنطقة العربية؟.

2- فيما تكمن الأبعاد الخارجية للثورات العربية وتأثرها بالأبعاد الداخلية؟

3- فيما تظهر تداعيات الثورات العربية جيوسراتيجيا؟

4- هل للثورات العربية تداعيات جيوسياسية غيرت في معادلة توازن القوى الإقليمية والدولية؟ وكيف يتبين ذلك من خلال الحالة السورية؟

فرضيات الدراسة.

1- تقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة العربية من شأنه أن يصعد من وتيرة التفاعلات والتوازنات الجيوسياسية بينها.

2- كلما تضاربت مصالح القوى الإقليمية والدولية داخل دولة ما، كلما زاد ذلك في الاحتقان السياسي واندلاع الثورات.

الإطار المنهجي

للإجابة عن إشكالية البحث يجب إتباع البحث العلمي القائم على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها على أساس الأهداف الموضوعية للبحث وطبيعة الموضوع والهدف المرجو منه.

- لدراسة الموضوع اعتمدنا على التالي:

منهج دراسة حالة: فاستعمالاته بهدف التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة. سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري أو الخارجي للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب من المظاهر الحقيقية الكلية.

وصولاً إلى نتائجها واستشراف مستقبلها في المنطقة العربية الناجمة عن مدخلات النظام المتعلقة باختلال التوازن في منطقة الشرق الأوسط الجديد، وذلك عن طريق استخدام تقنية السيناريوهات؛ حيث تدخل هذه التقنيات ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحركة في كل مسار من هذه المسارات.

هيكل الدراسة

فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة وفصل تمهيدي حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تخدم وتوضح الإطار العام لموضوع الدراسة، وثلاث فصول أخرى تشمل فصل دراسة الحالة "سورية"، وخاتمة تتناول الإستنتاجات وأهم التوقعات.

فالفصل الأول عنى بدراسة النظام الإقليمي للمنطقة العربية وتفاعلاتها وتوازناتها الجيوستراتيجية. أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة الثورات العربية و تداعياتها الإقليمية والدولية.

أما فيما يخص الفصل الأخير والذي هو عبارة عن دراسة حالة سورية والذي تضمن ثلاث مباحث عنيت بدراسة عامة حول سوريا ودراسة في الأسباب للثورة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية، واستشراف الوضع العام للحالة السورية والمنطقة العربية بما أن سورية قلب المنطقة.

صعوبات الدراسة.

من أبرز الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا المجال هو تحديد الفئة المرجعية التي يعتمد عليها لتشابك هذا النوع من الدراسات وعدم التركيز على نتائجه بما أنها إستشرافية وقابلة للتغيير حتى في آخر لحظة من وضع هذه الدراسة.

أولاً: - تحديد المفاهيم و التعاريف الإجرائية.

تم توظيف العديد من المفاهيم نذكر منها:

الإستراتيجية: The Strategy

هناك من يعتبر أن الإستراتيجية: "مصطلح استخدم في اللغة اليونانية القديمة وكان يقصد به وصف القائد بمعنى أن الإستراتيجية هي فن القيادة ومن ثم جاء مصطلح الإستراتيجية العسكرية الذي يقصد به تلك الخطط العامة التي توضع لإحراز أهداف سياسية ثم ظهرت فكرة الإستراتيجية الشاملة حيث عرفت على أنها: " فن تعبئة و توجيه مصادر الأمة بما في ذلك القوات المسلحة، من أجل تحقيق هدف سياسي".

الإستراتيجية الشاملة هي التي تقود الصراع إلى الميادين السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية في حوارات دياكتية حيث تستخدم القوة لفض النزاعات بينهم. أو هي فن توزيع جميع الوسائل والإمكانات المتاحة بما فيها الإمكانيات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية.

أو هي سياسة طويلة المدى للوصول إلى أهداف محددة بإستخدام أفضل الوسائل فعالية لتحقيق الهدف. أو هي علم وفن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالإستخدام الأمثل والإمكانات المتاحة.¹

كما تنتهي الوضعيات الإستراتيجية إلى المناطق الجغرافية و المجال الطبيعي (الأرض و البحر)

"terre et maritime"²

¹ محمد إبراهيم زيد، "الأمن الشامل و النظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية"، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1991، ص:10-12.

² - Basil H.Liddell Hart, "Stratégie," Introduction et traduction de l'anglais par Lucien Poirier", Dépôt légale, France, 2007, p 28.

ويمكن تعريف الإستراتيجية بأنها: "التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على الإمكانيات والموارد المتوفرة، والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانيات، وكذلك الإمكانيات التي من المؤكد بأنها ستتوفر عبر الزمن القادم وتحديد الخيارات المناسبة لكل سياسة والبدائل لكل موقف مستجد وعموما الإستراتيجية هي: عقلنة السلوك السياسي حاضرا ومستقبلا.¹

ومن الناحية الواقعية فإن الإستراتيجية هي النتيجة النهائية للتخطيط الإستراتيجي، مع أن المنظمات الأكبر يمثل أن تكون أكثر تحديدا في تطويرها للإستراتيجية التنظيمية من المنظمات الأصغر فإن كل منظمة يجب أن يكون لها إستراتيجية من نوع ما.²

الجيوستراتيجية: The Geostrategy

هناك خلط لدى الكثيرين بين الجيوستراتيجية والإستراتيجية والجيووليتيك والجغرافيا السياسية. كما أن تعريف الجيوستراتيجية قليل جداً في المرجعيات العربية؛ عرفها أمين عارف: "بأنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية".³

وهناك من يرى: "أن الجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة وهي: الموقع،

¹ - عامر مصباح، معجم مفاهيم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو للنشر و التوزيع، د س ن، ص ص 22-23.

² - بشار يزيد الوليد، مفاهيم معاصرة في التخطيط الإستراتيجي، عمان: دار الراجحة للنشر و التوزيع، 2010، ص ص 65-66.

³ - سعود عابد، "الفرق بين الإستراتيجية و الجيوستراتيجية"، الرياض: العدد (15249)، 25 مارس 2010، في:

<http://www.alriyadh.com/2010/03/25/article509799.html>

الفصل التمهيدي

والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان".¹

وعناصر الجيوستراتيجية:

(أ) **الجيوسياسية**: هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية. (ب) **الجيواقتصادية**: تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثرها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية. (ج) **الجيوعسكرية**: تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها. كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والإستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية العسكرية الوطنية. (د) **الجيومعلوماتية**: تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وأثر الإستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الإستراتيجية الوطنية.²

السياسة الجغرافية: The Geopolitics

تعرف **السياسة الجغرافية** بأنها: "دراسة العلاقات المتبادلة للبيئة الجغرافية (لاسيما الجوانب الطبيعية، العرقية، الاقتصادية، السكانية و البيئية) ومع الدولة ولا سيما مع سياسات الدولة، إن سياسات الدولة الخارجية والصراعات الناشئة عنها ذات أهمية خاصة لمن يستعملون أنماط التحليل الجغرافي السياسي (**الجيوبوليتيك**). كما يمكن إستعمال المصطلح للإشارة إلى نظرة عقائدية تؤكد الآثار الحتمية

¹ - سعود عابد، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

الفصل التمهيدي

المتعلقة بالعوامل الجغرافية ومنها الأثار في التطور السياسي للدول والمجموعات العرقية في الدول، وكان مثل هذا الموقف العقائدي على سبيل المثال ذا تأثير كبير في الحركة الإشتراكية الوطنية بين الحربين العالميتين.¹

ويعرفها عامر مصباح بأنها: "تدخل العوامل الجغرافية من مثل المناخ والأرض والعناصر الأرضية كالأنهار والنفط في صياغة السياسة الداخلية والخارجية، والأهداف الوطنية "المصالح الوطنية"، وتدخل العوامل الجغرافية في تحديد علاقة الدولة بغيرها من الدول، كحالة الدول التي يربطها بعضها البعض نهر تعتمد عليه لتوفير الماء لمواطنيها، بل هناك نظرة ترى تدخل المعطيات الجغرافية "طبيعة الأرض، السكان..." في تحديد شكل النظام السياسي الذي يحكم الدولة.²

الجغرافية السياسية: Political Geography

نظرا لحدثة نشأة الجغرافية السياسية فقد اختلف معظم المفكرين والعلماء بما فيهم الجغرافيون في تعريف هذا العلم كما أن مدلوله ومجاله كعلم له ضوابط لا يزال محل خلاف بين الباحثين، و على اختلاف هذه التعاريف يمكن أن نعرف الجغرافية السياسية بأنها: فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية يتناول دراسة الدول أو الإقليم السياسي والحدود السياسية لهذه الدول أو الإقليم وما يرتبط بها من ظواهر سياسية، وذلك في إطار مكاني.³

أما في مجالها السياسي فإنها تبحث في النظريات التي تُبنى عليها السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وهي تتغير من وقت لآخر مثل المعاهدات الدولية أيضا، وقد يحدث هذا التغير بشكل مفاجئ بسبب الثورات أو الانقلابات التي يتغير بسببها نظام الحكم في بعض الأحيان بعكس العناصر والظروف

¹ - جوفر روبرت و أليستار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، (ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 106.

² - عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص (103-104).

³ - نصري دياب خاطر، الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 18-22.

الفصل التمهيدي

الطبيعية من سطح ومناخ. وإذا كان علم السياسة يدرس الظواهر في ضوء المؤثرات الجغرافية، فإن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة التنظيمات السياسية وبناء هذه السياسة في دولة لها دور كبير جدا في تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية¹.

دول الجوار الجغرافي: The vicinity countries

المقصود بها الدول الموجودة بالتحتمية ضمن نطاق جغرافي ومناخي ممتد للأرض، لها علاقات تفاعلية (صراعية أو تعاونية) مستمرة عبر الزمن والمفهوم مدخل من مداخل الجغرافيا السياسية المرتبطة بأبعاد أربعة: البعد التاريخي، الجغرافي، والديمقراطي، والإقتصادي، بالإضافة إلى القومية، وتوازن القوى والإعتماد المتبادل مثل: إيران تركيا روسيا المنطقة العربية...²

الجيوپوليتيكا: Geopolitika

تعرفها مجلة الجيوپوليتيكا الألمانية عام 1928، بأنها علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافية السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكوناتها وبيئتها³.

وتظهر الفكرة الأساسية للجيوپوليتيكا في أنها النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض الجيوپوليتيكا هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية الأرض و تكوينها.

¹ - نصري دياب خاطر، المرجع السابق، ص ص 22-23.

² - حسين بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، ط2، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص ص 27-28.

³ - نصري دياب خاطر، مرجع سابق، ص 36.

الجيوپولتيكا هي الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفافها المميت

من حصولها على مجالها الحيوي.¹

The Geopolitics : الجيوپولتيكس

فهو العلم الذي يتكون من كلمتين إغريقيتين هما **Geo** تعني الارض و **Politics** وتعني أمرا

يتعلق بالدولة وعلى وجه الأخص سياستها، وتعتبر الجغرافية السياسية منطلقا لهذا الموضوع، إذ إن

الجغرافية السياسية هي الأصل الذي تفرعت عنه الجيوپولتيكا، وكما يقول **هاوسهوفر**: " أن الجيوپولتيكا

وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق تجعل منها مادة يستعين بها القائد

السياسي".²

والفرق بين الجغرافية السياسية و **الجيوپولتيكس** يظهر بالتأكيد على أحدهما: فالجغرافية السياسية

تأخذ بعين الاعتبار الدولة، وتعني بتحليل بيئتها الجغرافية تحليلا موضوعيا، أما الجيوپولتيكا فتقوم دراسة

الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية.

للجيوپولتيكس مفهومان: أحدهما قديم ارتبط بوجهة نظر ضيقة قامت على الفكرة الألمانية

الخاصة بالمجال الأرضي باعتباره المجال الحيوي أو بما يقابله بالانجليزية (**Living of Space**) أي

إن الدولة هي عبارة عن كائن حي وقد قال في ذلك **هاوسهوفر**.

وقد عرف معهد **ميونخ** في ألمانيا بناء على ذلك هذا العلم بتعريفات عديدة كلها تصب في نفس الهدف

التوسعي وتوحي به ومنها:

¹ - نصري دياب خاطر، المرجع السابق، ص 37.

² - تغريد رامز هشام العذاري، "مفهوم الجغرافية السياسية- مفهوم الدولة- تصنيف الدول من حيث إمكاناتها من القوة"، محاضرات منشورة

كلية التربية الأساسية: قسم الجغرافية/ تم زيارو الموقع في: 17:47 PM 2014/03/17

- إن الجيوبولتيكس هي النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض.
- إن الجيوبولتيكس هو نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض.
- إن الجيوبولتيكس هو العلم الذي يبحث عن المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها.
- إن الجيوبولتيكس هو الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي.

المنطقة العربية: The Arab Territory

قد يكون مصطلح "المنطقة العربية" هو الأكثر دقة وعملية وواقعية للتعبير عن هذا الجزء الجغرافي المرموق، من حيث المعابر المائية الرئيسية والإتصالات البحرية، ويشتمل على أكبر ثروات العالم المادية¹، من بترول وغاز طبيعي، وكتلة بشرية معتبرة، وكان مهدا للرسالات الإلهية الثلاث الرئيسية في العالم، وكانت خلال ألف عام منطقة متصلة إنسانيا وإقتصاديا، تتبع سلطة سياسية موحدة وتضم عدة مناطق جغرافية معروفة تاريخيا شبه الجزيرة العربية واليمن، العراق، بلاد الشام، مصر وبلاد المغرب العربي، جعلها الإستعمار دول مستقلة، وتشكل اللغة العربية حجر الأساس الأهم في هوية "الأمة" لسكان المنطقة العربية، ولا يشكل العرب العنصر القومي الإنساني الوحيد فهي تضم مجموعة أعراق: (أكرد، وتركمان، وشركس، وأمازيغ)، وهؤلاء الأقوام في المنطقة العربية لا يدينون كلهم بالإسلام، وإنما بالإسلام والنصرانية واليهودية وبعض الديانات القديمة التي مازال أهلها متمسكين بها في بعض بلاد الشام، وجنوب السودان، فضلا عن الطوائف المتعددة المشتقة المنشقة عن الرسالات الإلهية الثلاث

¹ - رضا دشوشة، "السياسات الخارجية الإيرانية و التركية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باجي مختار، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011)، ص 17.

الفصل التمهيدي

الرئيسية وأهم هذه الطوائف الشيعية، والدروز، والإباضية عشرات من الفرق الدينية المنتشرة في مختلف دول المنطقة¹.

إن المنطقة العربية هي تلك المنطقة من العالم التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ومن البحر المتوسط إلى الصحراء الإفريقية، والتي تلتزم جميع دولها وشعوبها اللغة العربية لغة رسمية للبلاد كتابة وقراءة، وتؤدي بها الأكثرية عباداتها، وتسود مجتمعاتها ثقافة خاصة تميزها عن ثقافات العالم، ويلعب هذان العنصران - الثقافي واللغوي سلبا وإيجابا - دورا تجميعيا هائلا دون إنكار الأصول العرقية الأخرى، والإنتماءات الدينية المختلفة لعشرات الجماعات، والأقوام الذين يشكلون مجتمعين بهذين العنصرين سدت ولحمة العنصر الإنساني في المنطقة، ويريدون أن يعيشوا ويتعايشون ضمن بوتقة مفهوم معاصر عن "المنطقة" لها أسس حضارية واحدة تضم الجميع في إطار هوية معاصرة.²

التفاعل : Interaction

يشير المصطلح بمعناه العام إلى دور متبادل له طابع دينامي، وإلى علاقة بين متغيرين أو أكثر مع ملاحظة أن هذه العلاقة تنطوي على تأثير متبادل بين الأطراف أو المتغيرات، بمعنى أن قيمة كل متغير تؤثر على قيمة سائر المتغيرات الأخرى.³

التفاعل الاجتماعي: The Social Interaction

التفاعل الاجتماعي ظاهرة إجتماعية يحدث فيها تأثير متبادل بين فردين أو جماعتين أو هيئتين فأكثر، ويتم هذا التفاعل عن طريق الإتصال. والإتصال شرط أساسي لحدوث التفاعل. والعزلة على

¹ - رضا دشوشة، المرجع السابق، ص 17- 18.

² - المرجع نفسه، ص 18.

³ - محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية المجلد الثاني، (د ب ن) ، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003، ص 742.

الفصل التمهيدي

العكس تؤدي إلى إقافه لأنها تمنع تجاوب الشخص المعزول مع المجتمع وتأثره به وتأثيره فيه، ولقد استعير تعبير "التفاعل الإجتماعي" من العلوم المادية ولا سيما علم الكيمياء، ذلك لأن تفاعل المواد في عالم الكيمياء يتم عندما يحدث بينها إتصال في ظروف خاصة، والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات إنما يتم إذا حدث بينهما إتصال في ظروف معينة.¹

الحراك الإجتماعي: The Social Mobility

مستعمل لوصف حركة إنتقال الأفراد من فئة أو طبقة إجتماعية إلى أخرى داخل نفس المجتمع وقد يكون الحراك على مراتب سلم التدرج الإجتماعي نحو الأعلى أو نحو الأسفل، تختلف درجة الحراك الإجتماعي حسب نمط المجتمع، والبناء الإجتماعي السائد، وثقافة المجتمع، فلا وجود للحراك في المجتمعات الخالية من الإنقسام الطبقي كالمجتمعات البدائية والمجتمعات بسيطة التركيب، ولا وجود للحراك الإجتماعي أيضا في مجتمع العبودية ومجتمع الإقطاع بسبب بنائه الإجتماعي: الأحرار والعبيد، الحراك الإجتماعي ضعف بصورة عامة في المجتمعات التقليدية خاصة تلك التي تمتن الزراعة الرعي ضعيف أيضا في المجتمعات ذات الأنساق الإجتماعية المغلقة كنظام الوظائف.²

التغيير الإجتماعي: The Social Changement

التغيير ظاهرة عامة تمس طبيعة المجتمع العضوي **Organic**، والغير العضوي **non Organic** وما فوق العضوي **Super- Organic**، وقد جلبت ظاهرة التغيير إنتباه الفلاسفة والمفكرين منذ القديم وحسب الثرات الفكري الذي وصلنا فإن الإهتمام بالتغيير يرقى إلى الفلسفة اليونانية وهو جاء في إطار الجدل الفلسفي بين الثابت والمتحول.

¹ - محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص 743.

² - عبد المجيد بصير، موسوعة علم الإجتماع (مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العانة)، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010، ص 261.

توازن القوى: Balance of powers

ويقصد به تلك النظرة السياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالإنفراد بالهيمنة في العالم وإستغلال إمكانياتها العسكرية والإقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها. ويتحقق هذا التوازن بحشد قوى الدولة منفردة، أو بالتحالف مع غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها، وتؤدي حالة توازن القوى إلى إستقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية، أو طلبا لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية.¹

ويعرفه دانيال باب **Daniel Papp** بأنه: "يعني وجود دولتان لهما قدرات متساوية تقريبا في

علاقة تنافسية".²

النزاع الدولي: The International Conflict

هناك من يعرف النزاع الدولي بأنه: إختلاف المصالح الحيوية بين دولتين أو أكثر سواء تعلق الأمر بالسيطرة على أراضي إستراتيجية للتحكم في العلاقات الدولية، والنزاع تختلف مستوياته بدءا من الترشق بالكلمات والحملات الإعلامية المتضادة، إلى تقليل التمثيل الدبلوماسي أو سحب السفراء للتشاور، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو الصدام المسلح المحدود، فهو مرحلة قبيل شن الحرب، ومن آثار النزاع التنظيمية والقانونية والسياسية أن تساهم في تطوير القانون الدولي وتنشط الدبلوماسية وتزيد من

¹ - خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع، 2009، ص 122.

² - Daniel S Papp, **Contemporary International Relations Frameworks For Understanding**, Fourth Edition, New York: Macmillan College Publishing Company, 1994, p46.

رصيد الخبرة لدى المديرين للنزاع، كما يزيد من أهمية تدخل المجتمع الدولي لحله أو الحيلولة دون تطوره إلى الصدام المسلح، وذلك من قبل الأطراف الدولية التي تسعى للقيام بالوساطة بين الطرفين.¹

الثورة: Revolution

هي حركة إحتجاج عنيفة ضد نظام سياسي للحكم القائم للإطاحة به وتعويضه بنظام آخر، معنى ذلك إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية. تتميز بعض الثورات السياسية بالأحداث الدامية أي يتم إنتقال السلطة من فئة إلى فئة عن طريق اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء بينما تتميز بعضها بالحركات الاحتجاجية السلمية وتنتقل السلطة من فئة إلى أخرى دون إراقة الدماء (تسمى بالثورات البيضاء).²

وتختلف الثورة عن الإنقلاب ففي هذا الأخير يحدث تغيير في طاقم الحكم دون تغيير عميق في الحياة السياسية وتقوم عادة فئة هي جزء من النظام السابق بينما الثورة تحدث تغيير عميق في الحياة السياسية وتشارك فيها فئات إجتماعية عريضة من الشعب أو الجماهير.³

الثورة السياسية هي ثورة ضد الذات، أي ثورة داخلية هدفها تغيير الوضع السياسي العام في البلاد وتغيير الممارسة السياسية وتغيير الثقافة السياسية، بينما ثورة التحرير تهدف إلى أمر واحد فقط هو طرد المستعمر الأجنبي من البلاد.⁴

¹ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 158.

² - المرجع نفسه، ص 158.

³ - عبد المجيد البصري، مرجع سابق، ص 181.

⁴ - المرجع نفسه، ص 182.

ثانياً: - مناهج البحث في الجغرافية السياسية.

لا يوجد منهج واحد لدراسة الجغرافية السياسية، بل عدة مناهج يتبعها الجغرافيون في معالجة ما تتناوله الجغرافية السياسية من مواضيع، والمنهج هو الطريق الذي يرسمه الباحث لنفسه للوصول إلى الهدف، أو إلى الحقائق العلمية، ويتم إختيار المنهج المناسب حسب موضوع الدراسة، وعندما نتناول مشكلة في الجغرافية السياسية يسير الباحث في خطوات عملية تتلخص بما يلي: الشعور بالمشكلة وأهميتها، وتحديدتها، ووضع الفرضيات لها، لذا تتبع الجغرافية السياسية في دراستها خطوات البحث العلمي، وهي دراسة متعمقة، للوصول إلى حقائق علمية جديدة، أو التأكد من صحة حقيقة علمية قديمة ومعروفة، وإضافة شيء جديد لها. ولحدائثة الجغرافية السياسية كعلم بالنسبة لفرع الجغرافية الأخرى، ما تزال تتجاذبها المناهج وطرائق البحث ومن هذه المناهج نذكر¹:

أ- المناهج التقليدية: The Traditional Methods

المنهج الإقليمي: The Regional Method

هو المنهج الذي يتناول بالدراسة والتحليل الدولة أو مجموعة دول كوحدة واحدة. ويهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الجغرافية وسياسة الدولة.²

ويقصد بالعوامل الجغرافية (العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية)، فالعوامل الطبيعية مثل حجم الدولة، وشكلها، والمناخ، والموارد الطبيعية، أما العوامل الاقتصادية فيقصد بها الأنشطة الاقتصادية الزراعية، والصناعية والتجارية، أما العوامل البشرية فيقصد بها السكان، ونموهم وتوزيعهم الجغرافي.

¹ - عبد المجيد البصري، المرجع السابق، ص ص 16-17.

² - المرجع نفسه، ص 17.

فالجغرافية السياسية تبعا لهذا المنهج تدرس الدول مباشرة من وجهة نظرها. ويمكن لهذا المنهج أن يتناول بالدراسة والتحليل علاقة الدولة بالدول الأخرى. والمشكلات السياسية الاقتصادية مثل الحوار بين الشمال والجنوب، والتعاون بين الدول الغنية والفقيرة، كما يدرس التكتلات السياسية مثل السوق العربية المشتركة، والسوق الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية.¹

المنهج المورفولوجي: The Morphological Method

هو المنهج الذي يقوم على تفسير الظواهر السياسية للدولة في محاولة للوصول إلى تحليل علاقات الدولة الداخلية والخارجية لها، حيث يتركز على دراسة الخصائص المورفولوجية للدولة مثل الشكل، المساحة، والموقع وموقع العاصمة، والأقاليم الحضرية والسكان، ومراكز النقل الإقتصادي والسياسي في الدولة والأقاليم المتطورة والأقاليم الأقل نمواً ويمكن لهذا المنهج دراسة مشكلات الدولة السياسية؛ بحيث تتناول الدراسة مجموعة من العناصر الجغرافية من حيث النمط والتركيب، ويقصد بالنمط: الموقع والشكل، وتركيب السكان والعاصمة، والحدود السياسية، والمناطق الفقيرة في الدولة الطاردة للسكان والمناطق الغنية الجاذبة للسكان.²

المنهج التاريخي: The Historical Method

هو المنهج الذي يتتبع التطور التاريخي للمشكلات السياسية الدولية، بهدف فهم تلك المشكلات وأسبابها التاريخية، وأسباب استمرار وإقتراح الحلول المناسبة لها.

¹ - عبد المجيد البصري، المرجع السابق، ص 18.

² - المرجع نفسه، ص 18.

إن للمشكلات السياسية الدولية جذورا تاريخية تعود لأعماق التاريخ، وعند تناول هذه المشكلات من قبل الجغرافي السياسي لا بد له من أن يدرس التطور التاريخي لهذه المشكلات فعند دراسة مشكلة إقليمية ما فإننا نجيب عن الأسئلة التالية¹:

- 1- ما القيمة السياسية للإقليم (X) لكل من دول الجوار؟.
- 2- ما القيمة الإقتصادية والسياسية والعسكرية للإقليم (X) بالنسبة لدول الجوار؟.
- 3- ما الجذور التاريخية لسكان الإقليم (X)؟ وما علاقته بدول الجوار؟.

ب_ المناهج الحديثة: The Modern Methods

المنهج الوظيفي: The Functional Method

يدرس هذا المنهج الدولة (الإقليم السياسي)، والأسباب المؤدية لإستمرار الدولة محليا وإقليميا ودوليا. أثر العوامل الجغرافية الطبيعية كالتضاريس والمناخ، وأيضا أثر تعدد القوميات داخل حدودها السياسية على توجهات الدولة السياسية، وعلى أنماط العمران وإستغلال موارد الدولة، وعلى تطورها ونموها بالمجالات الإقتصادية. كما يتم دراسة أثر العوامل الجغرافية على المشكلات التي تعاني فيها الدولة مع دول الجوار الجغرافي لها بمعنى أن المنهج الوظيفي يدرس الوظيفة أكثر من دراسة تطورها وتركيبها.²

وهناك ملاحظتان عن العلاقة بين المنهج الوظيفي والمنهج الإقليمي يجدر الإلتباه إليهما³:

- أ- أثر العناصر غير السياسية على وظيفة الإقليم.
- ب- أثر الإقليم السياسي على المظاهر غير السياسية.

¹ - عبد المجيد البصري، المرجع السابق، ص ص 20-21.

² - المرجع نفسه، ص 21.

³ - المرجع نفسه، ص 22.

فالملاحظة الأولى تؤكد على أنه بالرغم من أهمية العناصر الجغرافية غير السياسية كالتضاريس، والمناخ، والموقع الجغرافي، والموقع البحري، والمعادن في سياسة الدولة، إلا أن تقييم أثر هذه العناصر لا يمكن تعميمها على جميع الدول، لأن إستجابة الإنسان لها تختلف من دولة إلى أخرى.

منهج النظام (نموذج تحليل النظم): The Organizational Method

يقوم منهج النظام على دراسة الإجراءات التي تنفذ من قبل الإنسان لإنشاء النظام السياسي؛ حيث يركز على دراسة وتحليل الإجراءات التي تتأثر بالمجتمع والمكان وطبيعة النظام السياسي، فالعملية السياسية مفتاح لفهم العلاقات البشرية بالحيز الجغرافي، مما يزيد من البصيرة الجغرافية في التحليل والإنتشار¹.

المنهج الأصولي: The Authentic Method

أما المنهج الأصولي فيقوم على أساس صياغة القواعد والمفاهيم الرئيسية وطرحها كإطار نظري لتفسير العديد من الظواهر والمشكلات تبعاً للأسلوب التحليلي الجيوسياسي في الجغرافية السياسية ومن ثم تلمس التطبيقات الإمكانية المختلفة لتلك الأصول والقواعد.

ويظل المنهج الأصولي يهتم بدراسة كل العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية طبقاً للقواعد والمفاهيم السائدة في مجال الجغرافية السياسية فيبدأ بالموقع بأنواعه مروراً بعناصر البيئة من مساحة وحجم وشكل وتكوين طوبوغرافي وخصائص فيزيوغرافية... إلخ كما هي معروفة للجغرافيين².

¹ - عبد المجيد البصري، المرجع السابق، ص 24.

² - محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية (بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق)، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 45.

The Behavioural Method : المنهج السلوكي

يتناول هذا المنهج سلوك البشر إما أفراداً أو جماعات كما يركز على فكرة المثير والاستجابة في علم النفس فالبيئة الجغرافية هنا هي المثير، وسلوك الإنسان تجاه البيئة الجغرافية هو الإستجابة؛ حيث تتمثل والإستجابة بكيفية إتخاذ القرار وبالتالي السلوك الذي يسلكه¹.

مما سبق كله فإننا نخلص إلى أن دراسة الجغرافية السياسية تخضع لعدة مناهج، يتم إنتقائها حسب موضوع الدراسة، ومستلزماته وإمكانيات الدارس فكل منهج له خصوصياته، ومزاياه ومثالبه وإذا تجردنا عن العنصرية للمناهج نجد أنفسنا أمام التكامل المنهجي ونحن بصدد التعمق في دراسة الجغرافية السياسية.

¹ - بدرانة، سريان محمد سعيد، الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العرب: جغرافية الوطن العربي السياسية، عمان: دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 24-25.

الثالث: - النظريات الجيوسياسية والجيوسراتيجية. The Geostrategic Theory

عمدت نظريات الجيوسراتيجية على تناول العلاقات بين البنى السياسية وظروف البيئة الطبيعية المحيطة، وعمليات المحيط، والعمليات السياسية الديناميكية التي تشكل هذه العلاقات منذ العهود الأولى. لكن تطور النظريات الجيوسياسية والجيوسراتيجية العالمية، أصبح يسيرا بعد استقرار جغرافية العالم، كما ان صراع السيطرة الدولية، الذي إحتدام مع الإستعمار الجديد في القرن التاسع عشر، أدى إلى قيام هذه الأطراف بتوجيه الصراعات التي كانت تستهدف تحقيق أهداف تكتيكية محلية نحو أهداف إستراتيجية دولية.

ولد هذا الوضع تحليلات جغرافية عالمية تظهر مقارنات في موضوع تفوق هذه الدول من الناحية السياسية. وكانت النظريات الجيوسياسية الدولية، التي تم تطويرها كأحدى العناصر الهامة في تحديد آليات إتخاذ القرار في السياسة الخارجية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر،¹ بالنسبة للدول التي خاضت صراع السيطرة الدولي تعمل على تحقيق غايتين متممتين لبعضهما البعض، تمثلت الغاية الأولى: في أن تحقيق هذه النظريات للأطراف المختلفة أفكارا هامة إلى أبعد الحدود فيما يخص الأهداف الأساسية، وأما الثانية: فكانت الأرضية الشرعية للسياسة التوسعية التي يجب إتباعها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. وقد كانت الإنطلاقة من أبو الجغرافية السياسية هنريك فون ترسيك إلى أول مستخدم هذا المصطلح والمفهوم راتزل فريديريك وكيلين وكارل هوسهوفر وماكندر ونعرض الآن آراء كل منهم.

إستغلت الدول الإستعمارية نظرية راتزل **Ratzel*** الذي يعتبر مؤسس الجغرافية السياسية، من خلال إتخاذ آرائه حجة، إعتبارها حقائق علمية تدعم السياسة التوسعية، بما في ذلك الأفكار التي جاءت

¹ - أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، ط2، (تر: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل)، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2011، ص 127.

* راتزل (1844 - 1904) أول من درس وعالج المكان والموقع معالجته منسقه ووازن بها بين الدول وقد أكد راتزل على وجود روابط قوية بين القوى القارية والقوى السياسييه وعليه فإن بداية مفهوم القوى القارية يقترن بأداء راتزل.

في مؤلفه بعنوان "النظرية العضوية لتطور الدولة"، الذي عكس تأثيراً بأراء دارون، حيث يرى راتزل أن الدولة تشبه الكائن العضوي الحي وتحتاج إلى التغذية مثل الكائنات الحية، وأنه لا يمكن تغذية الدولة إلا بالتوسع، وأن الدول التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية المذكور، ستزول عن الوجود كبقية العناصر الزائلة في نظرية دارون، ورأى راتزل أن الأهمية السياسية لنطاق جغرافي ما سيتضاءل في المستقبل بسبب ضيق ساحته الإستراتيجية التوسعية السياسية، ودعا إلى التوجه إلى خارج النطاق، حيث تستطيع القوى الموجودة به أن تواصل وجودها في الوضع الدولي الجديد.¹

كان راتزل متأثراً بنظرية (النشوء والارتقاء) وآمن بأن الدولة كائن حي، فالنمو حاجة ماسة للكائن الحي والدولة كذلك طبقاً لآرائه حتى ولو كان ذلك عن طريق القوة وقد أكد راتزل على المساحة **Raum** والموقع **Lage** وطبيعة الحدود السياسية **Grenzen** واعتقد أن المجال الإقليمي يؤثر في قوة الدولة كما أنه يعتمد في حجمه على هذه القوة.

وآمن بأن المساحة الكبيرة ضرورة لنمو الكائن الحي، ويضفي الموقع صفات مميزة على المساحة. أما الحدود فهي جلد الكائن الحي وهي علامة النمو أو الإضمحلال.

وكان رودولف كيلين المؤرخ و العالم السياسي السويدي (1864-1922) أول من بدأ استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا أصدر كتابين أحدهما (الدولة كمظهر من مظاهر الحياة) نشرت في 1916، و الثاني (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي)، نشر عام 1920، وفيهما يستخدم خلفية كبيرة من الفلسفة العضوية، فلسفة هيجل و العديد من الآراء التي تظهر في كتابات راتزل و ماكيندر.

وكان للدكتور اللواء كارل هاوسهوفر بهتلر لأول مرة في سنة 1923 عندما كان الأخير سجيناً في قلعة الأندزبرج وبعد تأسيس الرايخ الثالث تم تعيين هاوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية و يتضح ذلك في الفصل الرابع عشر من كتاب كفاحي أن هتلر إستمد نظريته في المجال الحيوي من آرائه هاوسهوفر الذي إعتقد بموجبه أن الدولة كائن حي، ومن ثم فرز التوسع الإقليمي، (إحتلال مناطق أخرى) وخلق مجال حيوي للدولة تتنافس فيه و تمتد بينه لتصبح دولة عظيمة.

حيث تقوم أفكارهم على ثلاث مبادئ أساسية تتردد دائماً في كتابات مدرسة ميونخ و تحدد الإستراتيجية السوقية العامة لهذه المدرسة و هي:

- 1- مبدأ الدولة العملاقية أو الكبرى الذي دعى إليه فريدريك راتزال.
- 2- مبدأ إزدواجية القارات واحدة في الشمال و الأخرى في الجنوب و يكونان معا كتلة إقليمية قارية ذات إكتفاء، فالشمال تقدم المصنعات الجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات و التسويق.
- 3- مبدأ (الجزيرة العالمية) الذي طوره ماكيندر في كتاباته.

¹ - أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 127.

وقد وضع راتزل سبعة قوانين للتوسع الإقليمي وهي¹:

- تزيد مساحة الدولة بإنتشار السكان ونمو ثقافتهم.
- إن نمو الدولة عملية لاحقه لنمو السكان.
- تتسع الدولة بضم الوحدات الصغيرة إليها.
- الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تتكمش تبعاً لقوة الدولة.
- تحظى السهول وأودية الأنهار والمناطق الهامة الأخرى بمركز الثقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.
- إن التوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية من الخارج .
- التوسع يخلق الرغبة للتوسع.
- وقد وسع راتزل القانون السابع فقال: إن (هذا الكوكب الصغير - الأرض - لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة).
- وذكر راتزل إن استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة سياسية في القرن العشرين.
- وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة كروسيا في أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية.
- ولكن لا بد من القول أن المساحة لا تعد عاملاً مجرداً قادراً على الفعل لوحده دون غيره من العوامل الأخرى.

وقد شكل كل من راتزل وجيلين **Kjellen** الذي جاء بعده، وإستخدم مصطلح "الجيوسياسية"

الأرضية النظرية للجيوسياسة البرية والبحرية والجوية التي تم تطويرها فيما بعد، وأصبحت الآراء التي

¹ - محمد سيد احمد، "النظريات الجيوستراتيجية للدولة"، 2012، تم زيارة الموقع في 2014/03/03 على 17:39 pm

<http://moha1991mad.sudanforums.net/t7-topic>

طرحها جيلين في بحثه "الدولة كائن عضوي حي" **Staten som lifstfo** أحد المصادر الهامة الجيوسياسية، بعد أن ترجم إلى اللغة الألمانية عام 1917.¹

وفق هذه الاعتبارات ستحدد قوة الدول وفق حجم النفوذ الذي ستفرضه في الساحات الجديدة، كما أن الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية ستتطور بشكل ملحوظ كعنصر يؤثر بشكل مباشر على سياسات الدولة. وذلك بكيف يمكن بسط النفوذ على المناطق الجديدة بطريقة أكثر نجاحاً؟ وكيف يمكن الحفاظ على نفوذ الدول على هذه المناطق؟.

تعد دراسة الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية أمراً ضرورياً من أجل فهم مراحل تطور الإستراتيجية السياسية العالمية والإستراتيجية العسكرية ومن أجل إستيعاب أهمية جغرافية المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية الدولية والإقليمية على المنطقة.

قام **هاوسهوفر*** بتعديل الجيوسياسية البرية التي طورها **ماكندر** في بداية القرن الماضي، لتتناسب مع الجيوسراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن **سبيكمان Spykman** قام بتعديلها لتتناسب مع الجيوسراتيجية الأمريكية، في مقالته التي جاءت تحت عنوان " المحور الجغرافي للتاريخ" **the geographical pivot of History** قام **ماكندر** بتحليل عملية التطور التاريخي بإرجاعها إلى الأسس الجيوسياسية، وقام كذلك بتحديد الأهداف الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافية العالم من زاوية الإستراتيجية السياسية والعسكرية إلى ساحات محورية **Heartland-pivot area** ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية. وبذلك يكون الشرط الأساسي لإستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الاعتداءات، التي يمكن أن تأتي من البحر

¹ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 128.

* **كارل هوسهوفر**: جغرافي ألماني نال درجة الدكتوراه عن جغرافية اليابان عام 1911م وخدم الحرب العالمية الأولى في الجيش الألماني و إرتقى فيه حتى نال مرتبة لواء، عين عام 1895 مدرسا للجغرافية و التاريخ الحربي بمعهد ميونخ ثم أسس معهد الجيوبوليتيكا بميونخ، وبعد وصول هتلر للحكم عين هوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية، آمن بفكرة الحياة للدولة الكبيرة أما...أنظر الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي، ل: محمد سعيد بدارنة.

وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تتبع من مناطق شرق أوروبا وتصب في البحر الشمالي القطبي لآسيا ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى¹.

ومن آراء **هاوسهوفر** أن مقومات الدولة القوية أربعة²:

- 1- عدد كبير من السكان.
- 2- معدل مواليد مرتفع.
- 3- إتحاد تام بين دم سكانها وتربتها.
- 4- توازن عادل بين سكان الريف والحضر فيها.

وقد مثل **ماكندر** ذلك في أن السيطرة على العالم تتطلب تحقيق السيطرة على أوراسيا، والسيطرة على أوراسيا تتطلب السيطرة على المناطق المحورية، وللسيطرة على المناطق المحورية لا بد من السيطرة على أوروبا الشرقية. أما الشرق الأوسط فيتواجد خارج الساحات المحورية، في مركز الحزام الداخلي الذي يحتوي على أراضي أوراسيا المتبقية. ونوه **هاوسهوفر** على خطى **ماكندر** سابقا وأكد على ضرورة اعتماد ألمانيا لإستراتيجية ذات إتجاهين حيال بريطانيا، حيث يجب أولا إحتواء الكتلة البرية المركزية، وإحتلال الشرق الأوسط من أجل قطع الطريق البحري على بريطانيا وتحقيق إتفاقية على المستوى القاري مع الصين واليابان.³

وإنقذ **سبيكمان** فكرة **ماكندر** التي تعطي أهمية أكثر من اللازم للمناطق المحورية (**Heartland**)؛ حيث أوصى **سبيكمان** إنطلاقا من هذه الأفكار، الإدارة الأمريكية بإتباع سياسة تمنع أية قوة أخرى من السيطرة على الحزام المذكور، ويعتبر **سبيكمان** الأب الروحي للجيوستراتيجية الأمريكية التي

¹ - أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص ص 128-129.

² - تغريد رامز هشام العذاري، مرجع سابق.

³ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 129.

مازالت متبعة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، والتي تعتمد على سياسة الإحتواء للكتلة البرية المركزية، والإتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا.¹

حيث يحدد **سبيكمان** أن القوة التي تحدد قدرة السيطرة على الحزام الذي يتمتع بقوة كامنة كبيرة ستشكل تهديدا كبيرا للإتحاد السوفياتي كدولة برية، والولايات المتحدة الأمريكية كدولة بحرية، ولأنها يمكن لها الإحاطة بهما. ونصح كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية والإتحاد السوفياتي بالتعاون ضد القوة التي قد تظهر في المنطقة، وقد أحدثت هذه المقاربة تأثيرا هاما على الجغرافية السياسية العالمية التي تشكلت نتيجة المحادثات الخاصة بين القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الأراء الجيوستراتيجية كذلك تلك التي قام **بريزنسكي Brezinski** بصياغتها في الثمانينات على شكل مبادئ **كارتر Carter**.

إستندت الجيوسياسية البحرية، التي تم تطويرها من قبل الإستراتيجي الشهير **ماهان * AT Mahan** إلى أساس إستراتيجي يحقق السيطرة من الأحزمة بإتجاه المركز ومن البحر بإتجاه البر.

يقول **ماهان** بأنه: "لا يمكن أن تتجح أية إستراتيجية مضادة للقوة التوسعية الكامنة في القوة المسيطرة على المحور إلا عن طريق عملية إحتواء للبحار المحيطة بهذه القوة".²

ويعتبر رائد الجيوسياسية الجوية **سيفرسكاي** أن القوات البرية والبحرية قد فقدت أهميتها بالنسبة لقوة السيطرة التي تمتلكها القوات الجوية ولدى نجد أفكاره هذه عندما أوصى الإدارة الأمريكية القيام بإحداث تغيير إستراتيجي يأخذ العناصر الجديدة بعين الإعتبار، كما حدد مناطق ذات أولوية في خارطة

¹ - أحمد داود أوغلو، المرجع السابق، ص 130.

* **الفريد ماهان 1840-1914** من أشهر المؤرخين في القوة البحرية و ذلك لأن خلفيته في هذا الميدان تستند إلى الإعداد العلمي الذي أحرزه من خلال دراسته الأكاديمية البحرية الأمريكية التي تخرج منها عام 1908 وإنتدب محاضر في الكلية الحربية الأمريكية وتدرج في سلم الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة أدميرال بحري و بعدها تقاعد في عام 1908 وإنتدب محاضرا في كلية الحرب البحرية في مدينة نيويورك في رودايلند الأمريكية ثم أصبح رئيسا لها وله ثلاث إصدارات.

² - محمد سعيد بدارنة، مرجع سابق، ص 42-49.

العالم من الناحية الإستراتيجية والتكتيكية؛ حيث تم تقسيم العالم إلى منطقتي سيطرة تظهران ساحات تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي (فرضية النظام الدولي للقطين).

كما يعتبر سيفرسكاي أن السيادة القصى في منطقة "القرار" ستحدد وفقا للتفوق الجوي الجيوسياسي، وفي ضوء التطورات التي حدثت على الساحة الدولية يكون من الصعب قبول الإدعاء الذي يقول بأن التطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا النووية قد دحضت الأولويات الجيوستراتيجية التي حددتها النظريات الجيوسياسية الكلاسيكية.¹

كما أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام وتدخل الإتحاد السوفياتي السابق أفغانستان وفي محاولة كلتا القوتين العظمتين التأثير على التطورات السياسية في الشرق الأوسط، قد أظهر ان الإستراتيجيات العسكرية والسياسية بدأت تحمل تناقضات ظاهرية مع وجود التكنولوجيا النووية وعلى عكس ما هو متوقع عمل تطور نظرية الحرب النووية على زيادة أهمية نظرية الحرب التقليدية المحدودة على المستوى المحلي وفي الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الأهداف النووية في الصراع الإستراتيجي ذي المراحل الطويلة، إرتكزت الأهداف التكتيكية ذات المراحل القصيرة إلى قواعد الصراع التقليدي المحدود.

لقد بدا للعيان أن عدد ساحات المواجهات ذات الانتشار والتوقيت المحدود الذي يعكس صراع الساحات الجيوسياسية التكتيكية رغم وجود التوازنات القوى العالمية النووية يدل على عدم غياب التوازنات الجيوسياسية الكلاسيكية، بل إنها قد اعتبرت نوعا من الصراعات الأقل مجازفة في ظل توازنات التهديد النووي وذلك من خلال إستقراء المواجهات العسكرية المحدودة التي وقعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية مرحلة الحرب الباردة.²

¹ - محمد سعيد بدارنة، المرجع السابق، ص 132.

² - المرجع نفسه، ص ص 133-134.

تعتبر هذه الصراعات التي وقعت بين الأقطاب المتنافسة في مرحلة الحرب الباردة كما تظهر في الوقت نفسه الخلفية الجيوسياسية للأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر تأثير الخلفية الجيوسياسية من بين المقاييس الأساسية التي ساهمت في التطورات التي حدثت في المرحلة التي تلت الحرب الباردة.

حيث أن توازن القوى بين الدول بإتباع أسس ومبادئ التوازن المطلوب سواء كان توازنا للقوى أو توازنا للمصالح القومية، ولا يكفي أن تنقيد مجموعات الدول أو دولة ما بالأسس والمبادئ، وإنما في كل حالة من حالات التوازن، وطبقا للمواقف المتباينة والمتحركة دائما، تتبع الدول أو التكتلات سواء كانت عسكرية أو إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية مجموعة من الإستراتيجيات والنظريات التي تطوع علاقاتها لمفاهيم محددة ترتبط بالتوازن في المقام الأول بهدف الوصول إلى نقطة التوازن المطلوب للقوى أو للمصالح.

وبناء على النظريات السابقة فإن نظريات توازن القوى والمصالح وإستراتيجياتها تقوم على أسس موحدة ولكن الفرق أن هذه النظريات تركز على أبعاد أخرى حيث يلعب شكل الدولة والقوة البشرية ومواردها والثروة الطبيعية أدورا مؤثرة وكبيرة في قوة الدولة وهذه القوة تتمثل في:

القوة الإقتصادية: The Economic Power

وتعني بالموارد الإقتصادية؛ حيث لا يمكن إغفال أهمية القوة الإقتصادية في الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تقود الإقتصاد أصبح الإقتصاد يقود السياسات، والموارد الإقتصادية تنقسم إلى: موارد متاحة فورا وهي الموارد الإستراتيجية والثروات الطبيعية والثروات التي تتطلب وقت لتوفرها وموارد ينتظر الحصول عليها بحيث لا يمكن التخطيط لها أو إستخدامها ضمن السياسات الإقتصادية.¹

¹ - خليل حسين، مرجع سابق، ص ص 119-120.

الفصل التمهيدي

وتتقسم الدول من الناحية الإقتصادية إلى دول محدودة الموارد المختلفة، دول محدودة الموارد ومتقدمة، دول تعتمد على مورد إقتصادي واحد، دول متوازنة الموارد الإقتصادية ودول غنية بالموارد الإقتصادية.

القوة العسكرية: The Army Power

وهي الركيزة الأساسية وتتقسم إلى قوة تقليدية وغير تقليدية، ويقصد بغير التقليدية هو مجموعة الذخائر النووية ووسائل نقلها وإطلاقها، وتتقسم الدول من حيث إمتلاكها هذه القوة إلى دول تمتلك القوة غير التقليدية ودول ليس في مقدورها إمتلاك هذه القوة. وفي حالة إمتلاك دولتين للقوة غير التقليدية ينشأ ما يسمى بتوازن الرعب، أما عند إمتلاك إحدى الدول لهذه القوة وعدم إمتلاكها في دولة أخرى فينشأ ما يسمى بالردع النووي¹.

القوة السياسية: The Political Power

ويقصد بها مدى التأثير الإقليمي والدولي، ولها ثلاثة أبعاد أساسية وهي إعمال التأثير والنفوذ ثم الإمكانات والأدوات المستخدمة في توجيه هذا التأثير، وأخيرا مدى الإستجابة من الدول الأخرى لعملية التأثير لهذا النفوذ.²

الإرادة القومية: The Nationalism Desire

وتعد مصدرا رئيسيا لقوة الدولة وتعني أساس القدرة على إتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وفقا لما تراه مناسبا للمصالح القومية، دون الخضوع للضغوطات الخارجية، ومن المعروف أن تفاعل كل من النظام الحاكم والشعب ينتج الإرادة القومية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإستقرار السياسي وفعالية المؤسسات

¹ - خليل حسين، المرجع السابق، ص 120.

² - المرجع نفسه، ص 120.

الفصل التمهيدي

السياسية والدستورية وتنمية الرأي العام وتجانسه، وصولاً إلى إنكاء روح الولاء والانتماء، كما تتأثر الإرادة القومية بالعوامل العرقية والخبرة التاريخية التراكمية ومستجدات النواحي الثقافية، وقدرة إستيعاب التكنولوجيا أخيراً البعد العقائدي والديني¹.

ويمكن أن نصل إلى مكونات هذا البعد البنائي، والذي ينحصر في عنصرين هما: توازن المكانة وتوازن المقدرات، فالأولى: تعنى بإتزان العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية والعسكرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافة والحضارة، وعند عدم توازن المكانة الدولية لدول يؤدي لإضعاف قدرتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية. أما الثانية: فيقصد بها حجم تعادل المقدرات للدولة، لدول في النسق الدولي ودرجة ميل التغيير في هذه المقدرات، وهذا التوازن له نمطان مختلفان الأول توازن القوى والثاني توازن الرعب وهذا الأخير يحدث في حالة توفر دولة على الوسائل غير تقليدية بقدر يفوق الطرف الآخر.

¹ - خليل حسين، المرجع السابق، ص ص 121 - 122.

الفصل الأول: المتغيرات الجيوستراتيجية للمنطقة العربية.

أن موقع الدولة يلعب دورا مهما في سياستها وعلاقتها الخارجية، وكذا تعزيز قوتها وأمنها كما يتردد القول أن موقع الدولة الجغرافي أحد أهم العوامل التي لها تأثيرا كبيرا على نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي ومن خلاله يحدد أن كانت الدولة تشكل قوة برية أو بحرية فالدول التي تقع على ساحل البحر تتمتع بامتيازات تفتقرها الدول غير الساحلية بحكم التجارة الخارجية وزيادة حرية الحركة من الناحية العسكرية وتعزيز القدرة الدفاعية كما للحدود في ذلك قدر من الأهمية في إطار علاقة حسن الجوار وتعزيز المعاهدات الحدودية والاتفاقيات الاقتصادية وخلق مجالات للتعاون لضمان سلامة الاقليم وعليه فإن الوطن العربي يمتلك مقومات طبيعية إذا استغلت تجعله مستعدا للتحرك بحرية وكفاءة في نطاق التفاعلات والتوازنات الدولية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز مؤهلات المنطقة العربية جيوستراتيجيا، وذلك من خلال

ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ويعنى بدراسة جيوستراتيجية النظام الإقليمي وذلك بتحديد عناصر الجيوستراتيجية من اللاعبين الجيوستراتيجيون والمحاور الجيوبوليتيكية ومرفولوجية الحدود الطبيعية وغير الطبيعية والحدود السياسية المعاصرة للنظام الإقليمي.
- **المبحث الثاني:** ويعنى بتحديد ملامح وترتيب توازن القوى في النظام الإقليمي، ومحددات وأنماط العلاقة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي.
- **المبحث الثالث:** ويعنى بدراسة التغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية وذلك بدراسة المتغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومنطقة الجنوب المتوسط.

المبحث الأول: الإستراتيجية من منظور جغرافي سياسي

يعتبر تحليل أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية للمنطقة عاملا مهما باعتبار أن العامل الجيوبوليتيكي لا يمكن أن يقف بمعزل عن التأثير في إطار الحركة السياسية للقوى الدولية، كما يعد عاملا من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الطبيعية والغير الطبيعية.

المطلب الأول: الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية

إن ممارسة السيادة العالمية يجب أن تتجاوز و الحقيقة القائلة أن الجغرافية السياسية تبقى اعتبارا حرجا في الشؤون الدولية، وإن فهمنا لأهمية الجغرافية السياسية يجب عموما أن نتكيف مع الحقائق الجديدة للقوة.¹

وفيما يتعلق بمعظم الشؤون الدولية فإن السيطرة الإقليمية كانت دائما تشكل بؤرة تركيز النزاع السياسي، وهكذا فقد كان الرضا الذاتي القومي عن احتلال مساحة أكبر من الأرض أو الإحساس بالحرمان القومي إزاء فقدان جزء منها يشكلان سببا وجيها لمعظم الحروب الدموية التي تم خوضها منذ نشوء القوميات، ولا مبالغ في القول أن مسألة الأرض كانت ولا تزال الحافز الرئيسي الذي يدفع إلى السلوك العدواني من قبل الدول، وقد أقيمت الإمبراطوريات أيضا من خلال الإستلاء على مساحات جغرافية حيوية والإحتفاظ بها.

على غرار ما حدث في جبل طارق وقناة السويس أو سنغافورة، حيث كانت هذه الأماكن بمنزلة نقاط مرور إجباري رئيسة أو نقاط وصل في منظومة السيطرة الإمبريالية، وعموما فإن الظاهرة الأكثر

¹ - معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق (أثره على الامن القومي العربي)، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص48.

حدة في الربط بين القومية وإمتلاك الأرض تظهر على نحو مماثل لتحقيق إمتلاك القوة القومية والوضع الدولي.¹

وقد روي عن نابليون أنه قال: " إنه لمعرفة الجغرافيا المتعلقة بشعب ما يجب معرفة سياسته الأجنبية"² وبالرغم من أن المفهوم القومي للقوة الكبرى و تلاشي الأيديولوجية، و إدخال الأسلحة النووية التي فرضت قيود رئيسة على إستخدام القوة، إلا أن التنافس المعتمد على إمتلاك الأرض لا يزال يحكم الشؤون العالمية، حتى ولو أن أشكاله تميل حاليا إلى أن تكون ذات طابع مدني بدرجة أكبر، وفي هذه المنافسة فإن الموقع الجغرافي لا يزال يشكل نقطة الإنطلاق لتعريف أو تحديد الأفضليات الخارجية للدولة الأمة، كما أن حجم أو مساحة الأرض الوطنية تبقى أيضا أحد أهم العوامل الرئيسية للهيبة والقوة بما ان الدول عبارة عن وحدات أساسية في النظام العالمي.³

ومهما يكن الأمر فبالنسبة إلى الدول نجد أن قضية إمتلاك الأرض بدأت تتراجع مؤخرا وتفقد أهميتها وبروزها، وفي المدى الذي لا تزال فيه النزاعات الإقليمية عاملا مهما في تشكيل السياسة الخارجية لبعض الدول، فهي تعتبر مسألة إستياء ناجم عن التتكر لحق تقرير المصير للأقليات الذي يقال عنهم إنهم محرومون من حق الإنضمام إلى "الوطن الأم" أو مسألة تظلم من سوء التعامل المزعوم من قبل دولة جارة لأقليات إثنية أكثر مما هي ذلك السعي إلى تحقيق وضع أو هبة وطنية محسنة عبر التوسع الإقليمي.

هكذا نجد أيضا على نحو متزايد أن النخب الوطنية الحاكمة أصبحت تعترف أن عوامل أخرى غير الأرض أصبحت أكثر أهمية في تقرير الوضع أو الهيبة الدولية لدولة ما أو تقرير درجة نفوذها الدولي، و إن القارة الإقتصادية وترجمتها إلى إبتكارات تكنولوجية، تستطيع أن تكون عاملا رئيسا من

¹ - زيغنيو بريجنسكي، رفعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية و ما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص37.

² - المرجع نفسه، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 38.

عوامل القوة، وبالرغم من ذلك فإن الموقع الجغرافي لا يزال يميل إلى تقرير الأفضليات الفورية للدولة المعنية وبالتالي فكلما إزدادت القوة العسكرية والإقتصادية والسياسية لدولة ما، إزداد أيضا نصف قطر دائرة مصالحها الجيوبوليتية الحيوية ونفوذها وتدخلها، على نحو يتعدى جيرانها المباشرين وحتى وقت قريب جرة جدل بين المحليين الجيوبوليتيين البارزين عما إذا كانت قوة الأرض أهم من قوة البحر، كما أوضحنا ذلك في تحليل كل من **هارولد ماكيندر**، وأثيرت الجغرافية السياسية من قبل بعض علماء الجغرافية السياسية الألمان البارزين لكي تبرر شعار بلادهم " الامتداد الحيوي نحو الشرق" ولا سيما **كارل هاوسهوفر** الذي لاءم مفهوم **ماكيندر** مع الحاجات الإستراتيجية لألمانيا، وكان يمكن سماع الصدى الهمجي لهذا المفهوم وفي تشديد **أدولف هتلر** على حاجة الشعب الألماني إلى "المدى الحيوي"، وقد توقع أوروبيون آخرون في النصف الأول من هذا القرن، تغييرا في اتجاه الشرق في المركز الجيوبوليتي للجاذبية ولإحباط هذا التغيير، فقد دافع علماء جيوبوليتيون آخرون عن نفس الفكر، لكن وفي الوقت الراهن لم تعد قضية الجغرافية السياسية متعلقة بكون هذا أو ذاك الجزء الجغرافي يشكل نقطة إنطلاق للسيطرة على القارة أو يكون قوة الأرض أهم من قوة البحر، و لكن الجغرافية السياسية إنتقلت من البعد الإقليمي إلى البعد العالمي.¹

لذلك فإن التركيز على اللاعبين الرئيسيين، والتقييم الصحيح للأرض يجب أن يكونا نقطة الإنطلاق لصياغة الجغرافيا الإستراتيجية من أجل الإدارة الطويلة الأمد للمصالح الجيوبوليتية ومن هنا نجد أن ثمة حاجة إلى خطوتين أساسيتين هما²:

الأولى متمثلة في تحديد الدولة أو المنطقة الدينامية جيوستراتيجية والتي تملك القوة لإحداث تغيير محتمل هام في التوزيع الدولي للقوة، وكشف الأهداف الخارجية الرئيسة للنخب السياسية الحاكمة وللنتائج المحتملة لسعي الدول المعنية إلى تحقيق أهدافها، وكذلك تحديد الدول الحساسة جيوبوليتيا التي يكون

¹ - زيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص ص 38-39.

² - المرجع نفسه، ص 40.

لتموضعها الجغرافي و/ أو وجود تأثيرات محفزة إما على الجيوستراتيجيين الأكثر نشاطا أو على الشروط الإقليمية.

أما الثانية والمتمثلة في صياغة سياسات معينة تعمل على التوازن والإستيعاب و/ أو السيطرة على ما جاء أعلاه، وذلك على نحو يمكن معه المحافظة على المصالح الحيوية ورفع مستواها، وكذلك تعمل على وضع مفاهيم أكثر شمولية عن الجيوستراتيجيا يمكنها أن تقيم على نطاق عالمي علاقة متبادلة بين السياسات الأكثر وضوحا وفعالية.

وبإختصار فإن الجيوستراتيجية التي تأخذ بها الدولة التي تتضمن الإدارة الهادفة أو الحاسمة التي تمارس على الدول الدينامية جيوستراتيجيا، والإحتواء الحذر للدول المؤثرة جيوبوليتيا، وذلك من خلال مراعاة المصالح المزدوجة في المحافظة على الأمد القصير على قوتها العالمية الفريدة في نوعها وفي تحويل هذه القوة على المدى الطويل إلى تعاون عالمي ذي طابع مؤسستي يتزايد مع الزمن، ولكي يوضع ذلك في تعبير يعود إلى الزمن الإمبراطوريات القديمة، نجد أن الأمور الثلاثة الكبرى للجيوستراتيجية الإمبراطورية تهدف إلى منع التصادم والمحافظة على الإعتماد الأمني المتبادل بين الأتباع الخاضعين للسيطرة والمحافظة كذا على هؤلاء الأتباع في وضع الإذعان وحمائتهم¹.

المطلب الثاني: اللاعبون الجيوستراتيجيون و المحاور الجيوبوليتية

إن اللاعبين الجيوستراتيجيين هم الدول التي تملك القدرات على ممارسة القوة والنفوذ في ما وراء الحدود بغية التغيير، وبدرجة تأثر في مصالح القوى الأصلية في المنطقة، حالة الشؤون الجيوبوليتيكية الراهنة حيث تملك هذه الدول أيضا المقدرة الكامنة أو الإستعداد لأن تكون سريعة التأثر جيوبوليتيا. وهكذا نجد أن بعض الدول تسعى ولأبي سبب لتحقيق طموحاتها القومية والدينية وإنجازاتها الأيديولوجية أو التوسع الإقتصادي والهدف من ذلك السيطرة الإقليمية أو الهيمنة العالمية، وتكون مدفوعة بحوافز عميقة

¹ - زيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص 40.

الجدور ومعقدة، آخذة في الحسبان وبدقة قوة الدولة، وتقدير المدى الذي تستطيع فيه أن تتجاوز هذه الدولة التي قد تتصادم أحيانا أو تتوافق في أحيان أخرى مع سياسات الدول.¹

أما المحاور الثابتة الجيوبوليتية فهي الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة، ومن شروطها أو ظروفها التي تكون غالبا غير منيعة إزاء سلوك اللاعبين الجيوستراتيجيين، وفي أغلب الأحيان تتعثر المحاور الثابتة الجيوبوليتية بجغرافية الدول المعنية التي تعطي هذه المحاور في بعض الحالات دورا خاصا، إما في تحديد طريقة الوصول إلى مناطق مهمة أو في منع الموارد عن لاعبيهم، وفي بعض الحالات الأخرى يمكن أن تتصرف الدولة التي تشكل المحور الجيوبوليتي بوصفها درعا دفاعيا لدولة حيوية ما أو حتى لديانة ما. وفي أحيان أخرى يمكن القول إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوبوليتي يعني حدوث تأثيرات سياسية وثقافية هامة جدا في لاعب جيوستراتيجي مجاور ذي فعالية أكبر وعموما فإن تحديد الدول المحورية الجيوبوليتية في فترة ما بعد الحرب الباردة وحمايتها هو بالتالي سمة حرجة من سمات الجيوستراتيجية العالمية.²

يجب أن يلاحظ في البداية أنه بالرغم من ميل اللاعبين الجيوستراتيجيين كلهم إلى أن يكونوا دولا مهمة وقوية، فلا تعتبر كل الدول المهمة والقوية آلي من اللاعبين الجيوستراتيجيين، وهكذا فإن كان تحديد اللاعبين الجيوستراتيجيين عملا سهلا لا نسيبا، فإن إلغاء بعض الدول المهمة من اللائحة التي سترد لاحقا يمكن أن يحتاج إلى بعض التبرير. وفي الظروف العالمية الراهنة يمكن أن نحدد على الأقل "خمسة لاعبين جيوستراتيجيين رئيسيين وخمس دول محورية جيوبوليتية" مع كون إثنين من هذه الدول الخمس تحملان ربما ما يؤهلها جزئيا لتكونا من اللاعبين في الخارطة السياسية.³

¹ - زيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص 41.

² - المرجع نفسه، ص 41-45.

³ - المرجع نفسه، ص 45-49.

وفي هذا الصدد فإن الدولة العظمى ليست لاعبا جيوسراتيجيا ولديها عدد أقل من الخيارات الرئيسية فهي لا تملك رؤية طموحة للمنطقة، كما أن تراجعها النسبي من شأنه أن يقلل من قدراتها على لعب الدور التقليدي الذي كانت تقوم به بوصفها محققة للتوازن في المنطقة.

المطلب الثالث: جيوسراتيجية الحدود السياسية:

لقد سبقت الإشارة إلى إختلاف مورفولوجية الحدود بين الدول، وتظهر بالأساس بين الحدود الطبيعية وغير الطبيعية أي فلكية أو هندسية تتبثق خصائصها الجيوستراتيجية في حالتها السلام و الحرب.

1- الحدود السياسية الطبيعية:

غالبا ماينطوي وصول الدولة لحدودها الطبيعية على هدفي الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة وتحقيق الشروط الدفاعية المناسبة، وتختلف قدرتها على التوصل لذلك تبعا لظروف تكوينها من ناحية، ولما يحيط بها من متغيرات من ناحية ثانية، ولما تتطور إليه نظريتها الدفاعية من ناحية ثالثة، كما تتعدد أساليب تحقيقه ما بين سيطرة الدولة المباشرة على ماتراه لازما لها، أو بغير ذلك معقد الإتفاقيات وبالتحالف مع جيرانها، وقد إرتبط هذا الإتجاه بالوظيفة الدفاعية للحدود، ثم عقدت المصالح الإقتصادية بعد ذلك من دوافعه ولم يعد يقتصر على مجرد تمشي الحدود مع الإطار الطبيعي الأضيق وإنما تجاوزه سعيا وراء المصلحة.

فمن وجهة النظر الجيوستراتيجية المعاصرة وتعتبر الولايات المتحدة مثال للدولة التي توسعت حتى وصلت إلى نهاية حدودها الطبيعية مرحلة بعد مرحلة. وتتحد خصائص الحدود الطبيعية من منظور الجيوستراتيجية حسب أشكالها فيما يلي¹:

¹ - مازن محارب المهندس، "دراسة في الفكر الجيوستراتيجي (حول قوة الدولة ومورفولوجية الحدود السياسية)", على الرابط:

www.reefnet.gov.sy/.../fikir/.../6deraseh.p

السواحل (خطوط الإنقطاع بين الماء و اليابس): تعد السواحل خطوطا نموذجية للحدود السياسية في عالم ما بعد الكشوف الجغرافية وحتى الآن، وقد برزت معها مشكلة تحديد المدى الذي تمتد إلى هيمنة الدولة على ماتطل عليه من مياه أي تحديد الخط الفاصل بين المياه الإقليمية التابعة للدولة والمياه المفتوحة الحرة لجميع الدول دون إستثناء.

ومثال ذلك حينما قررت بعض الدول البحرية (بريطانيا، هولندا، النرويج) لنفسها حقوقا معينة فوق ما تطل عليه مياه، وقامت بالتفرقة بين ماسمته بالبحار العليا، **Seas High** المفتوحة للتجارة دون حدود وبين المياه الإقليمية **Territorial- water** التي تخضع لسيادة الدولة المطلقة عليها.

الجيال: تقدم السلاسل الجبلية باعتبارها انقطاعا طبيعيا في سطح اليابسة، ظاهرة طبيعية تتفق معها حدود السياسة لعدد كبير من دول العالم، وخاصة أنها أيضا عادة ما تمثل خطا للانقطاع الحضاري على جانبها متميزة بقلّة كثافتها عامة وبوعورتها الدفاعية غالبا، وتحدد خصائصها الجيوستراتيجية فيما يلي¹:

العلاقة بين القمم و السفوح: غالبا ما تتفق الحدود السياسية الجبلية مع خط القمم وتقسيم المياه وقد تنتزح هابطة على السفوح لأسباب تاريخية أو إقتصادية أو سكانية، أو في حالة وجود وحدات سياسية فوق السلسلة مثال: (النمسا، سويسرا، ليختشتاين فوق جبال الألب)، ومن هنا فإن أهميتها الجيوستراتيجية لا تظهر فقط من حيث ما تتضمنه من ظاهرات سياسية معقدة (الدول الحبيسة والجيوب المتداخلة والوحدات الحاجزة).

الممرات: وتتجلى أهميتها في أمور تتصل بالعبور والمواصلات من ناحية وبما هيأته عند نهايتها من مواضع جذابة لعدد من المدن التجارية من ناحية ثانية، وبما تسهم في تدفق الإقليمية داخل الدولة وبينها وبين جيرانها من ناحية ثالثة، ومن هذه الأهمية تحدد قيمتها الجيوستراتيجية.

¹ - مازن محارب المهندس، المرجع السابق.

العلاقة بين منابع الأنهار ومجاريها: تتبدى الخاصية الثالثة للجبال في كونها مصدرا رئيسيا للمياه لعدد كبير من دول العالم مثل: (النيل، الراين، الدانوب، السند، برانا... وغيرها) فأغلب الدول تعمل على تقسيم مجاريها بموجب توضيح حقوقها من المياه والموارد لمزايا الملاحة المتصلة بالحركة والتجارة وعلى طوله وعند مصبه، بغية تحقيق الحد الأدنى من السلام السياسي فيما بينها بداية.

الحدود النهرية: تعمل هذه الأخيرة على إبراز خريطة العالم السياسية، أيضا كخطوط إنفصال طبيعية تتفق معها حدود عدد كبير من دول العالم، وقد يؤدي النهر في حالته - الوصل والفصل - إلى مشكلات عديدة معقدة تتصل الأولى -الوصل- منها بالإقتصادية (المالية+ الطاقة+ الموارد) وبتنظيم حركة الملاحة والتجارة على طوله وتقترن الثانية -الفصل- بعملية وضع الحدود ذاتها وهل تتفق مع ضفافه؟، فإن النهر إذا ما وقع من منبعه لمصبه في دولة واحدة فليس هناك مشكلة، والأنهار المشكلات هي التي تشق طريقها في أكثر من دولة كما هو الحال في منطقة الشلالات بين أوغندا والسودان وفي أعلى النيل. وهناك أيضا من الحدود السياسية الطبيعية غير ما ذكر، وتكتل في الغابات والمستنقعات والبحيرات والصحاري هذه التي وإن أفتقرت في الماضي بوظائف الدفاع والحماية والأمن، إلا أنها لم تعد تعتبر في الوقت الحاضر غالبا إلا عن شرعية الكيانات السياسية في الخريطة السياسية العالمية الراهنة¹.

2- الحدود السياسية غير الطبيعية:

تركزت دوافع وضع الحدود السياسية غير الطبيعية على جغرافية المناطق الطبيعية والبشرية كي لا يكون هناك مفتاح سوى الإستناد إلى دوائر العرض أو خطوط الطول، وعادة ما ينجم عن ذلك أوضاع سياسية عشوائية قد تعمل على تمييزه هذه الخطوط من مناطق ومجتمعات مستمرة على جانبيها، تؤدي بدورها إلى المنازعات والتوترات، ويظهر ضروريا بعد إعادة ترتيب هذه الأوضاع، وإلا بقيت بؤرا للتوتر والخلافات، وليس ذلك سهلا في جميع الحالات.

¹ - يحي محمد شيخ أبو الخير، إطار منهجي مقترح للدراسات الجيوستراتيجية في أقسام الجغرافية بجامعة المملكة العربية السعودية (رؤية مستقبلية)، قسم الجغرافية- جامعة الملك سعود، ص ص 01-02.

إن الرغبة في وضع الحدود بسرعة تحت دوافع سياسية معينة قد يؤدي إلى خلق مشاكل مزمنة في المنطقة، مثال ذلك ما تعرضت له القارة الإفريقية لمشاكل سياسية مزمنة بسبب هذا التسرع الذي لازم الدول الإستعمارية عند تقسيمها لمناطق نفوذها وذلك تبعاً لما هو تحت أيديها منها، وليس حسب أوضاعها الطبيعية والبشرية، الأمر الذي ما يزال ينهك هذه المناطق بعد إستقلالها¹.

3- تغيرات الحدود المعاصرة:

تاريخياً تقتزن الحدود المعاصرة بمتغيرات القوى بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً إلى التعبير عن المصالح الإقتصادية والإرتباطات الأيديولوجية بصفة أساسية، وأصبحت الدول المتقاربة إقتصادياً ومذهبياً تميل للتجميل داخل إطارات أوسع؛ تتلاشى فيها الحدود الفاصلة وهو ما يعرف بالإتجاه نحو تكوين "الكيان الكبير" وتشير الدراسات إلى أن صيغة "الدولة" التي سادت عقب الكشوف الجغرافية بصفة أساسية، تنحصر الآن عن الخريطة السياسية العالمية لحساب الكيان الكبير (الإقطاعية الدولة الكيان الكبير) ويتخذ الآن هذا الإتجاه أشكالاً متعددة تتمثل في المنظمات الإقليمية والأسواق المشتركة والتكتلات الإقتصادية وغيرها².

ولقد واجهت أوروبا الشرقية والغربية أعقاب الحرب العالمية الثانية في البداية شوطاً في هذا الإتجاه وتدعيم موقفها الإنتاجي والتنافسي في الساحة العالمية، لتوجه طموحها بعد ذلك على مراحل نحو أوروبا الموحدة وتحويل دولها إلى وحدات إدارية داخل كيانها الكبير. وما يمكن قوله في هذا السياق أن الأسس التي أرسيت عليها الحدود السياسية في الخارطة العالمية الراهنة هو نتيجة التغيرات الجوهرية في جذورها.

¹ - مازن محارب المهندس، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه.

وتتضمن دراسة السياسة الجيوستراتيجية ثلاثة أبعاد في الوحدة الأساسية¹:

1- الأرض: وهي عنصر ثابت، ويتمثل في المساحة، والموقع والتضاريس والشكل، والمناخ، والنباتات والحيوان.

2- الإنسان: وهو أكثر سرعة في التغيير، ويشمل النظريات والمذاهب السياسية التي تحكم العلاقات الدولية الداخلية والخارجية.

3- البعد الزمني: لأن دراسة العلاقات بين البعدين السابقين لا بد أن تكون في فترة زمنية معينة. والجغرافية السياسية كمفهوم هي دراسة التفاعل بين المنطقة الجغرافية والعملية السياسية، وتعني أيضا دراسة الدولة من حيث أن لها نظاما إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا خاصا بها.

المبحث الثاني: النظام الإقليمي للمنطقة العربية

المقصود بالنظام الإقليمي التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي ضمن الإطار العام الذي يحكم الظاهرة، وبعبارة أخرى المقصود منها هو تحديد العلاقة بين النظام بأبعاده الدولية والوحدات المتفرعة عنه بأبعاده الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

و"النظام الإقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد"²، وبعبارة أخرى يشير النظام الإقليمي إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولاً متجاوزة تتدخل مع بعضها في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقاً لأهداف ومصالح مشتركة. وعليه فالأنظمة الإقليمية تشمل جملة معايير يمكن الإحتكام إليها لتحديد مفاهيمها:

¹ - بدرانة، سريان محمد سعيد، الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العرب: جغرافية الوطن العربي السياسية، عمان: دار عماد الدين للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 11-12.

² - الدكتور عبد الخالق عبد الله، "النظام الإقليمي الخليجي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية و الدولية، (العدد 114)، 1993، ص 62.

1- المعيار الجغرافي.

والمراد به هو الحيز أو المجال الذي يضم مجموعة وحدات سياسية "دول المنطقة العربية" تلتقي عند معايير تفرض عليها وبحكم تقاربها الجغرافي، بإتباع سياسات متقاربة وربما متماثلة، وقد أستبعد هذا المعيار على أساس "أن التقارب الجغرافي ليس محددًا، فقد تتقارب دول مع أخرى حتى يصبح العالم كله إقليمًا واحدًا"¹، إلا أن الواقع يفرد لهذا المعيار أهمية أساسية لأن الإقليم هو الذي يقوم على أساس منطقة جغرافية واحدة، والإقليم لكي تتضح معاملة يفترض أولاً وحدة الإنتماء الجغرافي زيادة على معايير وعناصر أخرى.

2- معيار التماثل.

ويركز على وجود عناصر تماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما، من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تساندها عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي ووحدة الأهداف والتطلعات.

3- معيار التفاعل.

إن هذا المعيار هو العامل الحيوي في أي نظام إقليمي، وهو يكمن في مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض.

إن هذه المعايير أو الاشتراطات لها من الأهمية في تحديد النظام الإقليمي إذ بدونها لا يمكن الحديث عن نظام إقليمي، لذلك جاءت معظم تصورات الباحثين مشتملة عليها حيث يرى ناصيف حتى إن النظام الإقليمي يقوم على:

1- وجود منطقة جغرافية معينة.

2- أنه يضم على الأقل ثلاث دول.

¹ - إبراهيم أحمد شلي، التنظيم الدولي (المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة)، ط2، بيروت: الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 1976، ص 17.

3- وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالنظام.

كما يذهب رأي آخر إلى أن "الجماعة الإقليمية يلزمها توفر شروط التجاور والتضامن بين شعوبها، ووحدة الجنس والثقافة، فضلا عن وجود تنظيم خاص لأعضاء تلك الجماعة"¹.

بينما يرى غيره أن النظام الإقليمي يفترض فيه العناصر الآتية²:

1- وحدة الإنتماء الجغرافي.

2- تماثل عناصر التجانس والتقارب الفكري والثقافي.

3- وحدة الأهداف والتطلعات، ذلك أن الوحدات السياسية التي تشكل البنية الهيكلية لأي نظام إقليمي

تجمعها تطلعات مشتركة ورغبات واضحة في تطور علاقاتها التعاونية وصولا إلى أشكال متقدمة

من التكامل والإندماج.

4- سيادة قيم مشتركة و فلسفات متماثلة وإتفاق عام على القواعد الرئيسية التي يمكن للنظام من

خلالها مواجهة الأزمات التي قد تخل بإستقراره أو تقود إلى إنهياره.

وبذلك يؤكد أنصار هذا الرأي أن أحد أهم العناصر في النظام الإقليمي هو وجود هوية إقليمية ووجود

وعي مشترك لواقع التقارب والتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، أو على

الأقل السعي لتحقيق ذلك ومن مؤشرات بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك هذا من جانب.

¹ - محمد حافظ غانم، محاضرات في المجتمعات الدولية والإقليمية، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص 111.

² - عبد القادر فهمي، النظام الإقليم العربي (إحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية)، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 24.

ومن جانب آخر فإن النظام الإقليمي الذي شاع بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى ظهوره مجموعة من المتغيرات منها¹:

1- المتغير الأمني: ويتمثل هذا الدافع في حاجة الدول للأمن، خاصة بعد بروز سياسة الإستقطاب الثنائي، وسعي كل من العملاقين إلى الحصول على مناطق نفوذ في مواطن مختلفة من العالم. فضلا عن عدم ثقة الدول الصغرى في قدرات الأمم المتحدة بتحقيق الأمن و السلم الدوليين؛ بسبب هيمنة القطبية الثنائية على سياستها؛ ومن هنا إتجهت الأنظار نحو نوع من التحالفات العسكرية كونت قيما بعد نواة الأنظمة الإقليمية.

2- المتغير السياسي والإقتصادي: ويتمثل هذا الدافع في رغبة قادة مجموعة من الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم سواء عن طريق إتحاد سياسي أو إقتصادي، ولا سيما بعد إتجاه الدول في علاقاتها إلى إعتماذ مبدأ الإعتماذية المتبادلة في المجالات الإقتصادية مما يحتم بروز أهداف أو مصالح مشتركة.

3- المتغير الدولي: ويتمثل في سعي الدول المتوسطة أو الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازن القوى في العالم، ومثل هذا الدور لا يتحقق في النظام الدولي بسبب هيمنة أقطاب مؤثرة عليه، لذلك سعت هذه الدول إلى خلق أو إيجاد الأنظمة الإقليمية².

وبذلك ظهرت الأنظمة الإقليمية وحقت حضورا ودورا لا يمكن تجاهله في العلاقات الدولية، وإسنادا على ماتقدم، ولأن الإلتماذ القومي والتجانس الفكري والثقافي والتماثل الحضاري والتفاعل يعد من المعايير التي يتحدد في ضوئها هوية الأنظمة الإقليمية، فإن العرب في إطار تكوينهم الجغرافي المتواصل والمميز

¹ - عبد القادر فهمي، المرجع السابق، ص ص 25-26.

² - المرجع نفسه، ص 26.

يشكلون نظاما إقليميا بحد ذاته يعرف بالنظام الإقليمي العربي وذلك لإحتوائه على ذات العناصر المكونة التي تشترطها الأنظمة الإقليمية والتي يمكن تلمسها في:

1- الوحدة الجغرافية: تكون رقعة الأرض التي يقيم عليها العرب إقليما إستراتيجيا جد هام،

تتراوح مساحته 14 مليون كم²، تتميز بكونها همزة وصل بين العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، وهذا بوجود الموارد الأولية الهامة، وهذه السمات لها ارتباط قوي بينها وبين أهداف ومصالح القوى الكبرى وإستراتيجياتها السياسية والعسكرية ذات التأثير الهام في التوازن الدولي، وقد أدى هذا إلى إدخال الدول العربية في دائرة الصراع الدولي والإقليمي وإلى محاولات إستقطابها خاصة تلك التي تشكل أهمية خاصة للقوى الكبرى ولاشك أن هذا المتغير شكل تهديد للأمن القومي العربي.¹

كما يمتد العالم العربي على سواحل المحيطين (الأطلسي والهندي)، والبحرين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وفي قلب القارتين (آسيا و إفريقيا) بحيث يشكل المدخل البحري الإجباري الشمالي ثم الجنوبي الشرقي والشمال الغربي لهاتين القارتين، كما أن إحاطتها بالبحر الأحمر من جميع الجهات جعل من هذا البحر إلى القارات الأربع، أوربا شمالا وإفريقيا غربا وآسيا شرقا، وأستراليا جنوبا طريقا عربية تبدأ بخليج عدن وتنتهي بالبحر المتوسط، وتتوافر لدى البلاد العربية ثروات طبيعية هامة وأساسية أهمها النفط الذي يعتبر محور التقدم الصناعي في العالم، ومن يتحكم في هذه المادة الإستراتيجية بإمكانه لأن يتحكم في كل الثروات.²

فالنموذج الأمريكي الحالي والإستعمار سابقا عملا على تفكيك أطراف هذه الدول - العربية- وزرع الفتنة بين الدول العربية حتى لا تتمكن من تحقيق الإندماج الذي يسمح لها من أن تطرح نفسها كقوة إقليمية تعبر عن مطامح شعوبها، وعندما نعود إلى التاريخ القديم نلاحظ أن الغرب الإستعماري سعى

¹ - ناجي علوش، الوطن العربي - الجغرافية الطبيعية و البشرية، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت: 1989، ص ص 45-129.

² - المرجع نفسه، ص ص 129-132.

دائماً إلى تجزئة الوطن العربي وتحويله إلى كيانات متنافرة، وخير دليل على ذلك هو مؤتمر كامبل نيرمان*، فكانت الدولة العبرية التي عهد إليها الإستعمار القديم والجديد بتأدية هذا الدور فأدته على أكمل وجه مستعينة طبعاً بالنفوذ الغربي والأمريكي، وبما إنتاب العرب من أمراض وآفات أهمها التخلف الذي تميزت به معظم الأنظمة العربية، فالخلفية التاريخية لغالبية الأقطار العربية تشير إلى أنها كانت عبر التاريخ مقاطعات أو ولايات أو أقاليم ضمن دول وكيانات سياسية أكبر منها بكثير، وآخر تلك الدول الكبيرة هي الإمبراطورية العثمانية، أما واقع التجزئة فقد إرتبط تاريخياً بالعهد الإستعماري وترتيبات القوى المهيمنة فيه، لذلك كان الإدراك الغالب في معظم الأقطار العربية ولا سيما الصغيرة منها هو أن شرعيتها الحديثة كدول مستقلة هي شرعية هشّة غير مستقرة وأن عليها أن تبرر هذه الشرعية وتدافع عنها بصورة مستمرة ومن المفارقات الجديرة بالتأمل أكثر ما غدّى هذه الهواجس وعزز التوقع القطري وإتجاهات البعثرة هو التيار الوحدوي العقائدي الأيدولوجي¹ الذي جعل من الوحدة عقيدة مقدسة مطلقة تنفي وجود الدولة الوطنية التي تعتبر أساس البناء الوحدوي، فكان الأجدر أن يعتبرها سياسة مستحسنة للتجاوب مع مصالح الشعوب.

وكان من شأن تلك العصبية العقائدية أيضاً أن وضعت موضع الشك والتحدي شرعية أمام أنظمة الحكم القطرية جميعها، وفتحت الباب للعنف كأسلوب للتجاوز وأيضاً لمحاولة تغيير تلك الأنظمة، الأمر

*كامبل نيرمان الذي عقد في لندن عام 1905 ففي هذا المؤتمر اجتمع نخبة من مفكري الدول الإستعمارية الأوروبية وهي: بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا و البرتغال وفيه تم إتخاذ قرار بتجزئة الوطن العربي في آسيا وإفريقيا إلى دويلات ضعيفة و عاجزة، و خلق حاجز بشري قوي وغريب، يشكل قوة صديقة للإستعمار و عدوة لسكان المنطقة في قلب هذا الوطن عند المفصل الذي يصل آسيا العربية (المشرق العربي) بإفريقية العربية (مصر و المغرب العربي)، أي فلسطين.

¹ - إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي)، (د د ن): المؤسسة الوطنية للإتصال للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 22-25.

الذي جعل الأمن على مستوى القطر العربي بالمفهوم الضيق يتحول إلى هاجس لكل نظام وجعل الخوف من الجار القريب حاجبا لكل إدراك للمصلحة المشتركة معه.¹

ناهيك عن تضاؤل الإحساس بالخطر الخارجي القادم من أعداء الأمة العربية والمفارقة تحول هذا الإحساس بعدم الاستقرار، ليصبح ينبع من الجيران الأقارب أكثر من الجيران الذين تربطهم بالأمة العربية إلا المطامع والمصالح التوسعية، ومن الناحية الجغرافية العالم العربي يمثل إقليما واحد ممتدا من الخليج العربي إلى المحيط، وهذا ما يمنح البلاد العربية مقوما هاما من مقومات بناء كيائها ومستقبلها، وأهم معالم هذا الإقليم، هو وحدة الأرض فهي امتداد إقليمي متجانس يستند في الشرق على جبال زاغروس والخليج العربي ومن الغرب على المحيط الأطلسي وهما من المواقع الدفاعية المهمة التي يمكن بواسطتها تأمين الحماية، كما أن عدم وجود فواصل أو حواجز طبيعية يجعل من الإتصال والانتقال بين أرجائها مسألة سهلة نوعا ما كما أن 77% من العالم العربي كما يسمى في الكثير من الأدبيات السياسية يقع في إفريقيا بينما يقع الباقي وهو 23% في آسيا. إلا أن مركز الثقل الإقتصادي والمالي يتواجد في الجزء الآسيوي، حيث دول الخليج البترولية الأكثر غنى كما أن حجم المساهمة في التجارة الدولية أكثر للجانب الآسيوي عنه في الدول العربية المتواجدة في القارة الإفريقية، أضف إلى ذلك أن الأبعاد الجيوستراتيجية تشير إلى أن الجزء الشرقي من البلاد العربية يقع جنوب مجموعة الدول المستقلة (التابعة للإتحاد السوفياتي سابقا)، حيث تبعد عن شمال سوريا بمسافة 480 كم² وعن منطقة الخليج بـ 960 كم² ويفهم من هذا أن أية أحداث تجري على الساحة العربية خاصة العسكرية منها وفي منطقة الخليج العربي بالذات تثير قلق دول الكومنولث وهو ما ظهر جليا في حرب عاصفة الصحراء حيث تأثرت تلك الدول بعملية التشويش على أجهزة الدفاع الجوي وعلى شبكاته اللاسلكية التي سبقت بدء عمليات القصف الجوي للعراق، كما أن الجانب الجغرافي يكشف لنا عن تباين كبير موجود بين الأقطار العربية، فالكويت مثلا لا

¹ - إسماعيل معراف، المرجع نفسه، ص 25.

تتجاوز مساحتها 18000 كم² بينما نجد الجزائر تبلغ مساحتها 2376000 كم² ونفس الشأن بالنسبة للكثير من المناطق العربية الأخرى وهو يعتبر نتاج الحقبة الإستعمارية بحيث أن تخطيط الحدود الجغرافية للدول الصغيرة كما هي عليه الآن كان مستهدفا في مرحلة تاريخية حساسة من تاريخ البلاد العربية¹، وهو يعبر بشكل واضح عن مظهر التجزئة التي أراد الإستعمار أن يكرسها في المنطقة العربية حتى تبقى سهلة التغلغل عند الحاجة، مدركا بأن التاريخ المشترك للمنطقة العربية والذي عززه الإسلام خلال قرون طويلة يحتم عليه أن يضع مثل هذه الحواجز المصطنعة، لأن ترك المجال أمام القوى الفكرية التي تؤمن بفكرة الوطن العربي الواحد يشكل خطرا على مصالحه في المنطقة مستقبلا.

إذن فالجغرافيا تشكل بالنسبة للبلاد العربية عامل قوة من ناحية، وتكشف عن مواطن الضعف ذلك أن الموقع يشير إلى إفتقاد المنطقة العربية إلى الإمتداد الرأسي في الوقت الذي تتمتع فيه بإمتداد أفقي كبير من ناحية أخرى؛ مما يجعلها قابلة للتهديد والإختراق والتقسيم بسهولة، كذلك إنفراج البلاد العربية بطول السواحل خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط يجعلها عرضة إلى مهاجمة القوى المطلة عليه دون أية عوائق تذكر، كما أن هذه الثغرة في المجال البحري تفرض على الدولة اتخاذ تدابير إستراتيجية معينة، وبناءا خاصا لقواتها البحرية، ومن ثم بالنظر إلى الضعف الذي يسود القوات البحرية العربية وعدم قدراتها على منافسة مثيلاتها من الدول الكبرى، يجعلها غير قادرة على التصدي والدفاع عن مجالها البحري في حالة وقوع أي إعتداء خارجي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك نقطة ضعف إضافية ويتعلق الأمر بالمياه؛ بحيث أن مصادره تقع تحت سيطرة دول غير عربية فنجد مصادر مياه سوريا والعراق تأتي من تركيا، في حين أن نهر النيل الذي يمتد على كل من مصر والسودان تقع مصادره تحت سيطرة أثيوبيا ودول منابع النيل (جنوب السودان، أوغندا، روندا، بورندي كينيا)، ومن خلال السيطرة على تلك المصادر يمكن التأثير على الدول العربية المستفيدة من تلك المياه، ولا شك أن أزمة

¹ - إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص ص 25-26.

مياه نهر الفرات والتي حدثت عند قيام تركيا بملء سد أتاتورك قد أثرت على كل من سوريا والعراق تأثيرا كبيرا، بالإضافة إلى مشكلة مياه نهر الأردن والتهديد الإسرائيلي في هذا المجال إذن فالموارد المائية أصبحت تشكل هاجسا أمنيا و متغيرا أساسيا في رسم تفاعلات العلاقات العربية مع المحيط الإقليمي والدولي على حد سواء.¹

أضف إلى هذا هناك معطيات أخرى تقدم مؤشرات سلبية عن واقع الوضع الإقليمي العربي خصوصا في المجال الديمغرافي وإنعدام التوازن بين عدد السكان وتوزيعهم على الساحة الكبيرة التي تتمتع بها البلاد العربية، والتي تصل إلى حوالى 14 مليون كلم²، بحيث 11% من مساحة اليابسة يسكنها 290 مليون نسمة وذلك حسب إحصائيات عام 2000.

- خصائص النظام الإقليمي

وتتمثل الخصائص الأكثر شمولا فيما يلي:

- مدى تماسك الإجماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي بين وحدات النظام.
- مستوى الإتصالات بين الوحدات كالزيارات المتبادلة ومستواها، ومدى التعاون الإستخباري.
- بينية العلاقات من حيث أسبابها وأدوات إدارتها، والطابع المسيطر عليها.
- هيكل النظام الإقليمي الذي يؤثر في مدى حركية العلاقات بين الوحدات، ويحدد غياب أو حضور قائد النظام، فضلا على الصيغة التي يمكن إتباعها لتحقيق الأمن الإقليمي.

وتعتبر النظم الإقليمية مزيجا من هذه المكونات الأربعة مختلف الدرجات بحيث يمكن التمييز بين أربعة أنواع من النظم الإقليمية: **النظام التكاملية (Integrative)** حيث يوجد فيه مستوى عال من المتغيرات الأربعة إلى جانب وجود عملية تكامل إقتصادية وسياسية وإجتماعية، والنظام التضامني

¹ - إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص ص 27-30.

(Consolidative) وهذا النوع لا تتوفر لديه القدرة أو الإرادة لإعداد لحرب، ولا تشهد أية عملية توحيد

والنظام المتماسك (Cohesive) حيث يكون هناك مستوى عال من أحد تلك المتغيرات، النظام المترابط

(Coherent) حيث تتوفر فيه درجة أقل من التماسك والاتصالات مقارنة بالأنواع الثلاثة السابقة.¹

وكلما أتجه النظام إلى اكتساب الطبيعة التكاملية، كان أقل عرضة لإختراق الخارجي، وفي حالة

النظام التضامنية لا يوجد تغلغل تنافسي شديد من القوى الخارجية، وذلك على عكس حالة النظام

المتماسك، حيث يتوفر ذلك التنافس وحالة النظام المترابط فيصل مستوى التنافس إلى حد الصراع.²

المطلب الثاني: ترتيب توازن القوى في المنطقة العربية.

لقد إرتبط إنتشار النظم الإقليمية وقد أسهم في إدراكها لتمييزها على النظام الدولي بإنتشار القوة

والنظام، وبذلك توافرت للأقاليم فرصة لإنقطاع تطور تفاعلاتها عن تفاعلات النظام الدولي، مع تزايد

إدراك القوى العظمى تقاطع بعض مصالحها مع تلك التي هي لبعض القوى الإقليمية، بما أوجد أرضية

مشتركة بينهما فحرصت على تحقيق تلك المصالح، وهو الأمر الذي أعطى النظم الإقليمية قدرا من

الإستقلال في تحقيق مصالحها الواقعة خارج حدود تلك الأرضية.

ولقد تنوعت أنماط العلاقة بين النظام العربي منذ نشأته الرسمية عام 1940 وقوى النظام الدولي

وفهم تلك الأنماط سيساعد في فهم تداعياته مع القوى الدولية.

¹ - إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد إحتلال أمريكا للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2010، ص 54-55.

² - علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، مركز الوحدة العربية، بيروت: ط7، 2001، ص 21-23.

1- محددات و أنماط العلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي

إن نمط العلاقة بين قوى النظام الدولي وقوى النظام الإقليمي وهو نتاج تفاعل عدد من المحددات النابعة من البيئة التي تعمل هذه القوى فيها.

- إتجاهات تحديد أنماط العلاقة:

قام الدارسون في مجال الجغرافية السياسية والجيوستراتيجية من تحديد أنماط العلاقة بين النظم الإقليمية وقوى النظام الدولي والتميز بين إتجاهين¹:

- **الإتجاه الأول:** يرى بأن العلاقة تقوم على التبعية والخضوع وهو مؤلف من إهتمام داري هيكل النظام الدولي كمدخل لتحقيق الأمن الدولي، ويفترض هذا الإتجاه وجود محور أو محورين مهيمنين من العلاقات التعاونية والصراعية مع تحرك باقي مكونات النظام الدولي، بحيث تكون سياساتها إنعكاسا لسياسات القوى القائدة في النظام الدولي و تقوم على:

أ- النظم التي تتدخل فيها القوى العظمى بدافع المصلحة، خاصة ما ترتبط منها بالبعد الأمني، وفي هذه الحالة تعجز القوى الإقليمية عن رسم سياساتها بإستقلال عن القوى العظمى.

ب- الأقاليم التوازنية: بحيث يكون الإقليم مكانا لتحقيق التوازن بين القوى العظمى، ونظام ساحة لتحقيق التوازن. وعادة ما يكون تدخل القوى العظمى في هذه الحالة بناء على طلب من القوى الإقليمية ووفق صيغة متفق عليها في ما بينها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ - إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص ص 41-43.

ت- نظم مفتوحة للصراع: وهذه النظم لا تخضع بصورة مطلقة لأي من القوى العظمى، ويكون التدخل فيها بدافع المنافسة، وعادة ما يكون في صورة تقديم الدعم العسكري إلى إحدى وحدات الإقليم في صراعها مع غيرها من الوحدات.

• **الاتجاه الثاني:** وهذا الاتجاه الذي يفترض أن العلاقة تقوم على التمايز والإنقطاع ويقوم على عدد من المقولات¹:

- بإعتبار أن النظام الإقليمي مكون من مكونات النظام الدولي، فإن هناك قضايا محل إهتمام مشترك بينهما.

- تتمايز النظم الإقليمية عن النظام الدولي من حيث الدينامية الذاتية؛ حيث تتحكم في نمط تفاعلاتها الداخلية، بل وفي نمط تفاعلاتها مع الأخير؛ فنمط تفاعلاتها ليس بالضرورة إمتدادا لتفاعلات النظام الدولي، وبذلك قد يكون النظام الدولي غير مستقر، في حين تتمتع النظم الإقليمية بقدر من الإستقرار.

- تتمايز النظم الإقليمية بعضها عن بعض مع إختلاف درجة ذلك التمايز.

- التمايز بين النظامين الإقليمي والدولي، أو بين النظم الإقليمية وبعضها البعض، لايعني الإنقطاع التام أو إنعزال تفاعلات أي منهم عن الآخر، فكل نظام إقليمي هو عبارة عن مزيج ذي درجات مختلفة من الخصائص العالمية والإقليمية.

أولاً: قد ينجح نظام إقليمي معين، في لحظة زمنية معينة، في تحديد هيكل النظام الدولي، أو تدميره أو تهيئة نموه أو قد يسعى إلى تحقيق مصالحه الذاتية التي قد تتعارض أو تتفق مع مصالح النظام الدولي، أو قد يؤثر في عملية إتخاذ القرارات من قبل القوى العظمى.

¹ - إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص ص 44 - 45.

الثانية: قد تنتج من التفاعلات بين القوى العظمى مخاطر تهدد وجود النظام الإقليمي، أو تتيح الفرصة لقوى النظام الدولي للتلاعب بحدود النظام.

فكرة الإنقطاع توجب توافر مجموعة من الشروط لرسم حدود أي نظام إقليمي هي¹:

- ارتباط النظم بمنطقة جغرافية معينة؛ حيث إن القرب يزيد من التفاعلات بين الوحدات.
- أن يتألف من ثلاث دول على الأقل.
- كثافة التفاعلات بين وحدات النظام، وإتسامها بالطابع الإقليمي أكثر من كونها نتاجا لسياسات القوى العظمى أو رد فعل لها، حيث إن القرب يزيد من التفاعلات بين الوحدات.

يرى **طمبسون** النظام الإقليمي بأنه يمتاز بالتقارب الجغرافي وبكثافة وانتزامية التفاعلات بين وحداته، مع وجود إقرار داخلي وخارجي بتمايزه، مع إشرافية وجود إستقلالية في ديناميات الصراع والأمن في أية منطقة ليتسنى إقرارها نظاما إقليميا، إحصالية تدخل القوى العظمى للتأثر في الصراع والأمن الإقليميين.²

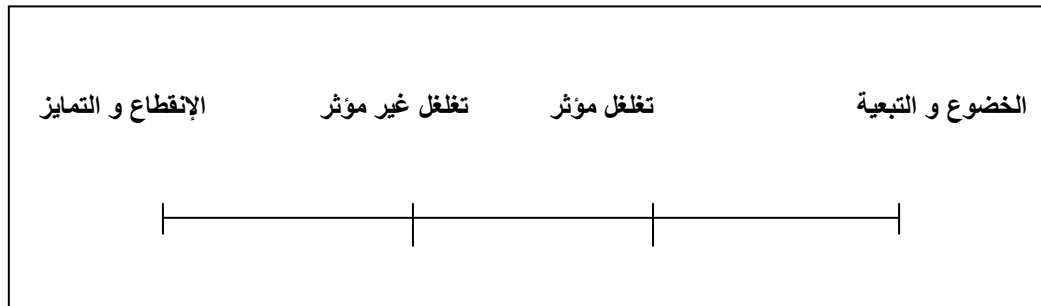
وبالنظر في واقع العلاقات الدولية لا يمكن التسليم بنمط ثابت للعلاقات بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي، فهذه العلاقة هي بمثابة نظام مفتوح يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها وتوفر له من المدخلات ما يفرز نمطا معيناً من العلاقات، يتوقف مدى ثبات الأخيرة، وعلى مدى رغبة طرفي العلاقة في الحفاظ

¹ - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية (دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية)، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2001، ص ص 110-117.

² - Ayoob Mohamed, The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System, Emerging Global Issues, colorad: Lynne Rienner Publishers, 1995, p 56-58.

على ذلك النمط، مستفيدين في ذلك من عملية التقييم الذاتي، التي يقومان بها لقياس مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الهدف منها¹.

ولذلك يمكن القول إن العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل، أحد طرفيه الخضوع والتبعية، والطرف الآخر الإنقطاع والتمايز.



المصدر: إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، ص 37.

المطلب الثالث: محددات العلاقة بين النظام الإقليمي و قوى النظام الدولي.

يمكن أن نختصر مجموع محددات النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي في: محددات ناتجة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي وتتمثل في خصائص النظام الدولي، وأخرى ناتجة من البيئة الداخلية للنظام أي خصائصه الذاتية وهي كالتالي:

1/ المحددات النابعة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي.

وهذا المحدد يعمل على تحديد مدى الحركية والمناورة المتاحة لمكونات النظام الدولي؛ إذ كلما إتجه هيكل النظام نحو التعددية زادت حرية الحركة للنظم الإقليمية، وتوافرت لها فرصة التمايز والإنقطاع

¹ - إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 37.

وأحيانا الإنعزال عن النظام الدولي، دون أن ينفي ذلك إحتمال خضوعها أو لنفوذ إحدى القوى العظمى، وتعظم تلك الفرصة كلما أتجه نمط العلاقات بين قوى النظام الدولي نحو التنافس والصراع.¹

ولا بد أن يتوافر لدى النظام الإقليمي إدراك لهيكل النظام الدولي وما يوفره من فرص للحركة وإحتمال تعرضه للإختراق، حيث إن ذلك الإدراك سيدفع النظام نحو التحرك لإستغلال الفرص أو لسد الثغرات التي يمكن اختراقه من خلالها.²

وفي حال إنتقال النظام الدولي من هيكل إلى آخر، تسود حالة من الفوضى وعدم الإستقرار، ويكون من الصعب تحديد ملامح النظام الجديد التي يرتبط بها توافر قدر من حرية الحركة للنظام الإقليمي، ويختلف ذلك المقدار باختلاف الهيكل الجديد للنظام.

من أهمية النظام الإقليمي لقوى النظام الدولي، أي مدى إرتباط النظام الإقليمي بمصالح وأمن القوى العظمى، فمستوى ذلك الإرتباط يحدد نمط التدخل في شؤون النظام الإقليمي، ويحدد مقدار الدعم الداخلي الذي يمكن أن تحصل عليه سياسات التدخل من القوى العظمى وهذا ماسماه الباحثين " نظرية لعبة الإشارات" (Gestures Game Theory)³.

¹ - إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص 50.

² - جورج قرم، "لبنان و العرب و العالم بعد 11 سبتمبر 2001 (عالم القطب الأولحد و إتجاهاته)"، المستقبل العربي (العدد 287)، نيسان/أبريل 2002، ص 06.

³ - ناصيف حتى، "التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و إنعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي (العدد 165)، تشرين/نوفمبر 1992، ص 15.

ومثل هذا السلوك من قبل القوى العظمى يتطلب تقييماً تجريبياً وحدات النظام الإقليمي المستهدف بسلوكه، كذا مدى الحماسة الأيديولوجية لديها ومدى رغبتها في إدماج النظم الإقليمية في أيديولوجياتها؛ وهذا ما يؤكد استمرار حيوية الأيديولوجيا في تحريك سياسات القوى العظمى¹، على نحو يعطي مصداقية للسمة الجديدة للصراعات بين القوى العظمى وغيرها من الدول.

2/ المحددات النابعة من البيئة الداخلية للنظام الإقليمي

يعتبر النظام الإقليمي أحد مكونات النظام الدولي، وهو كما يرى عدد من الباحثين وكما ثبت تاريخياً، نتاج تفاعلات مكونات ذلك النظام، سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته على مستوى الدول.

وتوافر الوقت لتلك القوى في الوقت ذاته قدر من الحرية في صوغ رؤى سياسية تتفق في جانب منها مع رؤى القوى العظمى، وتعكس في جانب آخر خصوصية الإقليم الذي تعمل فيه، سواء خصوصية الجغرافية أو الثقافية...، وعلى إختلاف أحجامها مزيجاً ذا درجات مختلفة من الخصائص العالمية والإقليمية.

ومن الأقاليم ما نشأ نتيجة لإدراك مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي، وإعتراف الآخرين بذلك، ومثل هذا يحركه العامل الأمني في بعض الأحيان أو ما أطلق عليه مورجان: "بميزان تعقيدات الأمن الإقليمي"²، ودون أن يعني ذلك غياب هذا العامل لدى القوى النظام الدولي.

¹ - إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 52.

² - محمد إدريس، مرجع سابق، ص 41.

فمنط العلاقات داخل النظام الإقليمي ترجع إلى: مدى إستقرارها وطبيعتها الصراعية أو التعاونية ومدى ديناميتها، ونمط التحالفات السائدة كلما زادت كثافة التفاعلات التعاونية وتوافرت دولة قائدة، وتزايد توازن النظام الإقليمي.

لأن ميزان التوازن بين النظم الإقليمية راجع إلى درجة العداء والصداقة في العلاقات الإقليمية بين وحداتها، فضلا عن نمط توزيع القوة بين أعضائها، وأعتبر أي تدخل خارجي يكتسب الشرعية نتيجة إرتفاع مستوى الصراع الإقليمي.¹

وكلما إتسع نطاق القطاع الطرفي زاد ضعف النظام الإقليمي وأعطى فرصة للقوى الخارجية للتغلغل لتحدث تأثيرها في النظام على نحو يوجد نظام التغلغل (Intrusive System).²

على غرار قطاع القلب الذي يتألف من مجموعة الدول التي تمثل نقطة تركيز العلاقات السياسية والإقليمية، وتمتاز بإرتفاع درجة التجانس بينها، وقد يكون هناك أكثر من قلب واحد للنظام نفسه.

المطلب الرابع: أثر تغلغل القوى العظمى في النظام الإقليمي.

يعتبر مستوى التغلغل الأثر الأقوى في علاقات القوى العظمى والنظام الإقليمي وتصل لحد درجة عدم قدرته على إستمرار البقاء، أو حتى فقدان حدوده، ومن ثم إختلال ميزان القوى فيه.

ويتوقف هذا الأثر إلى حد كبير على موقف القوى المركزية، ومدى تغلغلها في حدود النظام الإقليمي ومدى إعتبار علاقاتها مع القوى المتغلغلة بديلا عن علاقاتها مع باقي وحدات النظام، بحكم وجود إجماع بين وحداته على القضايا المحورية التي تمس مصالح النظام ككل، وبالتالي تلزم وحدته بتبني خيارات دون غيرها.

¹ - محمد إدريس، المرجع السابق، ص ص 122-124.

² - إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 55.

1- أثر التغلغل في حدود النظام:

تسعى القوى المتغلغلة إلى خلق ذلك التأثير والتمايز في النظام الإقليمي وذلك من خلال تبني سياسات تهدف إلى تأكيد تبعيتها لها، أو أنها تسعى إلى تفكيكه إلى نظم أصغر، أو تشجيع نزوع وحداته للتحرك الفردي بعيدا عما هو موجود من منظمات إقليمية، ودون إستشارة أية وحدة من الوحدات الأخرى عن طريق إنكفاء التنافس السياسي بينها من خلال إستراتيجية إعادة توزيع الأدوار.¹

وفي كل الأحوال سيفقد النظام الإقليمي حدوده المميزة له وسينتهي إنحصار تفاعلاته بين الدول المكونة له، وستزداد كثافة تفاعلاته مع دول النظام الجديد التي ستندمج فيه وحداته أو مع الدول المحيطة به أو مع القوى المتغلغلة ذاتها؛ وسيفقد بذلك شرطي التمايز وكثافة التفاعلات اللذين هما من شروط قيام النظم الإقليمية.²

وفي هذه الحالة يجب على النظام الإقليمي الاختيار بين إما الاندماج والخضوع لحالات وسياسات القوى العظمى، أو تطوير سياسات وآليات تكفل تحصين وحداته والاندماج الفردي وتعمل على تأكيد ولائها للنظام الإقليمي وبلورته كنظام علاقات مع تلك النظم المراد دمجه فيها.

2- أثر التغلغل في منظوم القيم:

لقد تحدث صامويل هنتجتون، وإن بطريقة غير مباشرة عن تزايد هذا المسعى مع إكتساب الصراعات بين الدول طابعا ثقافيا حضاريا؛ إذ أعتبر أن: "الصراعات لن تنتهي، بل

¹- إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص 57.

²- المرجع نفسه، ص 58.

ستكتسب طبيعة جديدة ومن ثم أدوات جديدة لإراداتها، و تتمكن القوى العظمى من إحداث هذا الأثر مع إزدياد خضوع النظام الإقليمي لها¹.

3- أثر التغلغل في أمن النظام:

ويمكن تصنيف أثر التغلغل في أمن النظام الإقليمي إلى ثلاثة أنواع²:

1- وهذا النوع السائد في النظام يتشكل نتيجة نمط القوة السائدة فيه، ويفرز بدوره مراكز قوى قد تكون متوسطة أو صغيرة، مؤثرة أو غير مؤثر، وبذلك لكون النظام الإقليمي أحادي القيادة أو متعددة القيادات.

2- نوع خاص بالتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، وتتعدد المداخل التي تسعى القوى العظمى من خلالها إلى التأثير في أمن النظام الإقليمي، ومنها تحقيق الأمن عن طريق الهيمنة، حيث تسعى القوى العظمى لإستغلال هيمنة إحدى القوى الإقليمية على النظام لتحقيق الأمن، ويمكن إختلال موازين القوى مع وجود طرف مهيم يملك إلى جانب عناصر القوة المادية، عناصر ما سماه جوزيف ناي القوة الناعمة **Soft power** أي إمتلاك القوة المهيمنة ثقافة وحضارة جذابة تستطيع أن تضمن بهما عدم إستخدام الوحدات الأخرى القوة لتهديد أمن الوحدة صاحبة تلك الثقافة.

كما يمكن أن يتحقق الأمن من خلال خلق مجتمع أمني تعددي (Pluralistic Security Community) في حالة عدم توافر رغبة في إستخدام القوة لحل النزاعات نتيجة مستوى التكامل بين

¹ - Samuel Huntington, The Clash of Civilization?, Foreign Affairs, Vol. 72, no,3 (Summer 1993), pp 21-41.

² - Joseph Nye, Limites of American Power, political Science Quarterly, (winter 2002-2003).

وحدات الإقليم، وقد تفشل القوى العظمى في تحقيق الأمن لمدخل معين، وينتج من هذا وجود درجة من الصراع بين قوى الإقليم والقوى العظمى.

3- والنوع الثالث هو النوع الذي يسعى إلى تعريف مهددات الأمن الإقليمي بما يتفق ومصالحها ورؤيتها لتلك المهددات، وإن تباينت عن تلك التي تهدد أمن النظام الإقليمي فعليا.¹

والتأثير في هذه الأنواع أو العناصر الثلاث؛ أي الحدود والأمن ومنظومة القيم مرتبط بمدى تأثير التغلغل في التفاعلات بين وحدات النظام ذاتها وبيتها وقوى النظام الدولي، أي رد فعلها على ذلك التغلغل.

¹ - إيمان أحمد رجب، مرجع سابق، ص 60.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية

ليس من قبيل المصادفة أن تصبح المنطقة العربية مركزا لحالة الإستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات التي تمر بالمنطقة منذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، مما أسهمت مصالح الدول الكبرى في المنطقة في تغيير الملامح الجغرافية و حتى في أداء أدوار إقليمية بفعل عوامل عديدة تأتي في مقدمتها العوامل الجغرافية ذاتها والتاريخية، فضلا عن العوامل الدينية التي تتداخل فيها العوامل القومية والمذهبية وحتى الطائفية.

المطلب الأول: التغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة

بعد نهاية الحرب الباردة إتسمت التغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية بتبناث مصالح القوى العظمى في المنطقة وعجز هذه الدول على حل أي معضلات إقليمية أو ممارسة أي ثقل على مستوى السياسات الإقليمية أو الدولية، مثبتا عجزه حتى عن التأثير في محيطه، و بغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية جعل منه ساحة جيوسياسية مهمة لمصالح -القوى العظمى- وبما أن سياساتها البيئية طغت عليها الشخصنة نلاحظ تنافس الدول العربية على التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية كل منها على حدى.

إن إضعاف العراق بعد حرب الخليج الثانية، وتلاشي أي دور قائد لأي دولة عربية، خصوصا بعد تنازل مصر عن دورها المركزي في الصراع العربي الإسرائيلي إثر إتفاقية كامب ديفد كلها عوامل ساهمت في دفع القوى العظمى والدول الإقليمية إلى بلورة توجهاتها الإستراتيجية، وترصين مواقعها على حساب التخطيط الإستراتيجي العربي المشترك، وقد إستفادت إسرائيل من هذا الواقع حيث أن غياب الدور العربي وتحالفها مع الغرب قد حصنها من أي تهديد أمني حقيقي من شأنه أن يغير معادلات الصراع القائمة واتضح ذلك جليا في وقائع بعد احتلال العراق 2003 أبريل محاولتا الأمم المتحدة الأمريكية تثبيت مواقعها الجديدة

وتعزيز قيادتها للنظام الدولي ساعيا وراء ذلك لخلق فضاء شرق أوسط جديد، وهو أحد أهم الأهداف من احتلال العراق.¹

بحيث نجد كثيرا من الأنظمة السلطوية مع المشروع الأمريكي وتوازناته الجديدة من الناحية الجيوستراتيجية وكأن معادلة عكسية الاتجاه بصدد النشأة في المنطقة العربية طرف مقاوم والآخر رسمي متخاذل خاضع للهيمنة الخارجية -و.م.أ-.

في الحين نجد على المستوى الإقليمي الأزمات العاصفة مثل حرب لبنان في صيف 2006 والحرب على غزة في أواخر 2008 وغلجان الشارع العربي وهو يجد تواطؤ الأنظمة العربية.

ولم تتحول المقاومتان العراقية واللبنانية إلى محور فعلي؛ إذ التقتا بفعل تناقضهما مع الخصم ذاته وجرى لقاءهما مع سورية في مراحل محددة، غير أن المنطلقات ظلت شبه متناقضة، فكانت المقاومة اللبنانية متماهية مع السياسة الإيرانية، في حين كانت المقاومة العراقية متناقضة معها أطراف كانت تشكو إختلالات بنيوية تعود إلى ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، أما الصين فكانت دولة إقليمية كبيرة من ناحية الفاعلية الدولية، ولها مقدرات إقتصادية وعسكرية تمكنها من القيام بدور فاعل، لكنها عملت على مراكمة قوتها الإقتصادية والمالية، دون التورط في صراعات، وحرصت على التوازن الإستراتيجي في المناطق المحيطة بها كدولة إقليمية عظمى منتهجة بذلك نهجا برغماتيا يعبر عن ذاته من خلال مصالح الإقتصادية لتجد مجالا واسعا في إفريقية وجنوب الصحراء بعيدا عن المنطقة العربية.²

وكل هذا يتيح تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي وغياب قوى دولية توازن هذا الدور، إلا أن التورط العسكري الأمريكي المباشر في أفغانستان والعراق شكل عبئا فاعلية دورها جيوستراتيجيا

¹ - فايز يوسف الدلايخ، "توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق"، رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب و العلوم قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص 70-72.

² - المرجع نفسه، ص 72.

وكان أمريكا أصبحت عالقة في أنسجة مشهد سياسي لا يمكن إحاكة ضوابطه¹، وهذا ما فرض تغييرا في التخطيط الإستراتيجي مع مجيء أوباما عام 2007 وأدركت الدول العظمى حقيقة التورط الأمريكي ونتائجه السلبية على العراق، فاستغلت روسيا* ذلك لتعود كفاعل دولي له المقدره على موازنة الدور الأمريكي في محاور جغرافية عديدة.

أما الصين فقد تعاضمت قوتها الإقتصادية وتمكنت من تحقيق معدلات نمو جد مرتفعة مما أتاح لها إرساء إقتصادية إقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى. لتصبح المستثمر الكبير في سندات الخزنة الأمريكية، مستفيدة بذلك من مخلفات الأزمة المالية العالمية 2009 مما يؤهلها أن تنهي حالة الأحادية الهشة في النظام الدولي.

وفي الوقت الذي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عالقة في تحدي كبير في العراق وفي أفغانستان، نجد الدول العربية منكبة على قضاياها الداخلية، مما أنتج غياب وفراغ تام للدور العربي كفاعل يبرز استغلال الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين الفراغ الحاصل كفرصة لبلورة النفوذ، ويصح ذلك في حالة إيران لتصبح أبرز الفاعلين في المنطقة العربية.

وذلك بالاستفادة من ربط تحالفاتها مع القيادات العراقية الجديدة، ساعية لتعزيز مصالحها القومية ليس في الخليج العربي فحسب، بل المشرق العربي كذا من خلال تعزيز الحلف الإيراني السوري العاصي لإملاءات السياسة الأمريكية والوضع القائم بين محور ممانع ومحور الاعتدال.

محور ممانع متمثل في الدول الراضة للانصياع الأمريكي، أما **محور الاعتدال** المتمثل في الدول الموالية للسياسة الأمريكية، فكانت النتيجة جسر إستراتيجي ينطلق من أفغانستان ويمر عبر العراق الذي

¹ - معاد البطوش، مرجع سابق، ص 55.

* - لكن ليس كإتحاد سوفياتي ولا تمثل أيديولوجية بديلة للغرب بل كقوة ذات مصالح إمبريالية مثل غيرها ولكن كأن سياسة بوتن تسعى لإتحاد أمجاد الإنتشار السوفياتي جيوستراتيجيا.

هيمنت إيران على أوضاعه الداخلية بالرغم من الوجود الأمريكي العسكري فيه، وينتهي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط.¹

وذلك لاعتبار إيران أكفأ الفاعلين من ناحية القوة العسكرية والمقدرات القومية، لتظهر إيران في محور المقاومة "الحلف الإيراني السوري" خلق هذا المحور بعد حرب لبنان عام 2006 وقد سار هذا المحور في إتجاه عكسي مع المخططات الأمريكية، وكان له الظهور على مستوى الرأي العام كمحور ممانع أيضا.

أما تركيا بوصول حزب التنمية والعدالة عام 2002 للسلطة فقد كانت من أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين في المنطقة العربية، حيث تبنت مقاربة مختلفة في سياستها الخارجية تقوم على محاور متعددة.

المطلب الثاني: التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

لقد أكد الباحث لويس أ. فرتشلتنغ في بحثه " لإستراتيجية الحلفاء في الشرق الأدنى" في مجلة تقارير السياسة الخارجية في 01/ شباط عام 1942 المجلد: 17/ عدد(22) يقول: "إن منطقة الشرق الأدنى تعد حجر الزاوية في خطط الحلفاء الدفاعية"، وأكد ذلك أيضا البيان الإعلامي الصادر في بيروت عام 1952 بمناسبة إفتتاح مؤتمر الدبلوماسية البريطانية في إحدى عشرة دولة من دول الشرق الأوسط ذكر فيه الخطوط العريضة للمصالح البريطانية في منطقة الشرق الأوسط وكان منها: " أولا المحافظة على حرية خطوط المواصلات الدولية الحيوية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط جغرافيا، والإبقاء عليها مفتوحة. ثانيا المحافظة على حرية الإنتقاع بمخزون النفط لصالح العالم الحر ومنطقة بلدان الشرق الأوسط" ولقد حافظت

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، الثورات العربية والتفاعلات والتوازنات الجيوستراتيجية، مرجع سابق. ص ص 12-15.

تلك المنطقة على أهميتها الإستراتيجية والجيوستراتيجية، رغم الكثير من التغييرات الحدودية السياسية والمتغيرات الدولية التي شهدتها العالم في القرن العشرين.

يمكن تحديد الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بأنه تلك المنطقة الجغرافية التي تنتزع على ثلاث قارات والفواصل بينهما من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى إختقاه الدردنيل والبسفور بين آسيا وأوروبا، والسويس بين آسيا وأفريقيا، وجبل طارق بين أوروبا وأفريقيا. بينما تتفتح هذه المنطقة في مساحات صحراوية شاسعة بما يربك الإعتبارات الجغرافية التقليدية لتتحول الجغرافية فيها إلى مثير للأزمات كانت على الدوام سمة ميزت المنطقة، بحيث يعتبر الشرق الأوسط جغرافية من أهم المناطق التي تتقاطع عندها الجغرافية السياسية الإسلامية مع الجغرافية السياسية العربية، لذا فقد اختزنت مساحة كبيرة من حركة التاريخ ومخزونات الصراعية والفكرية والثقافية والسياسية والمجتمعية للأمتين العربية والإسلامية.¹

فقد "كان الشرق الأوسط و على الدوام ومنذ القدم منطقة للمشاط الإنساني الشاسع، والتركيبات المعقدة للشعوب، وللطوائف الدينية، والجماعات العرقية، وأساليب الحكم، والمصالح الخارجية والولاءات، والتي لا تنطبق على كل دولة في المنطقة وحسب، بل على كل مقاطعة أو منطقة أو بلدة. وتكشف حتى أكثر المسوحات تعجلا للتطورات التي حدثت في المنطقة عن تعدد وتنوع حقيقي لتهديدات أمنية محلية وإقليمية. فالأحداث المثيرة التي وقعت على مدى الخمسين سنة الأخيرة تلقي الضوء على القواعد الهشة الضعيفة للإستقرار في المنطقة كخط سياسي جغرافي متصدع ومعقد في الغلاف الأرضي"²، وفي الآونة الأخيرة شهدت المنطقة تحولات كبيرة وحساسة، فمنذ أوائل القرن العشرين ثم إندلاع الحرب العالمية الأولى والقوى الكبرى تحاول إعادة رسم خارطة المنطقة. لكن التطور الحاسم في تاريخ

¹ ناجي أبي عاد و ميشيل جرينون، النزاع و عدم الإستقرار في الشرق الأوسط "الناس، النفط، التهديدات الأمنية"، عمان: ترجمة: محمد النجار، دار الأهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص 20.

وجغرافية المنطقة جاء مع حقبة ما بين الحربين العالميتين والأزمات والمتغيرات والمشاكل التي جرتها وأثرت على حالة الإستقرار والصراع في المنطقة، وصلت ذروتها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عبر عنها تعميم نمط الدولة القومية في المنطقة.

توارثت نزعة السيطرة على الشرق الأوسط وذلك تبعا للتطورات المعاصرة، والتي جعلت المنطقة تعني أوسع بكثير من المعاني الجغرافية¹، والدليل على ذلك هذا الإهتمام العالمي بكل ما يجري فيها، فقد أسهمت أطراف دولية وإقليمية عديدة في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الساعية لفرض هيمنتها المطلقة على هذه المنطقة، أو تنافست معها لمنع هذه المساعي في تحقيق مساعيها، ثم لتتسابق في حصد المغنم من الحرب على أفغانستان 2001 والعراق 2003، أو المساهمة بطريقة أو بأخرى في الحرب التي شنها الكيان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وعلى غزة في عام 2008 و2012 في ظل تنامي التهديدات بإشعال حرب على إيران ولبنان وسورية أو عليها جميعا.

تعتبر موجة التغيرات في المنطقة بدأت منذ نهاية عام 2010، ليسمح للرأي العام الدولي وخاصة الإعلام الغربي على تصويرها "ثورة ديمقراطية" تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد لما يسمى "الإستثناء العربي" الذي أعطاه الربيع العربي بمعناه التاريخي إنبهار جدار برلين في عام 1990. لكن في ظل ما تشهده المنطقة أصبح من الصعب تحقيق المطالبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديمقراطية وتحسين ظروف العيش غير أنه في ظل قرب منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى الإقليمية، التي تنتظر جهود الربيع العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب آخر قامت بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي بتحويل الربيع

¹ - محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي (بين الثابت الإستراتيجي و المتغيرات الظرفي)، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 347، 346.

العربي إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية، ومهما تكن الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط فإن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته المزهرة¹.

مع القوى الصاعدة في المنطقة ترشح تركيا كبديل فيها، شريطة أن تصل إلى التفاهم الإستراتيجي العربي، من دون التصادم مع القوى العالمية التي عملت على تصعيد الثور الشديد في منطقة الشرق الأوسط، حيث عملت الولايات المتحدة و إسرائيل على تأزيم الموقف في المنطقة من خلال إعلان إستعدادهم التام في أي وقت لتنفيذ الخطط العسكرية الدفاعية الموضوعة مسبقا وهذا ما أنجر عنه ما يلي²:

1- سعي كل من القوتين لعرقلة إيران كمنافس يمتلك للسلاح النووي في المنطقة لتعاضم دوره في العراق وإمتداده نحو الغرب.

2- محاولة إفراغ طاقات حزب الله والحد منها في المنطقة.

3- إضعاف المقاومة في غزة للحيلولة دون صمودها وذلك بغية تصفية القضية الفلسطينية.

إن المتغيرات الجيوستراتيجية تأثر بشكل مباشر في قضايا المنطقة، مما تجله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية جاذبا لإهتماماتها ولتدخلاتها. في وقت تراجعت فيه فعالية النظام العربي الإقليمي و"أصبحت بعض الأطراف العربية لا مرجعية لها إلا خصومها حسب تعبير البعض"³

وإستكمالا لهذه المتغيرات سعت الولايات المتحدة إلى خلق فجوة في العلاقات العربية-العربية، بالرغم من مجموع القواسم المشتركة كاللغة والدين... إلخ، إلا أنها إستعملت منطلق فرق تسد لبسط نفوذها الأمر الذي غدّى روح الفرقة لدى دول المنطقة.

¹ - طایل يوسف عبد الله العدوان، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)", رسالة إستكمالية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 51.

² - المرجع نفسه، ص ص 51-54.

³ - المرجع نفسه، ص 51.

إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الخطير الذي بات الأفق السياسي فيه مسدودا على كافة الجبهات يعد مسؤولية المؤامرة الأمريكية، وذلك نتيجة أخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة الدراية بثقافات المنطقة و حساسيات شعوبها.

المطلب الثالث: الوضع الجيوسياسي في منطقة جنوب المتوسط

تعتبر منطقة جنوب المتوسط واضحة المعالم تقع شمال القارة الإفريقية، وترتبط بثلاثة مناطق جيوسياسية: إفريقيا، منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، كما يطل على المحيط الأطلسي بشكل مهم، وذلك من خلال المغرب الأقصى، ومن خلال الوضع الجيوسياسي فإن المنطقة تكتسب أبعاد جيوستراتيجية مهمة كونها ملتقى ثلاث قارات آسيا، إفريقيا، أوروبا وتحدد كل هذه الأبعاد في كل من: البعد المتوسطي وإمتداده الأوروبية شمالا، البعد الإفريقي جنوبا، البعد الشرق الأوسطي شرقا والبعد الأطلسي غربا.¹

ولقد سكنت شعوب منطقة الجنوب المتوسط رقعة جغرافية هائلة ومتنوعة البيئات، ولقد جاورت بعض بقاعها مراكز حضارية ذات طابع مختلف، فكان على هذا الموقع أو ذاك أن تلقى بعض المؤثرات الوافدة وأن يتفاعل معها سواء بالسلب أو الإيجاب²، بما أنه يطل بواجهة عريضة على عالم البحر المتوسط.

منطقة جنوب المتوسط تطل على البحر الأبيض المتوسط **La méditerranée** لهذا يطلق على منطقة شمال إفريقيا بجنوب المتوسط بحكم موقعها الجغرافي، فأوروبا تقع إلى الشمال منه، وآسيا إلى الشرق، وإفريقيا إلى الجنوب، أما في الغرب فيربط مضيق جبل طارق البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق الدردنيل البحر الأبيض المتوسط ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود، وفي

¹ - مريم براهيمى، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2011)، ص ص 22- 23.

² - أحمد عبد الحليم دراز، تاريخ و حضارة شمال إفريقيا، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2010، ص 07.

الجنوب الشرقي تفضل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر، فقناة السويس ممر مائي إصطناعي يقطع هذا الشريط الضيق من الأرض، وتبحر السفن عبر القناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي¹.

مما تظهر مجمل أطماع الدول الأوروبية على بسط سلطانها على المزيد من المجال البحري، والذي هو عبارة عن بحر ضيق و ليس بمحيط، وبطل عليه عدد كبير من الدول لها مصالح مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان، مبررة بذلك في نص (المادة 122)* من إتفاقية مونتيفو باي².

وعلى مر التاريخ فقد عرفت إفريقيا ساسة أفاقوا ولعبوا أخطر أدوار عرفها تاريخ البشرية في إستبعاد وإستغلال الشعوب، وعرفت أيضا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خاصة داخل إفريقيا³.

من خلال هذا الوضع الجيوستراتيجي حاولت كل دولة في المنطقة أن توجه سياساتها لتحقيق أكبر قدر من المصالح، إعتقادا على قدراتها ومواردها، وأهم الدول التي يمكنها ذلك بالدرجة الأولى نجد الجزائر وليبيا، وبالدرجة الثانية المغرب الأقصى ومصر وتونس.

وهذا الموقع المهم من شأنه أن يعطي المنطقة بعدا جيوستراتيجيا وفرص لتتنوع توجهات سياستها الخارجية بسهولة ومرونة، لكونها تتعامل مع أطراف متعددة تتسم علاقاتها في الأغلب بالمنافسة والصراع على المصالح. لكون المنطقة لها إرث تاريخي وتشهد منافسة من طرف القوى الكبرى للسيطرة على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمكسب إستراتيجي، وإستغلال ثرواتها على رأسها الطاقة وهي أحد أهم الإعتبارات الإستعمارية في المنطقة.

¹ - عبد القادر رزق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 16.
^{*} - تنص المادة 122 من إتفاقية مونتيفو باي على ماييلي: البحر المغلق أو شبه المغلق " خليجا أو حوضا أو بحرا، تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق، أو يتألف كليا أساسا من البحار الإقليمية والمناطق الإقتصادية الخالصة لدولتين ساحلتين أو أكثر"
² - عبد القادر شربال، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة و الحرية، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2009، ص 14.
³ - عبد القادر رزق المخادمي، مرجع سابق، ص 11.

مما خلق تنافس لقوى أجنبية أخرى في المنطقة تمثلت في النفوذ الفرنسي، وتعزيز التواجد الأمريكي وصولاً إلى الهيمنة الشاملة، فإن فرنسا ركزت على المنطقة باعتبارها مجالها الحيوي وركيزتها للتأثر في التوازن الدولي¹، معتمدة في ذلك على إرث الحقبة الإستعمارية الطويلة، كما أولت أقصى إهتمامها لتعزيز علاقتها السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية مع منطقة جنوب المتوسط.

وفي ظل التغيرات الدولية الجديدة، أقترن سعي فرنسا الدائم إلى دور دولي فاعل بإستراتيجية إعادة بعث أوروبا الموحدة إقتصادياً ومتعاونة سياسياً وأمنياً؛ ومن هنا نلاحظ أن مبررات السياسة الفرنسية في المنطقة هي من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية، وضمان الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية من ناحية ثانية، حتى تحقق بذلك أحدث نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية، وهكذا تؤكد فرنسا كغيرها من الدول الكبرى أن مفهوم المصلحة سيظل هو الحاكم لها ولغيرها -الولايات المتحدة الأمريكية- لسياسات وتوجهات هذه الدول.²

رتبت على هذا الأساس الولايات المتحدة الأمريكية أدوات سياستها في المنطقة من ترغيب وترهيب وهيئت ملئ التبريرات السياسية والأخلاقية، وحقوق الإنسان، وإقتصاد السوق ومقاومة التصحر، ومحاربة الإرهاب وصدام الحضارات، والعولمة...إلخ، ورفعت مسؤوليتها لزيارات متكررة إلى إفريقيا وتوجت بزيارة رئيسها السابق (كلينتون) إلى المنطقة لتصوغ علاقات أمريكية إفريقية جديدة.³

ومن خلال كل ما تقدم يتضح لنا أن المصالح الأمريكية والأوروبية تتأرجح بين الأهداف الإقتصادية، والتي تأتي في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة من أجل دعم نفوذها السياسي

¹ - جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية "تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية"، عمان : دار الجدلاوي للنشر و التوزيع، ، 2006، ص 95.

² - المرجع نفسه، ص 108.

³ - المرجع نفسه، ص 109.

في الوقت الذي نجد أن الأهداف الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة أولويات السياسة الأوروبية من أجل دعم القاعدة الاقتصادية والثقافية وتوسيعها، والتي نجحت فرنسا في إرسائها في المنطقة.

يرى الكثير أن منطقة شمال إفريقيا بعد أحداث 14 جانفي 2011؛ أي بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي و مبارك 11 فيفري 2011، بعدها بأيام تشكل المجلس الإنتقالي الليبي في بنغازي والممثل للمعارضة الليبية، تلقى هذا المجلس دعم العديد من القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ تدخل الحلف الأطلسي عسكريا للإطاحة بالنظام الليبي السابق، ليعلن المجلس عن مقتل الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.

فالبنسبة للجزائر في خضم موجات التغيير سارعت هذه الأخيرة على إعداد جملة من الإصلاحات التشريعية والدستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، حيث تم ذلك بموجب القرار التنفيذي، حيث أن هذه الإصلاحات السياسية تابعة لموجة التغيير في الشرق الأوسط، وقد استعملت الجزائر إستراتيجية سياسة الإحتواء من أجل وضع ميكانزمات تضبط الوضع الداخلي والحيلولة دون السير مع الركب، وإكتفت أن تصنف مع الدول التي قامت بعملية الإصلاحات.¹

على غرار ليبيا التي تعاني مشكلتين (ظهور التطرف الإسلامي وتردي الأوضاع الاقتصادية) فالبنسبة للسياسة الخارجية الليبية ومنذ وصول الكتاب الأخضر إلى الحكم تحولت من العروية إلى الإفريقية باعتبارها مرتبطة بإفريقيا لا العالم العربي، تأثرا بما حدث في تونس ومصر بدأت موجة الإحتجاجات والمظاهرات في ليبيا 15 فيفري 2011، وفي 17 مارس تم إقرار إستخدام القوة العسكرية ضد الموالين للقذافي من طرف مجلس الأمن.

¹ - هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، لإسكندري: مكتبة الوفاء القانونية للنشر و التوزيع، 2010، ص ص 87-97.

وإنطلاقاً من الموقع الجغرافي لليبيا أصبحت تعتبر أهم مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين لأوروبا والدول الغربية عموماً إلى جانب الجزائر، تونس، مصر والمغرب تعتبر أهم المناطق المصدر للهجرة الغير شرعية والشرعية المتمثلة في العمالة في منطقة البحر المتوسط مما جعل الإتحاد الأوروبي يعمل على بناء سياسة جديدة في المنطقة.

مما جعل هذه السياسات تقوم على علاقة المصالح المشتركة، ومن هنا يمكن لنا أن نبحث في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة جنوب المتوسط، المتمثلة في الشراكة الأورومتوسطية وقضايا عالمية كبرى منها ما يتعلق بمكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، ومنها ما أصطلح على تسميته بمكافحة الإرهاب الدولي وقضايا حقوق الإنسان والتي تشكل جانبا رئيسيا في تلك العلاقات على إعتبار أن دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة يوفر الدعم والحماية الكاملة لدول أوروبا من قيام أنظمة حكم راديكالية دينية قد تهدد مصالح أوروبا و الغرب.

إن سلم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة خلال العشرية الأخيرة؛ نجد أن إسرائيل تحتل رأس السلم، فالسياسة الخارجية الأوروبية تقوم على مبدأ ضمان أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة كما الولايات المتحدة في سياستها تجاه هذه الدولة العنصرية في المنطقة العربية ككل، وقد شهدت العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وإسرائيل تطورا سريعا في الآونة الأخيرة حيث ترتبط إسرائيل باتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي منذ نوفمبر 1995 والتي شكلت منطلقا لكلا الطرفين لتشجيع إندماج إقتصاد إسرائيل في إطار الإقتصاد الأوروبي،¹ وقد ذهبت إسرائيل بطموحاتها تلك إلى أبعد من ذلك حينما طلبت رسميا الإنضمام للإتحاد الأوروبي وخاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وما يؤكد ذلك ما نشرته مجلة **International Politics and society** في عام 2003 يطالب فيها بفتح أفق لتعميق علاقات الإتحاد الأوروبي

¹ - هشام صاغور، المرجع السابق، ص 97.

بإسرائيل، قد تصل لحد ضم إسرائيل للإتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي تردد كثيرا عبر وسائل الإعلام منذ تلك الفترة حتى وقتنا الحالي.¹

فموجة التغيير في المنطقة لن تحيد في إحدى جوانبها عن مواصلة الدعم لإسرائيل، وتنطلق من علاقاتها مع أي حكومة عربية قادمة من إعتبار إسرائيل طرف لا يمكن تجاهله في المنطقة؛ أي سياسة التطبيع مع إسرائيل.²

لقد شكلت إمتدادات النفط وأمن المتوسط والملفات المرتبطة به من هجرة و إرهاب المرتبة الثانية في سلم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاة المنطقة، ولعل السبب في ذلك يعود وبدرجة كبيرة إلى الأنظمة الحاكمة التي مكنت الإتحاد الأوروبي من إدارة علاقاته مع دول جنوب المتوسط بأقل تكلفة ممكنة؛ من خلال مجموع الإتفاقيات الأمنية والتفاهات السرية معها والإتحاد الأوروبي مقابل تمتع هذه الأنظمة بالرعاية والحماية الغربية، وهذا ما يجعلنا نتطلع إلى العلاقات المستقبلية معها. مع إنطلاق الشرارة الأولى للثورات العربية في تونس سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاة المنطقة؛ إذ سرعان ما إحتملت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا أولويات الإتحاد الأوروبي، عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية، وقد أظهرت كل من فرنسا وإيطاليا تعاطفهما مع الأنظمة العربية القائمة من أجل التفاهات القائمة بين حكومات تلك الدول والإتحاد الأوروبي، و إستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في

¹ - محمد عاشور مهدى، التكامل الإقليمي في إفريقيا الواقع والتحديات، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، 2005، ص ص 165-166.

² - خليل سامي أيوب، "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المثمن، (العدد 3565) 2011/12/02.

منع إنطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا حسب ماورد في تقرير إيراس للمملكة المغربية.¹

كما ترافقت تلك السياسات مع تأكيد دول الإتحاد على أهمية إستمرار إمداد دول جنوب أوروبا بالنفط العربي القادم من شمال إفريقيا، وهذا ما دفع بعض الدول الأوروبية في بداية الأزمة الليبية إلى إعلان عدم تأييدها للضربة العسكرية الجوية، خوفا من قطع إمدادات النفط الليبي عنها، لكن هذا الموقف سرعان ما تبدل فيما بعد، لتفقد من عارضت الحرب في البداية على ليبيا وهي فرنسا والإتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية فيه، لفرض عقوبات على نظام القذافي ومن ثم قيادة تحالف دولي لضرب ليبيا أمام شعورها بتعاظم الخطر الليبي، أمام دعواته المتصاعدة بإمكانية إطلاق العنان أمام الهجرة و قطع إمدادات النفط عن جنوب أوروبا.

أما بالنسبة لدول الجوار فإنها شهدت إنتقالا سلميا للسلطة، ووصول المعارضة للحكم، مثل السنغال ومالي، كما تمكنت المعارضة في المغرب من تشكيل حكومة، وتغيرت السلطة الجزائرية عدة مرات، مما نمت من رغبة التغيير، إلى أن النظام لم تكن له علاقة حسنة مع دول الجوار والخلاف مع الصحراء الغربية، والسنغال حول مياه نهر السنغال، وإنسحاب موريتانيا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) سنة 2000، قرار التطبيع مع إسرائيل، الذي وتر العلاقات العربية الموريتانية سنة 1999.

¹ - M.Mohammed Tawfik Mouline, **CONFERENCE-DEBAT "L'avenire De La Meditirae A L'Aune Nouvelles Realites Geostratigiques Mondiales"**, Institut Royal des Etudes Stratégiques (ires), rabat, 22 AVRIL2014, p04.

من خلال السياسات التنافسية للقوى الخارجية في دول جنوب المتوسط دفعت البعض إلى وصف المنطقة بأنها: "الخاسر الأكبر في مجرى التطور الإقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة"¹، مما فتح المجال أمام التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وهو التدخل الذي إتخذ أبعادا أكثر شراسة مع التحولات التي صاحبت التحولات الدولية الجديدة، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الإقتصادية بل تعدتها إلى المشروطة.

وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت التي ولدت فيها الدولة في شمال إفريقيا بعد الإستقلال، بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الإستعمار، سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط إقتصادية للتنمية، ولكن يعتبر ضعف وهشاشة المنطقة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وأداء وظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم، وما أسفرت عليه التطورات الدولية الجديدة جعلت من هذه الدول تتزايد مسؤولياتها أمام شبكة من الدول والمؤسسات الدولية.²

¹ - عبد السلام النوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية و ميدانية"، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2007، ص 16.

² - المرجع نفسه، ص 17.

تتوقف القوى الإقليمية في المنطقة على وعي مراكز الثقل الإقليمية بالتحويلات الإستراتيجية التي بدأت بالتشكل منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى سعيها لتعزيز مصالحها بالشركات الإقليمية، والأهم من هذا وذلك التوظيف العقلاني لمواردها الإقتصادية والبشرية وموقعها الجغرافي حيث يعد الجوار الجغرافي عاملا تكامليا أو عاملا صراعيا بين الأطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات التي ينتهجونها وحسب طبيعة المحددات التي تنطلق منها السياسات وقوة تأثيرها.

بالنسبة للنظام الإقليمي العربي في علاقته بالقوى المحيطة به فإنه لا يشذ عن تلك القاعدة حيث تحكمه علاقته معها مجموعة من العوامل والمحددات كالعامل التاريخي والجغرافي والدولي والثقافي والإقتصادي خصوصا بالنسبة للفواعل الدولية وإلى حد ما الكيان الصهيوني التي تنطلق محدّدات التفاعل معه من منطلقات عدوانية بحثة.

ونتيجة لإرتباط العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وهذه القوى بالمحدد الدولي أو البيئة الدولية التي تعد أقوى في التأثير من المحددات السابقة ذكرها، ونظرا لما شهدته هذه الأخيرة من المتغيرات الذات الطابع السلبي على النظام الإقليمي العربي، لعل أهمها تدهور الإمكانيات والقدرات الإقتصادية والعسكرية لذلك النظام العربي والخلل الكبير في موازين القوى لصالح القوى الإقليمية الغير عربية، الأمر الذي أغراها لممارسة أدوار جديدة داخل النظام العربي؛ حيث تتسم بنوع من التدخل المباشر والسعي المتعاضم نحو تحقيق مصالحها على حساب المصالح العربية، ناهيك عن التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي والتي بلغت حدودها القصوى في التعامل الصهيوني تجاه النظام الإقليمي العربي.

الفصل الثاني: الثورات العربية و تداعياتها الإقليمية و الدولية.

تعد مواقف الدول الكبرى في العالم من القضايا العربية وقضايا تشهدها دول العالم الثالث تمثلت في موقفا مناصرا لبعض القضايا في أوقات معينة وإنما الغاية الكبرى والنهائية لها ستأتي وبدون أدنى شك ضد قضايانا ومصالحنا الكبرى في المنطقة العربية، هذا ما يجعل الشارع العربي يتهم هذه الدول بأنها ضد العرب والمسلمين بل يسير إلى أبعد من ذلك حينما ينادي بنظرية المؤامرة ليؤكد أن الأمة العربية مستهدفة بكل طاقاتها وقدراتها وثرواتها البشرية والمادية لضمان استمرار مصالح تلك القوى الكبرى في الحفاظ على ممتلكاتها وإقطاعياتها التي عششت في منطقتنا العربية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز المواقف الإقليمية ومواقف القوى الكبرى من المتغيرات الراهنة ما يتعلق بالثورات العربية الأخيرة، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ويعنى بدراسة الثورات العربية والتفصيل في أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية و الإجتماعية المختلفة للثورات. وأهم القوى التي شاركت في الإحتجاجات ودور العامل الخارجي في الحالة الثورية الراهنة.
- **المبحث الثاني:** ويعنى بدراسة دور ومواقف كل من القوى الإقليمية من الثورات العربية وتوازناتها في المنطقة العربية.
- **المبحث الثالث:** ويعنى بدراسة كل من مواقف القوى العظمى من الثورات العربية دورها في المنطقة العربية.

المبحث الأول: الثورات العربية.

لقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي، التي تجتاح الدول العربية منذ ديسمبر 2010 لترتكب أوراق وحسابات العديد من الدول والقوى الخارجية، وبالرغم أنها في الوقت الذي من الضروري أن نتكلم عن تأثير الثورات الإحتجاجية الشعبية في التوازن الإستراتيجي في المنطقة لابد أن نتطرق لمسبباتها الداخلية أولاً.

المطلب الأول: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورات.

تعددت حالات نماذج الثورات في العالم العربي فمنذ بداية القرن العشرين، وغالبية الثورات شعبية أمثال ثورة مصر 1919 ثورة عمر المختار في ليبيا، ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب حيث كان طابع هذه الثورات ضد الإستعمار وإحتلال أمصارها إلا أنها اختلفت في تحقيق أهدافها، منها من إستعمل الأدوات العسكرية، ومنها من إستعمل الأدوات السلمية.¹

وفي النصف الثاني من القرن العشرين عرفت المنطقة العربية نمودجا مختلفا من الثورات، التي إستندت بالأساس إلى إقلابات عسكرية ضد الأنظمة الملكية، وكانت غالبها سياسية وميالة للغرب أكثر ما تكون لشعوبها؛ من هذه الثورات ثورة سنة 1952 حيث إنتقلت هذه النماذج إلى العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان أحدهما اكتست الطابع الثوري والأخرى محافظة. فيما بعد حرب 1973، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبيا حيث أن النصر الذي تحقق في أكتوبر 1973 يتيح لها فرصة أكبر للإستمرار برغم تناقضها مع السياسات المعلنة عنها، والممارسة الفعلية التي تمنهج الإستبداد الأمني، ولم تكن تدرك الأنظمة السياسية الوعي المعرفي والتكنولوجي لدى أجيال الشباب، والتواصل الإجتماعي عن طريق الأنترنت، فوجد في المجتمعات العربية جيل إكتسب ثقافة عالية وجيل عاجز لم

¹ - العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط3، بيروت: دار الشورى للنشر و التوزيع، د س ن، ص ص 293-300.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

يتعايش مع الوعي وتلك الثقافة، فالحركات الثورية التي يقودها الشباب المتعلم، كانت الإنطلاقة الأولى

للثورات الشعبية الكبرى التي إنفجرت في تونس ثم مصر ثم ليبيا فاليمن و سوريا.¹

وفي خضم موجات التغيير والتحول الديمقراطي، الذي كان العالم العربي بعيدا عنها أيا كانت تسمياتها. إلا أن الهدف واحد وهو سقوط أنظمة سلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والإقتصادية.²

وبالرغم من التباين في النظم العربية بين النظم الملكية والجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة لحد بعيد حيث تركزت المطالب على إطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية. تشابهت أيضا إستجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير؛ حيث أتهم الثوار هذه النظم بالخيانة والعمالة، وتم إستخدام العنف والترهيب، كما تشابهت تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة لها خصوصياتها، مثلما صرح وزير الخارجية السابق الجزائري مراد مدلسي بأن الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر، ويوسف الإسلام القذافي الذي أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط الذي قال إن مصر ليست تونس. ولكن على أرض الواقع فإن ماحدث في تونس تكرر إلى حد كبير في مصر وليبيا واليمن.³

¹ - مصطفى علوي، "كيف يتعامل مع الثورات العربية"، "السياسة الدولية"، العدد، 184، المجلد 46، أبريل 2011، ص ص 38-39.

² - المرجع السابق، ص ص 39-40.

³ - مجدي صبحي، "التوجهات الإقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 20-46، أبريل 2011، ملحق تحولات إستراتيجية، تحرير سعيد عكاشة وآخرون، ص ص 19-20.

1 - محركات التغيير في العالم العربي:

هناك عدة عوامل ساهمت بشكل كبير في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، فنجد على رأسها الشباب (الفئة العمرية بين 15 و 37 عام) وما عرف بالطفرة الشبابية. حيث أنها تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز، مما جعلت منها ساخطة على الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خلا كبيرا في منظومة توزيع الثروة-أزمة التوزيع-. إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثورة بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه للإنتفاحة، وتراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدولة¹.

حيث أدى الإختناق السياسي الذي تشهده المنطقة إلى ظهور عدد كبير من الحركات الإحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو إجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية...

من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الإندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات في العالم العربي لمظاهر القهر على جميع الأصعدة، وتساعد دور قوى إقليمية وخارجية. حيث بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالإنتفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. دون أن نغيب التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والإنقسام التي تشهدها دول المنطقة.²

¹ - مجدي صبحي، المرجع السابق، ص 20.

² - المرجع نفسه، ص 20.

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية التي كانت في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركات له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، أيضا مشكلة تدني الأجور وسوء ظروف العمل ولقد أثر كل ذلك سلبا في الظروف الإجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير ووفقا للتقارير الدولية فإن أكثر 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية، ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني والإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى إنصراف الشباب للمشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.¹

"فالشباب العربي الذي كان يتهم بالضمور والميوعة واللامبالاة، سطر أروع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر... فهو الذي تحرك وحرك الشارع العربي"² ذلك مع إنتشار وسائل الإعلام البديلة و أدوات الإتصال الحديثة و القنوات الفضائية مثل قناة الجزيرة و العربية...، والهواتف الذكية والأنترنات بدأ في العالم العربي، يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العالمية على حريات التعبير والتنظيم، لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الإجتماعي وإلى مدونات التواصل الجماعية، ولعدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم منظمات إحتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم على شعوبها لعقود طويلة.³

¹ - محمد السيد سعيد، "أزمة النظام العربي"، السياسة الدولية، العدد (100)، السنة (26)، نيسان/أبريل، 1990-220، ص ص 21-22.

² - محمد محفوظ، ربيع العرب، بيروت: دار الإنتشار العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 09.

³ - عصام نعمان، "حقوق الإنسان و حقوق الشعوب"، المستقبل العربي، العدد (266)، السنة (23)، نيسان/أبريل، 2001، ص ص 06-10.

3- التهميش الإقتصادي والإجتماعي:

أخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، وإستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والإجتماعي، وظهور حركات إجتماعية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع إتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الإقتصادي وإقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر سلباً في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.¹

4- غياب الحريات السياسية:

إن الأنظمة العربية لم تستجب لمختلف الضغوطات، بحث إكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل **المغرب والكويت ومصر**، فقد إعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع. وقد أدى إمتناع هذه الدول عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى إنصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني.²

كما نتج عن إنغلاق المجال السياسي إتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، وإلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية، وفي

¹ - جلال معوض، "الشرق الأوسط: الدلالات و التطورات الجارية المحتملة"، شؤون عربية، العدد، (80)، كانون الأول، 1994، ص 14.

² - أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي، ط1، بيروت: دن، تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص 177-179.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

السنوات الأخيرة ظهرت العديد من الحركات الإحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسة وخارج الشرعية القانونية.¹

ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيهها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى إستخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الإجتماعية لتأسيس حركات إحتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة: **النمط الأول**: يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الإنفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين. أما **النمط الثاني**: فيقوم على نجاح حركات إحتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق.²

5- تراجع عوامل الإندماج الوطني:

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية. وبحرمان

¹ - أحمد شكر الصبحي، المرجع السابق، ص ص 179-180.

² - نبيل عبد الفتاح، الثورة و الإندماج الوطني، جريدة الأهرام الرقمية، 01 يوليو 2013.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها¹، كما حدث في حالة المثلث الكردي والشيعية في العراق.

كما حاولت النخب الحاكمة أن تفرض الهوية الثقافية العربية على الجماعات الأخرى، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية، أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي ولكن أيضا في وضعها السياسي والإقتصادي، كما حدث في حالة المسيحيين في جنوب السودان، والشيعية في العراق والخليج و لبنان.² وفي حقيقة الأمر أن إنسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي.

ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل واسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.³

6- تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية:

إن التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في إستقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في الآونة الأخيرة؛ فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية. ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الإستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية لها.⁴

ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل بإستقرار النظام العربي وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة

¹ - نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

⁴ - دينا شحاتة، مرتم وحيد، "مرحكات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، (العدد 184)، 1 أبريل 2011، ص ص 42-43.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الأمريكية في العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، وحتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران و

تركيا... بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في العالم العربي.¹

القوى المحركة للإنتفاضات الشعبية.

نظرا للنماذج التي مرت بما يسمى (الربيع العربي) شاركت أربع قوى رئيسية في هذه الإنتفاضات الشعبية وتمثلت في الحركات الإحتجاجية الشبابية، الأحزاب السياسية والقوى السياسية المعارضة، وفئة عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية.

فالدول التي تتمتع بتجانس سكاني عال مثل تونس ومصر شهدت حراكا على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيها قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول أخرى تعاني إستقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا، البحرين، واليمن، حراكا واسعا على أرضية مناطقية أو طائفية.²

ورغم وجود إختلافات مهمة في طبيعة هذه القوى، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد يركز فيه الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما: الديمقراطية و العدالة الإجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولات النظم الحاكمة إلى قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا.

¹ - دينا شحاتة، مرتم وحيد، المرجع السابق، ص44.

² - المرجع نفسه، ص45.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وكان الشباب خاصة تلك النخب المثقفة في مقدمة القوى التي دعت إلى إنتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والإستبداد، إذا لعب دورا مهما في إدارة هذه الإنتفاضات وقياداتها. فليس من الصدفة أن قصة "محمد بوعزيزي"¹ في تونس سببا في قيام الثورة التونسية ولا في المنطقة العربية، فهي مأساة شريحة أو فئة واسعة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل في العالم العربي.

أما الأحزاب والقوى السياسية فقد أعلنت تضافرها وإلتحامها مع الحراك الشعبي، لكن من الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية، فمعظمها أعلنت تأييدها للقوى الشبابية في وقت متأخر كما حدث في مصر وتونس، لكن هناك من يرى أن القوى السياسية ركبت موجة الإحتجاجات لكي تقتطف مساعيها الخاصة في أن تظهر في الصورة.

كذا القوى النقابية والعمالية المهيمنة لعبت دورا مهما في تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها، ففي حالة تونس، كان لإتحاد الشغل* دور رئيسي في إنجاح الثورة حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن إنضمامه للإنتفاضات الشعبية، التي إندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم إنضمام الإتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى مثل: الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الإلتحاق عن الرئيس (بن علي) وإجباره على الهروب خارج البلاد.²

أما الحالة المصرية فكان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لإنضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضا في دفع المؤسسة العسكرية للإلتحاق على مبارك، وإرغامه على التنازل على السلطة.

¹ - غسان سلامة، "عن تونس"، المستقبل العربي، (العدد 384)، السنة (33)، فبراير/02/2011، ص 09-12.

* إتحاد الشغل: وهو عبارة عن تنظيم عمالي و هو التنظيم الوحيد في تونس.

² - عمرو الشوكي، "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب- لبنان- البحرين)"، المستقبل العربي (العدد 384)، فبراير، 02، 2011، ص ص [101-113].

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وفي الدول التي تعاني من مظاهر الإنقسام القبلي والطائفي، كانت لقوى ذات طابع طائفي أو قبلي أو مناطقي، دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك. كما هو الحال في ليبيا حيث كانت المناطق الشرقية تعاني من التهميش والإستبعاد، أول من تحرك ضد نظام القذافي وأسقطه وكذا الحراك الشعبي في البحرين الذي أخذ الصبغة الطائفية مثل الطائفة الشيعية التي تمثل الأغلبية السكانية حيث شكلت قوام أعظم أمام النظم السلطوية.¹

أما في الأزمة السورية فتعرضت الأقليات للعديد من الإنتهاكات لحقوقهم كحالة الأكراد المجردين من الجنسية والمكثومين، في الدستور السوري والمواثيق والعهود والإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية، حيث "جرد آلاف المواطنين الأكراد من جنسيتهم، بموجب الإحصاء الإستثنائي عام 1962 في محافظة الحسكة، ومع مرور 43 سنة تضاعف العدد و كرس مشاكل إجتماعية وإقتصادية وقانونية وسياسية وحتى ثقافية"².

وهذا ما تجلى واضحا أبان الأزمة مختلف التقسيمات، سواء في صفوف الجيش والقوى السياسية المعارضة، ويقدم العلويون مثالا واضحا على ذلك، محتلة مراكز قوية في الجيش وأجهزة الأمن والأحزاب ومختلف المناصب في الدولة، الذين شرعوا يعتقدون رعاية وتفضيلا أكثر من اللازم.³

حيث أن علاقة الأقليات بالسلطة الحاكمة خاصة إذا ماتحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم وتؤثر سلبا على نزوع الفئات والتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة مابين المجموعات المستغلة والمستغلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يفوض

¹ - يحي محمد نبهان، مقومات الأمن العربي القومي، عمان: دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009، ص 100.

² - المرجع نفسه، ص 101.

³ - يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص 101.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

لفرص الاندماج الإجتماعي، ولكن هذا جاء متأخرا في الحالة السورية وحراك الشارع السوري وسع الهوية بين الأقليات. فسورية اليوم على أقوال الشعراء "تسير المعلوم على حذافير المجهول" وسنحاول أن نضع رسما إستراتيجيا للنظام السوري في الفصل الأخير.

المطلب الثالث: - دور الجيش في الثورات العربية

الجيش العربي ليس كأى جيش في الدول الأخرى، لما له من أدوار جد بارزة في إستقلال شعوبها من الإستعمار الأجنبي، ولما له من علاقة متداخلة ضمن العملية السياسية، فضلا عن هشاشة القوى السياسية في بعض الحالات العربية، كان للجيش دورا محوريا في إنجاح الحراك، حيث انها تحولت إلى حارسة للعملية السياسية دون التدخل في توجيه مساراتها، خصوصا وأن الشعارات رفعت من أجل الديمقراطية والدولة المدنية.

فالسمة التدخلية للجيش العربية ضاربة في عمق التاريخ العربي منذ تدخل أحمد عرابي عام 1881 لم يخل من النزعة السياسية إلى أن صرفت مظاهر الإنقلاب العسكري التي إستهلته العراق بإنقلاب بكر صدقي ومن بعد إنقلاب عبد الله الوزير في اليمن ثم قيام الضباط الأحرار في مصر بلإنقلاب عام 1652 ليلبغ إجمالي الإنقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية بين عام 36 إلى عام 70 فقط 41 إنقلابا عسكريا توالي على أثرها تدخل الجيوش العربية في الشأن العام بصور مختلفة ما بين ممارسة الضغط على الأنظمة الحاكمة وإعلان التمرد و التهديد والإستلاء على السلطة وتغيير هياكل الدولة وتوجهاتها.¹

فمن أبرز عوامل نجاح الحراك الشعبي هو حسم الجيوش لمسيرة الثورة مثل حماية الثوار من بطش القوى المناهضة ومن الثورات المضادة والتصدي لحمات سرقتها من قبل العناصر الموالية للأنظمة السابقة ففي تونس إلتزم الجيش بالحياد، وكان تدخله لحفظ الأمن والحفاظ على عدم إنهيار

¹ - ناصر جويودة، خالد خلف، الثورات العربية في ميزان، الإسكندرية: دار الوفاء للمشر و التوزيع، 2012، ص ص 10-11.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الدولة التونسية¹ والذي عمل على إخراج الرئيس وإجباره على المغادرة جراء محاصرة قصر قرطاج بالدبابات.

أما في الحالة المصرية مشابهتها إلى حد كبير مع حالة تونس لأن معظم قيادات السلطة منذ عام 1952² الذين حكموا مصر جميعهم قدموا من المؤسسة العسكرية، حيث حرص على التدخل في لحظة إحتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتحني لوقف تدهور الأوضاع فكان موقفا متوازنا طوال الوقت وإن مال في العديد من الأحيان تجاه الشارع.

أما اليمن فالحالة كانت مختلفة حين همد الرئيس على عبد الله صالح منذ إندلاع الثورة ضد نظامه إلى التلويح بدعم الجيش له وقد تأخرت عملية حسم الثورة نتيجة إنحياز الجيش لعلي عبد الله صالح أكبر فترة على الرغم من إعلان الرموز العسكرية الإنشقاق.

أما في ليبيا كما لم تكن ليبيا واضحة من قبل لا مؤسسة عسكرية ولا مؤسسات واضحة البنى ولا النشاط ونظرا لخلطية الشك في ولاء القوات المسلحة النظامية يوفر محيط القذافي العائلي وباقي أعضاء قبيلة القذافة والقبائل الأخرى المتحالفة معهم أهم مكونات القيادة العسكرية في البلاد الليبية فلم يحسم الجيش موقفه بالإنحياز إلى جانب الثوار على غرار ماجرى في تونس ومصر مع ذلك لم يقف كليا مع النظام مثلما حدث في البحرين وإتسم موقفه بشيء من الإنقسام مابين موالي للقذافي أو الإنجاز إلى ثورة الشعب وقد شرعت رموز قبلية وعسكرية ليبية مهمة للإنضمام إلى صفوف الثورة ويتضح مما سبق أن قيادات الجيش التونسي لم تبد أية نية صريحة للإستلاء على السلطة وفرض وصاية الجيش على الأمة

¹ - ناصر جويده، خالد خلف، المرجع السابق، ص 11.

² - المرجع نفسه، ص 12-16.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

ومحاولة استثمار دورها في دعم الثورة وحمايتها أو إستغلال الفراغ السياسي وأجواء الإضطراب الأمني والإقتصادي.¹

وأصبحت الحاليتين المصرية والتونسية اللتين ترتبطان بوجود دولة متماسكة لم تتكرر بعد ذلك فقد ظهرت بعد ذلك أنماط أخرى في الظهور في حالات مثل ليبيا واليمن ثم البحرين ثم سورية بما يشير إلى أن الأدوار التي لحقت بالجيوش خلال فترة الثورة وبعدها لا تزال قيد التشكيل فالجيوش الحارسة ليست النمط الرئيسي لأدوار الجيوش العربية وقد تصبح كذلك.

• خصائص الحركات الإحتجاجية الثورية في العالم العربي.

- 1- قاد الحركات الإحتجاجية شباب خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا العاطلون عن العمل، وقد أسهم هؤلاء بشكل واضح في إنتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى كافة المدن والقرى.
- 2- بدأ الحركات عفويا خراج الأطر الحزبية، والمؤسسية المتعارف عليها(مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المهنية، وإتحادات العمال).
- 3- قوة إصرار الحراك الشعبي وإستمراره لغاية زوال الأنظمة السياسية الفاسدة.
- 4- هي عبارة عن نمط جديد من المطالب الإجتماعية، والسياسية والحاجة للإصلاح السياسي، ويمكن كذلك أن نعتبرها آلية من آليات تولي السلطة العنيفة اليوم.

تعرب آراء العديد من الخبراء في الحالات العربية المختلفة على عدة عوامل بنيوية وراء الحراك أبرزها: مأسسة النظم العربية للفساد والقمع الأمني، وهيكله الإنسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتغير الحر وفشل القوة التقليدية في إستيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، وحصر موارد الدولة في فئة قليلة، عبر تكريس معادلة (زواج السلطة و رأس المال) وإنتشار الفقر والبطالة في المجتمعات

¹ - خير الدين حسيب، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن؟"، المستقبل العربي، (العدد 391)، السنة (34)، سبتمبر/09/2011، ص 10-06.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

العربية، كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية، على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلا على جمود النخبة وتماشيها مع مصالح النظام السياسي.¹

المطلب الرابع: -العامل الخارجي في الحالة الثورية الراهنة.

ترتبط الثورات بتوجهات خارجية ترتبط بالأساس بمناقشة علاقة النظام الجديد بالسياق الدولي والإقليمي، وإلقاء نظرة عامة على الثورات التي قامت في النصف الثاني من القرن العشرين، سواء في العالم الثالث كإيران أو تلك التي حدثت في أوروبا الشرقية، مما تطرح رؤيتين لكيفية صياغة العلاقة بين النظام السياسي الجديد والسياق الإقليمي والدولي.²

الرؤية الأولى تطرح فكرة تصدير الثورة وتتم عن طريق إستخدام الوسائل التقليدية والغير تقليدية من أجل نشر مثل هذا النموذج الذي ظهر فكريا وعقائديا في الثورة الإيرانية سواء في المنطقة العربية أو إلى إفريقيا أو حتى الخليج العربي.

أما الرؤية الثانية فتظهر في النماذج التي تطرحها ثورات أوروبا الشرقية، والتي إرتبطت بخروج هذه الدول كأوكرانيا و جورجيا من المعسكر الذي إرتبط طويلا بتوجهات المعسكر الشرقي على مستوى كل من السياسة والإقتصاد، إلى إقتصادات العالم الحرة، وما يرتبط بها من تنظيمات سياسية تعطي الأفراد حرية أكبر ودورا أكبر في صنع القرار بعبارة أخرى فكلا النموذجين من السياسة الخارجية مرا بثورة نقلت مجتمعاتها من شكل معين للتنظيم السياسي إلى شكل جديد.³

مما يطرح تساؤلا هنا: أي من النموذجين هو القابل للرؤية المستقبلية للثورات الراهنية أم أنها ستطرح نموذج ثالث؟

¹ - فيصل دراج، "الثورات العربية وصور المثقف"، المستقبل العربي، (العدد 393)، السنة (34)، نوفمبر/2011/11، ص ص 15-16.

² - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

³ - جبار الجابري، "الموقف الأوروبي من الثورة الشعبية"، كتيب أوراق دولة، مركز الدراسات الدولية، (العدد 198)، شباط 2011، ص ص 01-05.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

في الواقع أن هذين المسارين يجب فهمهما في سياق أوسع يضم عناصر في الواقع يتعلق بعضها بطبيعة النظام السياسي القديم الذي كان موجودا قبل قيام الثورة، وشكل تحالفاتها الدولية، ودرجة قبول المجتمع الدولي للأيدولوجية التي يتبناها النظام الجديد واللحظة التاريخية التي حدثت فيها الثورة.

فالثورة الإيرانية قامت سنة 1979 ضد نظام حكم كان معروفا بعلاقاته الإستراتيجية والجيوسراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بما أدخله في سلسلة من التحالفات الرسمية وغير الرسمية مع عدد من القوى الإقليمية في ذلك الوقت وعلى رأسها إسرائيل ومصر اللتان ارتبطتا فيما بعد بمعاهدة سلام كانت الأولى من نوعها في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، وبسبب الأيدولوجية التي تبناها النظام الحاكم في إيران بعد الثورة، إنتهجت الدولة السياسية خارجية وضعتها في مواجهات عدائية مع كثير من دول العالم، كما لن تستطع الدولة أن تحافظ على صداقتها وتحالفاتها القديمة مما عرضها لكثير من المشاكل الإقليمية والدولية.¹

أما ما حدث في أوروبا الشرقية في نهاية القرن العشرين، فقد إنتهج طريقا مختلفا مرتبط بطبيعة النخبة الثورية ومطالبها، وارتبط كذا بطبيعة تحالفات الدولة القديمة، فالنخبة الثورية التي قادت عملية التحول آمنت بقيم الديمقراطية وأساليب إدارة العملية السياسية السائدة في العالم الغربي بشكل عام و أوروبا الغربية بشكل خاص، ومن ثم لم تكن تصوراتها لمجتمعاتها بعد نجاح ثورة منفصلة عن العلاقات السائدة في تلك المجتمعات، وهو ما كان يعني إعادة هيكلة العلاقات الخارجية بما يضمن إدماجها في المعسكر الغربي وهو ما حال دون أي خلخلة في السياق الإقليمي في ظل إنهيار النموذج الإشتراكي، الذي كان سائدا في الإتحاد السوفياتي سابقا ودول أوروبا الشرقية.² ويمكن أن نحدد أبعاد تأثير الثورة في حركة السياسة الخارجية وذلك على النحو الآتي:

¹ - طلال عتريسي، "المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحيين"، شؤون الشرق الأوسط، العدد (294)، نيسان، عمان، 2000، ص 42.

² - MHADI DRIUS; **NAZEMROAYA GLOBAL RESEARCH**, FEBRUARY 05, 2011.

عادة ما تقوم الثورات لأسباب داخلية بالأساس تتعلق بعلاقة النظام السياسي بالمواطنين، ويكون الأداء الخارجي للنظام القديم هو أحد القضايا التي يتم إنتقاده على أساسها، دون أن تعني بذلك أنها تقوم على إعتراض التوجهات الخارجية للنظام. فعلى سبيل المثال سياسة مصر الخارجية بقيادة أحمد أبو الغيط كانت محل إنتقاد وتعليق العديد من المصريين وقد تصاعدت المطالب بإقالته بعد تنحي حسني مبارك، ولكن لا يمكن إفتراض أن سياسة مصر الخارجية كانت سببا مباشرا في قيام ثورة 25 يناير، وإن كانت بالتأكيد سببا إضافيا لرفض نظام حسني مبارك وسياسته الداخلية والخارجية.¹

إن حقيقة توجه الثورة نحو السياسة الخارجية هو راجع لتحولها من الثورة إلى الدولة، أي بعد أن تستقر كل من الأطراف والمؤسسات المرتبطة بالنظام الجديد، لأننا بصدد التحدث عن سياسة خارجية لا عن مجموعات قرارات خارجية ما يرتبط بإستقرار الأوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي بما يسمح بترجمتها على المستوى الدولي.

فما دامت النخبة الثورية تتحرك من خلال مؤسسات إستثنائية وقوانين إستثنائية ستظل السياسة الخارجية مجموعة من القرارات التي تصدر إستجابة لأزمات أو مواقف دولية معينة، وكلما زاد إستقرار النظام الجديد، تبدأ النخبة الثورية إلى التحول إلى نخبة سياسية تعمل من خلال أوضاع مؤسسية وقانونية أكثر إستقرارا يعمل على تطوير قراراته والإستجابات في شكل سياسة خارجية لها ملامح محددة تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد يتمتع بدرجات من التوافق الوطني.²

فضلا عن ذلك يجب على النظام الجديد أن لا يعمل منفصلا عن البيئة الخارجية، ففي إطار قواعد القانون الدولي الناظمة لتفاعلات الدول أن تحتج الدولة بتغيير هذه العلاقات والتزاماتها الدولية

¹ - عز الدين شكري فشير، "كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011، ص 41.

² - المرجع السابق، ص 44.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

التعاقدية والتتصل منها بحجة الثورة، وهو ما يعني ضرورة استمرار إلتزامات النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية، كعضوية المنظمات الدولية وإلتزاماتها بالمعاهدات الإقليمية والدولية، ومن ناحية أخرى لا بد من الإعتراف بأن المعطيات على أرض الواقع قد تغيرت بما قد يستلزم تغييرا مماثلا في السياسة الخارجية ولا يضر بالأمن القومي للدولة، وهناك إحتمالية إعادة النظر في بعض الإلتزامات الدولية وطبعا يجب أن يتم ذلك في إتفاق بين الأطراف.¹

- إنتقال عدوى الثورات بين الدول:

تطرح التطورات الأخيرة في المنطقة العربية ما يعرف بتأثير الدومينو أو عدوى الثورات أو ما سماه **صامويل هنتجتون** بكرة الثلج فقد تحدث عنه في نهايات القرن العشرين عن موجات التحول الديمقراطي في العالم.

ينطلق هذا التصور من تناقض أهمية الحدود السياسية و الجغرافية في العالم اليوم، وأن ما يحدث في مدينة صغيرة في دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة في العالم، وهذا ما حدث في حالتنا كل من مصر وتونس وليبيا منذ بداية علم 2011 وإنتشارها إلى البحرين، اليمن، سورية وغيره.²

بالرغم من جاذبية فكرة المد الثوري التي حدثت وإنتشار رقعة المطالبين بالحرية في الدول العربية التي يعاني المواطنون في دولها المختلفة درجات من القمع وواكبت الحريات وغياب العدالة وكل انواع الإختناق السياسي، فأن الواقع السياسي يجعلنا ندرك أن هناك غيابا لعدد من العوامل الذاتية الواجب توافرها في الطرف السياسي، أو ما يطلق عليه العوامل الموضوعية لقيام الثورة، بما يضع عددا من القيود على إحتمالية تحول عدد من الدول العربية التي تنتشر فيها الإضطرابات السياسية في هذه الأيام إلى مزيد من الديمقراطية.³

¹ - هناء عبيد، "عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011، ص ص 46-48.

² - حيدر إبراهيم علي، "الأمثوقراطية و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011، ص 53.

³ - المرجع نفسه، ص 53.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

ففي هذا السياق غياب عنصر مهم عن الأدبيات الخاصة بالثورات وتأثيرها في السياسة الخارجية وهو تأثير الإطار الزمني الذي تتحرك فيه المجتمعات، فخلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين تزداد حالة السيولة السياسية، وتتناقص قدرة الدولة على الرقابة والسيطرة على حدودها الداخلية.

إن احتمالية إنتشار الثورة خارج حدودها سواء بالتصدير أو من خلال تأثير الديمونو، وغيرها من العوامل التي من الممكن أن تعيد النظر في كل الأدبيات المرتبطة بدراسة الثورات في رحلة تبحث عن إجابات خلاقة تتناسب مع قدرة المجتمعات الحديثة على الإبتكار والإبداع خلال هذه الرحلة للبحث عن حقها في الحرية والعدالة والديمقراطية.

ومن الجدير الإشارة إلى مسألة أساسية تتعلق بالدور الخارجي الذي كان مهما للغاية ولكنه غير مباشر خاصة في ظل تمتع ذلك الخارج بعلاقات متميزة مع الأنظمة الحاكمة في البلاد التي قامت فيها تلك الثورات وانتهت إلى سقوط تلك الأنظمة. ودليل ذلك حتى بدايات إنفجار تلك الثورات على شكل حركات إحتجاجية لم يكن للخارج تصور واضح ودقيق متكامل عن إمكانية تطور تلك الحركات فكان مذبذبا وغير حاسم، وينتقل من هذا الطرف إلى ذلك في إعلان عن المواقف من تلك الحركات. تصاعدت لتصل إلى القمة، عندئذ أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام، فإذا أخذنا الحالات الأولى في تونس ومصر وليبيا، فسوف نجد الموقف أوضح في حالتي تونس ومصر عنه في حالة ليبيا، وذلك على الرغم من أن النظام المصري والتونسي لم يصل إلى إستخدام القوة والأمن إلى الحد الذي بلغته حالة ليبيا، التي شهدت ليس فقط إستخدام قوات الأمن، بل كذلك قوات الجيش فيما يشبه الحرب الأهلية بين الثوار والنظام، ففي حالتي تونس ومصر ورغم العلاقات الجيدة بين النظام هنا وهناك وبين القوى الدولية والإقليمية المهمة.¹

وهي علاقات أفضل من تلك التي ترتبط بين الدولة الليبية وتلك القوى ذاتها، فأن مواقف تلك القوى الدولية من حالتي الثورة في تونس ومصر كانت أوضح وأقوى من مواقفها مما يحدث في ليبيا.

¹ - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

فالموقف الدولي من الثورة داخل ليبيا لم يتطور إلى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران وإستخدام القوة العسكرية، فيما عدا حالة إنزال أو إستخدام قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا، وهو ما تمثل في قرار مجلس الأمن وقم 1973 الذي صدر في 17 مارس 2011. أما الشهر الذي سبق ذلك التاريخ والذي عرف إستخدام النظام الليبي لكل منظومات القوة العسكرية المسلحة ضد الثوار والمتمردين، حتى يستعيد المدن والمواقع التي كان الثورا قد سيطروا عليها، فلم يشهد موقفا صريحا ولا واضحا مع الثوار أو ضد النظام الليبي، وربما أمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة، وبخاصة للدول الأوروبية والمتوسطة، على إعتبار أنه بترول خفيف جيد النوعية، ويقع بالقرب من تلك الدول، ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التي يمكن أن يمثلها مضيق هرمز أو قناة السويس في حالات الأزمات الإقليمية.¹

وفضلا عن ذلك فإن ليبيا تحظى بأهمية مالية للولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى ومن ناحية أخرى، فإن تصاعد الموقف إلى مستوى قريب من الحرب الأهلية جعل تدخل القوى الدولية أمرا أصعب في الحالة الليبية عنه في حالتي تونس ومصر، ففي حالة ليبيا تطلب الأمر إستخدام القوة العسكرية، وطلبت القوى الدولية موافقة جامعة الدول العربية. ورغم أن الأخيرة إتخذت قرارا يطلب من مجلس الأمن الدولي فرض حالة حظر طيران على ليبيا، حيث عملية تطبيق هذا القرار لقيت بعض الصعوبات التي قد تؤثر في فعاليته، أما في حالتي تونس ومصر، فإن الحال لم يل إلى حد إستخدام القوة العسكرية، وكان دور الجيش في حالة مصر خاصة واضحا جدا في شأن عدم إستخدام القوة العسكرية، وكان دور الجيش في حالة مصر خاصة واضح جدا في ضوء فشل النظام في التعامل الناجح السريع والإيجابي مع مطالب الإصلاح²، حيث إن حالة فشل آلة الأمن في التعامل مع الأزمة، وغياب أجهزة الدولة الأخرى غير الأمنية عن ساحة التعامل السياسي الناجح مع الموقف، ووضوح موقف القوات

¹ - بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية"، ملحققة السياسة الدولية، العدد(184)، أبريل 2011، ص 08.

² - المرجع السابق، ص ص 07-09.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

المسلحة في عدم استخدام القوة ضد الثوار وتفهم مطالبهم والعمل على تحقيقها، والتأخر الغريب في إتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لفض إحتقان الأزمة والانتقال بالأخيرة من مرحلة التصاعد اللامحتم إلى مرحلة التهدئة السياسية. كل ذلك قد جعل الموقف أيسر على القوى الخارجية التي إتجهت تباعا وتدرجيا إلى إعلان التعاطف مع الثوار، والمطالبة بانتقال سلمي وسريع للسلطة، وهو ما لم يحدث بالدرجة نفسها ولا بالسرعة نفسها في الحالة الليبية.

ومع ما تقدم فإن مواقف القوى الخارجية من الثورات الشعبية في الحالات العربية تأثرت بالمصالح التي تربط تلك القوى بالدول العربية وأنظمتها، وإحتمالات تعرض تلك المصالح لمؤثرات تنتج عن تطور الأزمة وبما يجسد حالة قلق على تلك المصالح وعلى العلاقات الجيدة التي ربما كانت تربط تلك القوى بالأنظمة الحاكمة العربية التي كانت الثورات تستهدف خلعها أو إسقاطها.

وربما كان تطور حركة الثورة هو أحد المتغيرات المهمة في هذا السياق مما دفع من تلك التي شكلت هيكل السلطة في النظام السابق إلى الإنضمام وبسرعة وفعالية إلى حركة شباب الثورة في تونس ومصر، وهو ما حدث على نطاق أضيق وأقل تأثيرا وخطورة في بلاد مثل اليمن والبحرين.

أما حالة ليبيا، فالشباب يشكلون عماد حركة الثورة، ولكن الوضع في ليبيا لم يصل إلى حد إئتلاف يضم كل الشباب الليبي، لوجود من هو منضما إلى النظام والدولة، وهو عامل من عوامل عدة، ولعل إختلاف حالة ومستوى الثورة فيما بين مصر وتونس من ناحية، وليبيا التي تمثل حالة خاصة من ناحية أخرى، واليمن والبحرين، وأخيرا وعلى نطاق أضيق في جزء من سوريا.¹

إن هذه الحالات المتفاوتة كان لابد أن تؤثر في مواقف القوى الخارجية والدولية الكبرى والمهمة، فكان منطقيا أن تتفاوت مواقف تلك القوى من تلك الثورات والحركات من حالة إلى أخرى وفقا لطبيعة موقف الأزمة، وخريطة القوى السياسية المحلية المشمولة في كل منها، وأهداف كل طرف من الطرفين

¹ - عصام عبد الشافي، "الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد 46، أبريل 2011، ص ص96-100.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الرئيسين في موقف الأزمة (النظام في مواجهة الثوار)، وأدواته في إدارة الأزمة، بما يعني إختلاف المواقف والسياسيات والقرارات من جانب القوى الخارجية الدولية والإقليمية.

فتأييد دول الجوار لقرار مجلس الأمن الخاص بفرض حالة حظر طيران على ليبيا من ناحية والإعلان من ناحية أخرى، عن التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل الإتفاقات الدولية التي تكون مصر عضوا فيها، هو ما يبعث برسائل إيجابية ليس فقط إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل، ولكن للمجتمع الدولي على إتساعه، ورغم ما يثار من مطالب بإخضاع معاهدة السلام مع إسرائيل للمناقشة، أو المطالبة بتعديلات عليها، فإن هذه المطالبة تظل محصورة في مواقف بعض القوى أو الشخصيات التي لا تمتلك مواقع سياسية مركزية أو مؤثرة حتى في بنية النظام الجديد.

ومما يعزز هذا التحليل أنه كانت هناك صلات ولقاءات تنسيقية حتى وإن كانت منقطعة من جانب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي مع الإخوان المسلمين وقوى سياسية مصرية أخرى قد تكون أقل تأثيرا.

فالتغيير المتوقع في بنى الأنظمة السياسية الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة لا يقود بالضرورة إلى الإنقطاع التام مع ماضي السياسة الخارجية، أو شبكة علاقاتها وإرتباطها وإتصالاتها، صحيح أن خريطة تلك السياسات لن تكون متطابقة مع الخريطة التي سادت هذه السياسات منذ النصف الثاني من السبعينات وحتى الآن. حيث أن إحداث تغيير جوهري أو قوى في خريطة السياسة الخارجية، خاصة من مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي، يمكن أي يقود إلى موقف جديد على الساحة، قوامه التحول من السلام البارد الثنائي إلى حالة جديدة تجهض فيها محاولات فرض تسوية فلسطينية-إسرائيلية ومن شأن ذلك أن يقود إلى علاقة جديدة قد تقوم على الحرب كأداة رئيسية لإدارة الصراع مع إسرائيل.¹

¹ - خلود محمد خميس، "التغيير السياسي في ليبيا و إستراتيجية التدخل الأمريكي"، أوراق دولية، العدد (198)، شباط 2011، ص ص 33-

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

إلا أن هذا لا تحتلمه ظروف وعلاقات القوى الإقليمية والدولية خلال السنوات القليلة القادمة من عمر الصراع وجدول السياسات الخارجية المصرية.

وضمن عملية صياغة النظام السياسي وهي المرحلة الثانية والأصعب من مراحل أية ثورة يلزم أولاً تحقيق الأمن وتشغيل عجلة الإقتصاد، ففي مسألة الأمن تعتبر مسألة داخلية لا يمكن للخارج أن يلعب دوراً مؤثراً فيها بشكل مباشر، وإنما يمكنه أن يقدم نموذجاً لحل مشكلات الأمن، أو إعادة صياغة مؤسساته على نحو يقضي على الميراث التاريخي المتمثل في إحتكار مؤسسة الأمن لعملية إدارة الأزمات، حتى ولو كانت غير أمنية، ففي الحالة المصرية مثلاً، تم إلغاء جهاز أمن الدولة، وتحويله إلى جهاز أمن وطني يكتفي بتحقيق مهام مكافحة الإرهاب والتجسس ومن دون إقتراب ومن دون إقتراب من قضايا الحريات السياسية وفي هذا الصدد، يمكن للخارج، المعروف بتقدمه في بناء هذه النوعية من أجهزة الأمن، أن يقدم لنا النموذج الذي يمكن لنا دراسته، تمهيداً للإفادة منه عند إعادة صياغة مؤسسة الأمن.¹

أما على مستوى تشغيل الإقتصاد مجدداً، وعلى الرغم من ضخامة المهمة وجسامتها، فإن ما تقدمه القوى الخارجية-الولايات المتحدة وكندا والإتحاد الأوروبي- هو مجرد إسهامات جزئية غير جادة على طريق بناء إقتصاد لمخاطر تهدد وجوده.

إن مقارنة هذا الوضع بما تم بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وضعت الولايات المتحدة 13 مليار دولار في إطار مشروع مارشال، فعادة بناء الإقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، تبرز محدودية الدور الدولي في دعم الإقتصاد في مرحلة ما بعد الثورة، وربما لا يكون لهذا الموقف أثر مباشر على رفض شباب ثورة يناير مقابلة وزيرة خارجية الولايات المتحدة عند زيارتها لميدان التحرير، وأسندوا ذلك العلاقة التي تربط بينها وبين النظام السابق والرئيس السابق، ورغم ذلك وإن وسعنا زاوية النظر إلى مثل هذا الأمر، فإن ضالة الرقم المطروح أميركياً للمساعدة على تحقيق هدف يرمي إلى الموقف الذي تتبناه الدول العربية بعد الثورة للعلاقة مع القوى الخارجية.

¹ - خلود محمد خميس، المرجع نفسه، ص 35.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتدابيرها الإقليمية والدولية

وقد يكون الموقف الراهن هو الموقف الذي يدفع قبول التحدي بشكل أفضل من خلال تبني برنامج زمني للتخلي عن برنامج المساعدات الخارجية تماما وهو ما يمثل أهم أدوات التخلص من أيه ضغوطات خارجية محتملة مستقبلا.

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية من الثورات العربية

على وقع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بدأت تتراكم أكثر من أي وقت مضى الشروط الموضوعية لتنافس قوى إقليمية للعب أو التغيير في معادلة المصالح الإقليمية ودورها، وذلك ما يعكس موقف الدول الإقليمية من الثورات العربية، ويفسر حالة الإرتباك الواضحة التي اتسمت بها.

المطلب الأول: دور ومواقف الدول غير العربية

1- إيران:

أ- الدور الإيراني في المنطقة:

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدرتها الإقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله، نجحت خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدوارا متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة.¹ لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في وقت مضى بنفس الأهمية والزخم اللذين حظي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي عام 1979.²

فبعد أن كانت خلال عهد الشاه وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينات من القرن الماضي أحد أهم حلفاء الغرب في حماية مصالحهم على العموم والأمريكية على وجه الخصوص، شكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى "بمبدأ نيكسون" مع الركيزة الإقتصادية التي مثلتها السعودية، بحيث تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب؛ لأن إيران في عهد ثورتها لم تتخلى عن طموحها الإقليمي وإعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة كان على رأسها ما يسمى بـ"تصدير الثورة إلى الخارج"، والتي أدت إلى

¹ - محمد السعيد إدريس، "إتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد 188) أبريل 2012، ص 79.

² - إبراهيم عبد الطالب، إنهيار جدار عرب المشرق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص 579.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

توتر علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في الحرب مع العراق دامت ثماني سنوات فضلا عن تعرضها لإنقادات دولية وإقليمية، وبفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخليا وخارجيا بعد وفاة الخميني وإنهاء عصر الإستقطاب الدولي وتدشين مايسمى بـ "مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة"¹.

كما إستبعدت إيران سياسة تصدير الثورة في تعاملها مع تطورات الإقليم، وعملت على تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سورية بهدف تمدها في الإقليم، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. فضلا عن إستثمار الأخطاء الإستراتيجية التي إرتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لاسيما بعد ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب التي إنتهت باحتلال كل من أفغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقما مهما في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها²؛ كما تأثرت التفاعلات الإيرانية تجاه النظام العربي، خلال الثمانينات ومطلع التسعينات في القرن الماضي، بعدد من العوامل منها:

أولاً- العوامل الداخلية: فقد تمثلت في وفاة الزعيم الروحي للثورة الإسلامية الإمام آيات الله الخميني وتوقف حرب العراق الإيرانية بعد قبول إيران بقرار مجلس الأمن رقم 598* وإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية وإجراء أول إنتخابات برلمانية ورئاسية عام 1989م.

ثانياً- العوامل الإقليمية: فقد تمثلت في أزمة الخليج الثانية عام 1990/ 1991 التي أضعفت النظام العربي وعمقت الإنقسام بين أعضائه، وإنطلاق عملية التسوية بين الدول العربية والكيان

¹ - إبراهيم عبد الطالب، المرجع السابق، ص 578.

² - إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم مصدق، عمان: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2009، ص 147-165.

* في سنة 1988 أعلنت إيران قبولها قرار مجلس الأمن رقم 598 لسنة 1987 والذي يقضي بوقف إطلاق النار بينها وبين العراق. وقد إندلعت الحرب بين العراق وإيران في 22 سبتمبر 1980 وفي سنة 1984 إستخدمت الأسلحة الكيماوية في الحرب بين البلدين، كما قامت كل دولة بتدمير سفن المدينة للدول الأخرى وبعد ثمان سنوات من الحرب العراقية الإيرانية التي قدرت الخسائر البشرية فيها بما يقرب من مليون قتيل وافقت الدولتان على خطط السلام المقترحة من الأمم المتحدة في أغسطس 1988 و التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي ينص على وقف القتال بين البلدين.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتداخلاتها الإقليمية والدولية

الصهيوني بإستمرار الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وأما العوامل الدولية فأهمها إنهاء الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في قمة النظام الدولي وتبنيها سياسة عدوانية تجاه إيران زادت حدتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالإضافة إلى تواجدها العسكري الدائم في منطقة الخليج والعراق، الأمر الذي إعتبرته إيران تهديدا قويا لأمنها الإقليمي، مما دفعها نحو الإفتتاح في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وتوظيف الأحداث والمتغيرات لخدمة أهدافها¹.

ب- موقف إيران من الثورات العربية:

في الوقت الذي كان من المبكر الحديث عن تأثير الثورات الإحتجاجية الشعبية في التوازن الإستراتيجي في المنطقة، فإنه يمكن القول أن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي وهو ما يفسر حالة الإرتباك الواضحة التي اتسم بها تعامل طهران مع هذه التطورات.

فقد بدت إيران في مطلع الثورات العربية نوعا ما مطمئنة خصوصا بعد سقوط كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك اللذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، مما أعطى مؤشرا لإيران أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت جهودها ودعمها للعديد من القوى الإقليمية في المنطقة، وأهمها فرض العزلة على إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلى إنتصار مايسمى بمحور الممانعة الذي تقوده إيران، في مواجهته مع محور الإعتدال الذي كان يضم دول مجلس الخليج إلى جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى.²

¹ - إسماعيل أحمد سمو، المرجع السابق.

² - مركز الجزيرة للدراسات، الثورات العربية و التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية، مرجع سابق.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

فضلا عن ذلك، فقد بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الآتية من قيام الثورات في العديد

من الدول العربية أهمها¹:

أولا: توجيه إهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن أزمة الملف النووي الإيراني، إلى التكنولوجيا التي هاجمت البرنامج النووي في الفترة الأخيرة مثل فيروس "ستوكسنست" الذي نجح في إخراج عدد لا يستهان به من أجهزة الطرد المركزي عن دائرة السيطرة. أو لتحقيق أقدر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث كان لافتا نجاح إيران منذ فبراير 2011 خلال ذروة إشتعال الثورتين المصرية والتونسية وذلك في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% بمقدار (5000 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام (1) إلى 410 كيلو جرام ((2)).²

ثانيا: تقليص حالة الأهمية والزخم الذي حظيت بها حركة الإعتراض على نتائج الإنتخابات الرئاسية التي أجريت في عام (2009)، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمددي نجاد بفترة رئاسية ثانية، والتي تمثل ما يمكن تسمية بـ: "المعارضة من داخل النظام"، وهو ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على حركة الإعتراض، من خلال التهديد بشن حملة إعتقالات ومحاكمات في حالة تنظيم مظاهرات جديدة.

ثالثا: الإستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط، خصوصا بعد وصول موجات التغيير الديمقراطية إلى ليبيا، وبروز توقعات بإحتمال إمتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة.

وعلى ضوء هذه التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة، على أنقاض الأنظمة التي سقطت، وإستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق

¹ - فراس أبو هلال، "إيران و الثورات العربية: الموقف و التداعيات"، مركز الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، تموز/ يوليو 2011، ص ص 04-07.

² - المرجع نفسه، ص 07.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

أوسط إسلامي "الذي أعدته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب إحتلال العراق عام 2003، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد أو الأدنى.

إن الدور الإيراني قد أصابه الإهتزاز والإنكماش وأصبح مرشحا بقوة للتراجع، بجملة التحديات الداخلية، التي تواجهه فضلا عن إزدواج موقف إيران إتجاه الثورات العربية، إذ وقفت مؤيدة لثورات تونس ومصر والبحرين، بينما وقفت موقف الضد أتجاه الثورة في سورية، مراعاة لنظام الأسد حليفها في المنطقة¹.

2- تركيا

أ- الدور التركي في المنطقة :

إن إنعكاس التغيرات في الجغرافية السياسية على السياسة الدفاعية التركية جعلها تنتظر للنهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية وجيرانها على أنهم تهديد أمنيلها مما يجب إحتوائه، من ضمن ثلاث إتجاهات ثنائي؛ أي علاقات التعاون وإقليمي والدولي².

و"لقد تحولت تركيا إلى دولة موجهة عن جبهات متعددة وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي، والجيوسراتيجي، الذي وضعها في أقل مناطق العالم إستقرارا...ومن الممكن للازمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد وتطوق تركيا في أي لحظة"³

لكن السياسة التركية الإقليمية بقيادة أحمد داود أوغلو، خطت فوق العوائق السياسية والحساسيات التاريخية، لتعيد تركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب، حيث ألغت السياسة

¹ - أبو بكر الدسوقي، "عالم مختلف-الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، 2011، العدد (184)، ص 53.

² -Kemal Kriski, **Post Colde-War Turkish Security and The MiddleEast**, Journal of middle east Reviw of, International Affairs, vol,01;n°2,July,1997,p2.

³ - رضا دشوشة، مرجع سابق، ص 151.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الإقليمية التركية الجديدة تلك الثنائيات التي إستقرت في الأذهان لفترات طويلة، وعلى الأخص نحو أوروبا والغرب، والذي يتطلب تنازلا عن مد الروابط والجسور نحو الشرق أو التوجه نحو الشرق أو الجنوب.¹

وإستعملت السياسة الخارجية التركية كسّارة الثنائيات بشكل عقلاني ومنهجي، ولكنها أسندت كل ذلك إلى أساس واقعي يعكس وعيا عميقا لتركيية وهياكل المنطقة، فأحرزت لتركيا أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في التوازنات الدولية والإقليمية القائمة، مما زاد الإهتمام بالدور التركي في المنطقة في السنوات الأخيرة ولا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2000، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وخاصة في الدوائر الشرق الأوسطية.

ولقد عزز من هذا الإهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة لا سيما في أبعادها الإقتصادية، وكما صاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي و نشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما تعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح والديمقراطية في المنطقة بأبعادها المختلفة وغيرها من القضايا.²

لكن في السابق لوحظ أن السياسة الخارجية لتركيا كانت بوجهين في المنطقة العربية؛ حيث برز موقفها أثناء أزمة الخليج الثانية في تأييدها للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، حيث أنها كانت جزءا مهما في إنطلاق ذلك العدوان على العراق، وقد إنتقت المصلحتين التركية والأمريكية في تدمير قوة العراق العسكرية، وتحجيم دور خصم إقليمي عنيد بالنسبة لتركيا تمهيدا لإعادة

¹ - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 52-55.

² - معوض على، "تحليل أولي لدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد185)، 2011، ص 60.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

ترتيب المنطقة العربية سياسيا وأمنيا واقتصاديا وفقا لمصلحة الدولتين، وبمعنى آخر الإستفادة من مزايا ما بعد الحرب في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية.¹

ومن هنا نفهم سبب إتخاذ الحكومة التركية ومنذ اليوم الأول من الحرب بفتح القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي التركية لإنطلاق الطائرات الأمريكية منها لضرب العراق وفتح حدودها البرية مع العراق للجيش الأمريكي لمهاجمة العراق وتشتيت قوتها العسكرية وتدميرها، وكذلك مجموع قرارات كان أبرزها إغلاق خط أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي التركية والذي يصب في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وإغلاق حدودها البرية والجوية أمام حركة إنتقال البضائع من وإلى العراق وإحكام الحصار عليها. كما قد إستفادت تركيا من الإنقسام العربي الحاد الذي صاحب الأزمة والحرب، في تحقيق مكاسب إقتصادية تركية في المنطقة العربية وتحديدًا في منطقة الخليج، وذلك من خلال الحصول على مساعدات نفطية خليجية أثناء وبعد الأزمة كمكافأة لتركيا لموقفها المساند للحرب بلغت قيمتها أكثر من 100 مليار دولار أمريكي²، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات التركية على عقود عمل لإعادة الإعمار في الكويت والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى وفتح أسواق تلك الدول أمام المنتجات التركية. وتستمر تركيا حتى بروز النوايا التوسعية في تركيا مستغلة ذلك القضية الكردية كأحد المحاور الرئيسية للتفاعلات التركية تجاه النظام الإقليمي العربي خصوصا تجاه العراق وسوريا منذ إنتهاء العمليات العسكرية في الخليج، وقد عملت تركيا على تحقيق مكاسب إستراتيجية لها على حساب الأطراف العربية المجاورة وذلك عن طريق القيام بأعمال عدوانية تمثلت في: إجتياح أراضي شمال العراق و حجتها في ذلك حماية الأقليات الكردية من البطش العراقي وأبرزها إجتياح سنة 1991 وأكتوبر عام 1997 وهو الأكبر في تاريخه وسمي بـ: "عملية الفولاذ" لخلق إقامة منطقة آمنة للأكراد شمال العراق وأعد ذلك جزءا من حقوق السيادة التركية حيث صرحت في ذلك القيادات العسكرية: " أن مايقوم به الجيش التركي في

¹ - فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، (العدد 389)، تموز 07 / 2011، ص 101.

² - الكيلاني هيثم، مشروع نظام الشرق أوسطي في بعده الأمني، المركز اللبناني للدراسات، 1996، ص 130.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

شمال العراق هو عمل مشروع لحماية الأمن القومي لتركيا، وسيستمر في ذلك حتى النهاية وإن تطلب الأمر إستعادة بعض المناطق الكردية كالموصل، كركوك، وإقطاعها من السيادة العراقية تحت إسم حقوق تركيا التاريخية في شمال العراق"¹.

إضافة إلى ذلك قامت بتهديد سورية وإتباع ضدها نفس السياسة التي إنتهجتها في العراق وبنفس الأسلوب العدواني، وتحذيرها من مخاطر إستمرار دعمها لحزب العمل الكردستاني وإيوائها لمقاتليه وقاداته منذ فترة ما بعد أزمة الخليج، وتصاعدت تلك التهديدات حتى بلغت ذروتها عام 1998 عندما قامت تركيا بحشد الجيش التركي على الحدود السورية والتهديد بإشتياح سورية، وإتخاذ مجلس الأمن القومي لتركيا بإتخاذ قرارات لمعاقبة سوريا بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحضور الذي يتزعمه السياسي الكردي عبد الله أوجلان في أراضيها وإقامة معسكرات تدريب لعناصر ذلك الحزب المعارض والسماح له بالقيام بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية إنطلاقا من الأراضي السورية، وكادت تلك الأزمة أن تفجر صراعا عسكريا بين البلدين لولا تدخل بعض الأطراف الإقليمية للوساطة بينهما والوصول إلى حل سلمي للأزمة تمثل في إخراج الزعيم الكردي من الأراضي السورية وإغلاق المعسكرات التابعة لذلك الحزب الموجود في كل من سورية ولبنان.

ب- موقف تركيا من الثورات العربية:

تبنت تركيا مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، فابتداء، إلتزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011، فيما عد تحولاً نوعياً

¹ - الضميري عماد، "الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص 115.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة¹.

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات و خطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، و بدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، كما ظهر أكثر حذرا في موقف البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي إكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى الدعوة للإصلاح بشكل عام دون إنتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالإستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الإنقسام السني-الشيوعي في المنطقة. وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية حيث تجنبت التدخل المباشر، وإكتفت بمناشادات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لإنتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.

والملاحظ أن تركيا تبنت موقفا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم لمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التي في إستضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.

ومن الناحية الأمنية فقد أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ماظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حصر التسلح وإبصال المساعدات الإنسانية.

¹ - محمد عبد القادر، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط:

<http://acps.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial>

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والإضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر وهو مظهر في الحالة الليبية، وفرض نفسه في الحالة السورية بتصاعد الأوضاع؛ فالصعود التركي كقوة إقليمية في الشرق الأوسط يتمثل في أن تركيا اليوم تقدم نموذجا للبراعة في الإحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية، و في تحقيق أقصى مصالحها التي تنطبق مع العالم العربي.¹

فتركيا من ناحية وقفت موقفا حريصا مراقبا للحرب العراقية-الإيرانية، ولم يكن من الصعب تصور أنه هناك مصلحة تركية مفهومة في إضافة إيران الخميني، وعراق صدام حسين معا، وهو ما حدث بالفعل ومع ذلك عندما غزت الولايات المتحدة العراق لم ترد تركيا أن تكون منطلقا للطائرات الأمريكية في تلك الحرب، ونأت بنفسها عن المشاركة الفعلية بضرب العراق. ويمكن أنها في مقدمة المستفيدين من التخلص من نظام صدام حسين غير أن الأهم من ذلك أن تركيا أيضا كانت في مقدمة المستفيدين من الحفاظ على إستمرارية وتماسك الدولة العراقية.

ويعتبر إهتمام تركيا بالعراق مرتبط بالأساس بوضع العراقيين الأكراد، سواء ظروفهم أو إستقلاليتهم أو في علاقتهم القومية مع الأكراد في تركيا وسوريا، ومن ناحية أخرى تتخذ تركيا موقفا حذرا ومتوازنا إزاء إيران فهي تتخذ موقف الوساطة والنصح ما بين إيران والولايات المتحدة، فيما يتعلق ببرامجها النووي وينطبق الأمر نفسه على العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا كانت أول دولة إسلامية إعترفت بإسرائيل عام 1949 حيث كان لعملية السلام العربية الإسرائيلية الأثر في إقامة علاقة تركية إسرائيلية فيما بعد، إذ وصلت إلى تعاون عسكري واسع النطاق مع إسرائيل، ثم إلى شبه تحالف إستراتيجي بينهما،

¹ - محمد عبد القادر، المرجع السابق.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

إلى جانب أن هذه العلاقة أكسبتها دور الوسيط مابين الأطراف العربية ك سورية وإسرائيل في سبيل التوصل إلى تفاهم مشترك فيما بينهم.¹

إلا أن العلاقة فيما بينهم أصابها نوع من التئديد والشجب، لما تقوم به إسرائيل لممارسة عدوانية اتجاه الشعب الفلسطيني، حيث أدانت تركيا العدوان الإسرائيلي على غزة وطالبت بتحقيق العدالة في المنطقة وفقا لمجلس الأمن، أيضا كان لأسطول الحرية المتوجه إلى غزة رصيد إضافي لا يمكن إنكاره لتركيا في العالم العربي، حيث كان يعكس جهدا شعبيا تركيا للإسهام في رفاه المعاناه عن أهالي غزة الواقعين تحت الحصار الإسرائيلي.²

فصعود تركيا في الشرق الأوسط كقوة إقليمية سوف يكون وجودا ذا درجة عالية للغاية من البرغماتية في تحقيق التوازنات الدقيقة، تحت غطاء قوي وبراق من اللافتات الديمقراطية والعلمانية والإسلام معا، لأن تحول تركيا من الإتحاد الأوروري، والإتجاه جنوبا قد عزز مكانتها الإقليمية، بما يجعلها تقوم بدور الوسيط الشرق أوسطي، وذلك وفقا لحسابات تركيا التي تأخذ مصالحها في الحسبان، ووفق ما عبر عنه مهندس السياسة الخارجية (داود أغلو) في كتابه العمق الإستراتيجي، الذي عبر فيه عن قناعته الراسخة بأن مكانة بلاده الإستراتيجية تؤهلها للعب دور أكثر فاعلية في السياسة الدولية، أكثر من كونها جسرا يربط بين الشرق والغرب، وبلغ الأمر بسياسة تركيا الطموحة في المنطقة، أن جعلت المراقبين يوصفونها بالعثمانية الجديدة.

¹ محمد عبد القادر، المرجع السابق.

² - محمد داود أغلو، مرجع سابق، ص ص 619-625.

أ- الدور الإسرائيلي في المنطقة.

شغلت القضية إعادة رسم المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط صناع القرار الإسرائيلي، وبالتحديد منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في نوفمبر عام 2002، حيث أدى الحدث الأول إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق، وأدى التطور الثاني تدريجياً إلى تراجع العلاقات الإسرائيلية-التركية ودخولها في أزمات عنيفة، بعد أن كانت توصف في إسرائيل- في بعض الفترات بأنها علاقات إستراتيجية.

ثم جاء عجز إسرائيل عن إقناع الولايات المتحدة بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، ثم اندلاع الثورات العربية أخيراً، لي طرح أسئلة كبرى على إسرائيل فيما يتعلق بأنماط التحول في التحالفات الإقليمية وتأثيرها في أمن ومكانة إسرائيل في الشرق الأوسط وترصد التقديرات الإسرائيلية التغيرات التالية¹:

- غرق الولايات المتحدة في مشاكلها الداخلية وتراجع تأثيرها في الشرق الأوسط.
- سعي تركيا لفك روابطها مع الغرب، وتوسيع نطاق تأثيرها في الخليج وسوريا، مع مقاومة فكرة عزل إيران عن الشرق الأوسط.

محاولة بذلك سبر أغوارها لمعرفة نوع المحاور الإقليمية قيد التشكيل، ومدى خطورة كل منها على أمنها ووجودها في إطار التحولات الدولية التي آل إليها النظام الإقليمي العربي وماشده من حالة الضعف الشديد والتدهور الكبير في أنماط القدرات والإمكانات والإنقسام الحاد في السياسات العربية كما سبق توضيحه.

¹ - عكاشة سعيد، "إسرائيل في مواجهة الوضع الجديد في المنطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، (العدد 185)، 2011، ص 73.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

مما أغرى الكيان الصهيوني لممارسة دور الجديد ضد النظام العربي منذ بداية عقد التسعينات

يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية منها:

- الحصول على الإعتراف العربي الرسمي الجماعي.
- طرح مشروعه وتصوره للتسوية السلمية مع العرب.
- السعي نحو إقامة ترتيبات إقليمية جديدة يحتل فيها مركزا إقتصاديا.
- زيادة التهديدات المباشرة وغير المباشرة للأمن القومي العربي.

الإعترافات العربية الجماعية بالكيان الصهيوني¹:

وهذه الخطوة التي أفرزتها التحولات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي، وقبول وحدات من النظام العربي الإعتراف بالكيان الصهيوني ومنحه الشرعية في إحتلال الأرض العربية حيث تحقق له نوع من الإعتراف غير المباشر من خلال الحضور والمشاركة العربية الجماعية في مؤتمر مدريد في أكتوبر عام 1991 والجلوس معه على طاولة واحدة، والقبول بمبدأ التفاوض المباشر معه والتخلي عن كثير من الثوابت التي حكمت مسيرة الصراع معه لمدة تزيد عن نصف قرن. حيث أن هذا الكيان قد حصل على تبادل البعثات الدبلوماسية مع الدول العربية أبرزها مصر والأردن وموريتانيا وهذا سهل عليه الإستثمار في حالة ضعف وإنقسام السياسات العربية وفرض شروطه ورؤيته للتسوية السلمية القائمة على أساس الحلول الجزئية والمنفردة لنزع الطابع القومي للصراع العربي-الصهيوني من خلال فرض مسارين للتفاوض²:

الأول: ثنائي بين الأطراف العربية التي لها أرض محتله من قبل الكيان الصهيوني.

¹ - بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية و مستقبلها، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 199-240.

² - عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الثاني: جماعي يضم الأطراف العربية الأخرى لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة، وإستبعاد أي دور للجامعة العربية في مسيرة التسوية.

إختراق التفاعلات العربية و التخلص من سلاح المقاطعة العربية:

عملية التسوية حققت نتائج ملموسة في إختراق التفاعلات العربية خصوصا بعد توقيع إفتاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في مارس 1993، وإفتاقية وادي العرب مع المملكة الأردنية في عام 1994 حيث إستطاع بعدها النفاذ بشكل سريع إلى عمق التفاعلات العربية وتحقيق إختراقات متتالية لها وتمثلت في فتح قنوات إتصال مع معظم الدول العربية، ومنها فتح مكاتب تجارية في بعض العواصم العربية، ورفع المقاطعة الإقتصادية العربية معتمدا في ذلك على الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان العربية، كما هو الحال في مصر والأردن وتوقيع معاهدات صلح بينهما وإسرائيل مشروطة بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، تحولت إلى سطحية في السنوات الأخيرة كذلك مع عمان وقطر وتونس والمملكة المغربية وموريتانيا التي رضخت بشكل غير معقول نحو تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني بإقامة علاقة شبه دبلوماسية مشروطة معه بفتح مكاتب تمثيل أو تجارية في الدولتين.¹

كما شمل الإختراق أيضا إرسال بعض الوفود في زيارات إلى بعض الأقطار العربية إما لحضور مؤتمرات إقليمية أو دولية وتوظيفها إعلاميا ودوليا لخدمة أهداف سياسية صهيونية في عملية التسوية، ومن أبرز الأمثلة حضور مؤتمرات فيها زيارة بعض الوفود إلى تونس والمغرب، ناهيك عن زيارة عدد من الوفود الصهيونية بشكل شبه مستمر لكل من القاهرة وعمان وتوقيع عدد من الإفتاقيات التعاونية معه في المجالات الزراعية كما هو الحال مع مصر وفي المجالات العلمية مع الأردن الذي أقام مركز

¹ - عباس محمد ناجي، "مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد 112)، 2011، ص 04.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

للأبحاث العلمية في الأراضي الأردنية لتدريب الباحثين الأردنيين وإجراء الأبحاث المشتركة مع دولة الكيان الصهيوني.¹

المشاريع الإقليمية البديلة للنظام الإقليمي العربي:

الكيان الصهيوني إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية عملا على إستثمار الضعف الشديد والإنقسام الحاد في السياسات العربية والخلل في موازين القوى الدولية والإقليمية التي أحدثت التحولات الدولية في أواخر عقد الثمانينات و بداية التسعينات، وتحديدا بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وأثارها المدمرة على النظام العربي، في محاولة للقضاء على النظام الإقليمي العربي ذي الهوية القومية وإستبداله بترتيبات إقليمية جديدة يحتل فيها الكيان الصهيوني موقع القيادة ويتمكن من خلالها من السيطرة على الأمة العربية وثرواتها ومقدارها الإقتصادية.

ولقد طرح رئيس وزراء إسرائيل **شمعون بيريس** سنة 1994 في كتابه -الشرق الأوسط الجديد-

الذي يقوم على أساس تقسيم المنطقة إلى ثلاثة مستويات للتعاون الإقليمي على النحو التالي²:

المستوى الأول: إقامة تجمع ثلاثي يضم الأردن ومناطق الحكم الذاتي وإسرائيل .

المستوى الثاني: يضم مصر وسورية ولبنان وإسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي.

المستوى الثالث: يضم إلى جانب دول المستوى الأول دول مجلس التعاون الخليجي بغرض الإستفادة من رؤوس الأموال والفوائض المادية التي تملكها تلك البلدان.

ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بأهداف تلك المشاريع يكفي الإشارة إلى وجود الكيان الصهيوني في المستويات الثلاثة المختلفة لهذه التجمعات المقترحة فهو يمثل محور التفاعلات في هذه

¹ - السيد محمد سليم، "ضغوط مابعد الثورات: الإنكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، السياسة الدولية (العدد 192)، 1995، ص 38.

² - عبد الفضيل، محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 106.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

التكتلات ذات الطابع الإقتصادي و لكن الإقتصاد الصهيوني المتطور ليخرج بإتفاقية معظمها أن تقوم وفقا للمعادلة الآتية: (الخبرة الصهيونية+ المياة التركية+ العمالة المصرية+ المال الخليجي).

أما من الناحية العملية فقد قطعت اسرائيل اشوطا كبيرا في سبيل تحقيق ذلك الهدف عبر إقامة العلاقات الثنائية مع بعض الأقطار العربية، أو المشاركة في المؤتمرات الإقليمية التي عقدت لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في إطار المفاوضات الجماعية إبتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 فمؤتمر عمان عام 1995، ومؤتمر القاهرة عام 1996، إنتهاء بمؤتمر الدوحة عام 1997 والذي أصيب بالفشل بسبب تعثر عملية التسوية ووصولها إلى طريق مسدود نتيجة للتعنت الشديد في السياسة الصهيونية، الأمر الذي أجل الخطوات النهائية لتحقيق الهدف الصهيوني للقضاء على النظام العربي إلى مرحلة لاحقة بدأت ملامحها تتضح بعد إحتلال الأمريكي للعراق في مارس عام 2003، وإن كان تحت مسمى جديد هو الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع مارس 2004، من ضمن أهدافه دمج دول المنطقة بما فيها إسرائيل في منظومة إقليمية واحدة يحتل فيها هذا الأخير مركز قيادة كما سيتضح لاحقا.¹

ب-موقف إسرائيل من الثورات العربية:

نظرت إسرائيل إلى ما يحدث في تونس وليبيا واليمن بشكل مختلف عما حدث في مصر ويحدث حاليا في سوريا، فالدول الثلاث الأولى لا تحمل فيها الأحداق مخاطر مباشرة على المصالح الإسرائيلية، كما أن تأثير هذه الدول في تشكيل الشرق الأوسط مستقبلا يبقى محدودا، وما آلت إليه حالة سورية، جذب الإهتمام لإسرائيل لكونها جبهة قتال معها، ولكونها جزءا من المحور الرادكالي المعادي الإسرائيلي في المنطقة، والمكون من إيران وحزب الله وحركة حماس، مما وضع إسرائيل في حالة مراقب للوضع بحذر شديد لجميع تطورات الثورات العربية، التي ربما تسبب تهديدا لأمنها، ومصالحها في

¹ - Béchire Ben Yahmed: **Israël et les Arabes**, Jeune Afrique, Hebdomadaire Interenationale, de 03au 09 juin 2007, n°2421-47^e année, p 06-07.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

المنطقة فهي تخشى تحول سياسة مصر الجديدة عنها على نحو لا يتوافق مع المصالح الإسرائيلية، كما تتخوف من تولي قوى معادية الحكم في العواصم الكبرى أو حدوث تقارب شيوعي-سني، أو حتى تشكيل محور مصري-إيراني-تركي مناهض لها، وتتحسب إحتمال حدوث تقارب بين الولايات المتحدة والدول العربية التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، وممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل لتحريك مفاوضات السلام على الجانبين الفلسطيني والسوري¹.

المطلب الثاني: دور ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي

تعاني هذه المجموعة من إنكشاف واسع في المستويين السياسي والعسكري والجغرافي، بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الإستراتيجي، إذ أن تحقيق الإستقرار والأمن في الإمتداد الجغرافي التي هي عليه يقاس بمؤشرات حدة الصراعات التي تشهدها وحدات الإقليم داخليا وخارجيا، حتى أصبح تأثير القوى الخارجية جزءا من تفاعلات الإقليم، الأمر الذي فرض على دول هذه المجموعة ترخيص موارد كبيرة للشؤون الدفاعية، وعقد تحالفات أمنية ورسمية وإجراءات جماعية، غير أن هذا التأثير الخارجي في المنطقة لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي، الذي هو الآخر يتأثر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي، وذلك للإعتبارات الآتية²:

- الإمكانات النفطية الهائلة التي لا توازيها قوى عسكرية لحمايتها.
- المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي والمعبر عنها عمليا في حالة التدخل الدولي في السنوات (1991-2003).
- الموقع الجغرافي الإستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقات على المستويين الإقليمي والدولي.
- تأثر بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بالخلافات مع دول منطقة الشرق الأوسط، والصراعات بين بعض دول الإقليم والقوى العالمية التي لها تواجد في الخليج.

¹ - محمد عبد السلام الدسوقي، "كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة؟"، السياسة الدولية، (العدد 184)، 2011، ص 53.

² - طابيل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص ص 66-69.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

ومن بين كل الإعتبارات يبرز المشروع الإيراني الإقليمي التي نجحت في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحتي أفغانستان والعراق، وإستغل وجود جيشها أمام الحركات والنتيارات الموالية لإيران في هذين البلدين، حيث نجح هذا المشروع في تحريك الملف النووي الذي إستقطب محاور عديدة للإصطفاف معه بعضها عربيا، كما بنى علاقات إستراتيجية مع سوريا، وفرض نفسه في المجال الحيوي الآخر له ألا وهو العراق، فضلا عن قدراتها في إستغلال حزب الله ضد إسرائيل بالغة الأهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت مصالحها مهددة في منطقة الخليج بفعل المشروع الإيراني¹.

- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية:

تشير الظروف الإقليمية في المنطقة العربية على وجه عام أن ما أوجدته الثورات العربية من تحولات تتشابه إلى حد كبير مع التطورات التي مرت بالشرق الأوسط نهاية السبعينات، فمصر تعاني من نزيف مستمر منذ إندلاع ثورتها السلمية، والعراق لم يعد البوابة الإستراتيجية لمنطقة الخليج من النفوذ الإيراني جراء تراجع القدرات العسكرية بعد الإحتلال الأمريكي عام 2003، وعودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج كنتيجة حتمية لقدرات البرنامج النووي الإيراني، في ظل تصورات خليجية لم تكن محسوبة تمثلت في سرعة تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الرئيس المصري حسني مبارك، لذلك تصرفت السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في نجدة نظام الحكم البحريني عبر إرساء قوات درع الجزيرة، مع بعض الإشارات عن مساعدة أمنية وعسكرية أردنية، وهذه المساعدات التي لا تستطيع أن ترمي بثقلها الكامل خشية فعل إسرائيل المعاكس في ظل التسريبات الإعلامية عن نوايا إسرائيلية تجاه المشروع النووي الأردني الذي هو بحاجة ماسة لدعم مجلس التعاون الضروري لإستمرار التطلعات الأردنية التي يؤطرها وجود الخبرات الفنية وتوفر المواد الخام.²

¹ - طايل يوسف عبد الله العدوان، المرجع نفسه، ص 68.

² - ريهام مقبل، "سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورات العربية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 08 نيسان/ أبريل 2013، ص ص 09-11.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

تبقى تطورات الأحداث في المنطقة الحيوية بالرغم من التناقضات، إلا أن الحل تقتض سقوط أحد الأطراف الفاعلة في تلك الأزمات، هذا السقوط الذي تخشاه تلك الأطراف، فعمد الجميع على إدارة أزمته مع الآخرين وفق القدرات الذاتية المتوفرة له في مسعى لعدم السقوط على حافة الهاوية، ولا زال العمل الدبلوماسي الدولي ناشط في مجال شؤون المنطقة العربية، رغم تصاعد مفردات التغريب والترهيب، والمجابهة والعقوبات، وإحتمالات الحرب الأهلية وعناصر الصراع، في المواجهات التي يشهدها الشرق الأوسط، فهذه سوريا تعاني من أزمة متفاقمة بين النظام الحاكم وعناصر المعارضة المدعومة من قوى إقليمية ودولية، وإيران مهددة بالحل العسكري في الأزمة التي دخلتها بعد تطور برنامجها النووي التي لا تزال تتعرض لعقوبات متتالية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من الإتحاد الأوروبي وإسرائيل التي بدورها لا تستطيع نسيان التهديد الإيراني بإزالتها من الخريطة، فتسعى للمواجهة مع إيران وحلفائها في المنطقة وحزب الله اللبناني وحركة حماس الذين يعدون التهديدات الإسرائيلية بتدمير لن تحتمله.¹

وتركيا عجزت عن الدخول إلى العمق الاستراتيجي في المنطقة وتوجسات دول المجلس الخليجي من التطلعات الإيرانية لدخول النادي النووي مع حصولها على السلاح الذري، أما مصر فلازلت تسعى إلى تضييد جراحها، والعراق التائه بين التدخل الإيراني بشؤونه السياسية واللعب على الورقة الطائفية التي دفعت السنة العرب بتنفيذ إنتفاضة الخط الدولي الرابط مع دول الجوار من ناحية الغرب، وسياسة نظام الحكم التي إنفرد فيها رئيس الوزراء نوري المالكي في الضغط على مناوئيه في التيارات السياسية العلمانية واليسارية والإسلامية السنية والشيعية. أما الأردن فرغم تراجع حدة الحراك السياسي بعد إنتهاء الإنتخابات البرلمانية، لكنه مرجح عودته في أي فترة سياسية داخلية مع معارضي السلطة من الإسلاميين، فيما يقبع السودان واليمن والصومال في وضع التخبط بين المطالب الداخلية أو التأثيرات

¹ - هياجنة عدنان، "التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية"، دراسات شرق الأوسطية، (العدد 56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص ص 13-33.

الفصل الثاني ————— الحوار العربية وتداخلها مع الإقليمية والدولية

الخارجية، وعلى هذا المنوال تتأرجح معادلة التوازن المنطقة العربية وياتت عرضة للتغيير بسبب التوازنات والتفاعلات الإستراتيجية لها¹.

ت- دور السعودية الإقليمي :

إتسمت السعودية منذ تأسيس الدولة بأنها سياسة محافظة وقد إستفادت المملكة السعودية من أسلوب التحفظ في الكثير من الأزمات التي حدثت في العالم، وكان للمملكة نصيب منها ونذكر منها على سبيل المثال أحداث 11 سبتمبر 2001، والتحدي الذي إستمر لعدة سنوات ولم ينته بشكل كامل حتى يومنا هذا، ولعل سياسة التحفظ التي اتبعتها المملكة في أن توصف السياسة السعودية بعدم الوضوح في طرحها لمواقفها اتجاه الأزمات، و قد يكون على صناع القرار في السعودية أن ينتهجوا سياسة أكثر شفافية، وأن يفصح بوضوح عن مخاوفه، لأن شأن ذلك أن يوجد إمكانية للحوار بينه وبين قيادات في دول أخرى.

لطالما بحثت السعودية على دور قومي قيادي في المنطقة، لكن مثل هذا الدور إستحوذت عليه مصر بقيادة جمال عبد الناصر في الستينات، وحاولت لعبه العراق في عهد صدام حسين في الثمانينات وبداية التسعينات، ومن ثم مصر من جديد خلال حكم مبارك المتحدي، بعد وقوع العراق تحت الإحتلال الأمريكي، ولكن السعودية ومنذ منتصف السبعينات إستطاعت أن تصبح لاعبا رئيسيا في الشأن العربي القومي، والمفترض أن يوفر سقوط مبارك فرصة للإضطلاع، ولكن المملكة تجد نفسها الآن محاطة بلاعبين جدد أكثر قوة من الرؤساء الذين سقطوا، وهؤلاء الجدد هم الشعوب العربية الثائرة التي تمردت على أنظمة حكم يتشابه معها نظام الحكم في المملكة السعودية. مما جعلها تجد نفسها اليوم أمام خيارين، الأول أن يتمثل في مواصلة دورها الجديد والمحفوف بالكثير من المخاطر التي قد تضر بصورتها وسمعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي في محيط عربي أصبح يرفض أطروحتها السياسية الدينية

¹ - يحي محمد نيهان، مرجع سابق، ص ص 100-104.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

والإجتماعية، والثاني أن تسلك مسلك الإنكماش لتعود كما كانت دولة إقليمية خليجية ذات تأثير محدود في محيطها الخليجي فقط¹.

كما تواجه السعودية أيضا خطر فشل العرض الذي قدمته بإسم مجلس التعاون الخليجي للمملكة المغربية بالإنضمام للمجلس، مما قد يفكك مشروع التوسع المنشود تحققه، وذلك أن المغرب الذي يشهد حراكا سياسيا منذ فترة قد أقر تعديلات دستورية مؤخرا، ولا يمكن لتعديلات كهذه أن تتناسب مع سياسيات مجلس التعاون الخليجي، مما سيجعل المغرب، وحتى الأردن، غير قادرين على التناغم مع دول المجلس في مسألة إعتقاد سياسة خارجية واحدة.

- موقف السعودية من الثورات العربية:

كان للسعودية مسمى آخر للثورات العربية "بتسونامي تونس" على إعتبارها أنها السبب الرئيسي في التغيير الذي بدأ يدق أبواب العالم العربي بأجمعه حتى السعودية، التي كانت البلد المستضيف لأول رئيس مخلوع بالرغم أنها لم تكن في خضم معارضتها للثورة التونسية، بل تهتم بالوضع الداخلي السعودي الذي يبدو متماسكا أكثر من إهتمامها بأن لا تتجاوز تونس الأراضي التونسية، وطمانة جيرانها العرب أنها تقف بحزم في مواجهة أي مد ثوري، وأنها تضع ثقلها وإمكانياتها في سبيل إستمرار تلك الأنظمة.

لم تكن تونس لتمثل خطرا إستراتيجيا على المملكة العربية السعودية إذا ما تغير نظام الحكم فيها فتونس لا تتصل بالمملكة السعودية كإتصال مصر والأردن واليمن، ويكاد التأثير التونسي على نظام الحكم وسياسيات المملكة السعودية لا يذكر إذا ماتم مقارنة تأثير مصر ودول أخرى محيطة بالمملكة، لذلك لم يسجل لسياسة السعودية تجاه تونس من 2011 أي تجاذبات ذات تأثير يذكر، بعكس ماجرى في موقف السعودية من ثورات مصر والبحرين و اليمن.

¹ - محمد بن صنيتان، "إنعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشاريع السعودي"، المستقبل العربي، (العدد390)، آب/08/2011، السنة(34)، ص ص 119-125.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

بخلاف مصر التي تمثل أكبر خطر على السعودية وذلك لما للدولة من حجم تاريخي وإستراتيجي ودور محوري في المحيط العربي، وتترك المملكة السعودية أن الدور المصري القادم لن يكون شبيها بدور مصر في عهد حسني مبارك.¹ وهكذا فإن الأنظمة الجديدة التي قد تبرز في كل من مصر وتونس وسوريا واليمن قد تمثل بالنسبة للمملكة ما يشبه الكماشة السياسية التي تفلقها وتمثل تهديدا لمركزها في العالم العربي والإسلامي وعلى المستوى الدولي، لما يبرر تقارب السعودي-المصري ليحجم من فرص تطور العلاقات المصرية-الإيرانية.

فالجدير بالذكر أن القيادة المصرية الجديدة (الإخوان المسلمين) التي تم الانقلاب عليها من طرف الجيش المصري، حيث هذه الأخيرة رأت في موقف السعودية الغير مؤيد للثورة في هذا البلد وقد إستطاعت أن تلعب بالورقة الإيرانية بنجاح من أجل إيقاف أو إحتواء حدة الرفض السعودي خصوصا والخليجي بشكل عام للثورة المصرية، لذا رأت من المباح أن تستخدم أوراقها الخارجية ومن بين تلك الأوراق كانت الورقة الإيرانية.

أما موقفها من الثورة اليمنية: تمثل اليمن والتي تشترك في حدود طويلة مع المملكة السعودية- بالنسبة للقيادة السعودية بؤرة صراع هي الأشد خطورة في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تنامي قوة تنظيم القاعدة، وتجد السعودية في إنهيار نظام الحكم في اليمن الكثير من الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون، لقد حاولت السعودية التمرس وراء مجلس التعاون الخليجي عندما قدم المجلس المبادرة تلوالأخرى لإنهاء الأزمة اليمنية، لكن حراك الشارع وتسارع وتيرة الأحداق والأخطاء التي إرتكبها النظام اليمني في تعامله مع المظاهرين في بداية الثورة كان كفيلا بإفشال أي جهد إقليمي.

¹ -- فرج العكلوك، "السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات الرقمي، نوفمبر 2011، على الرابط:

الفصل الثاني ————— الروابط العربية وتداخلاتها الإقليمية والدولية

وكان واضحا أن المملكة السعودية تنظر بكثير من الإتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون، أعلنت فورا من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرات الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني، وتعتقد القيادة السعودية أن إنهاء الأزمة اليمنية بتتحي صالح سيعيد لها الكثير من رصيدها الشعبي داخليا وإقليميا، خاصة وأن الروابط الإجتماعية بين الشعبين السعودي واليمني هي روابط قوية وضاربة في جذورها.¹

لتظهر السعودية بموقف متحفظ من الأزمة السورية مع الأحداث سواء باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الربيع العربي، إلا أن المملكة السعودية آثرت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة سعوديا كقناة "صفا" تلعب دورا مهما على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان بطريقة غير مباشرة.²

دور قطر الإقليمي:

في المنطقة العربية شرقي البحر المتوسط تولت مصر وسوريا والعراق والسعودية القيادة، ولحققتها الدول الأخرى، وفي شمال إفريقيا، لعبت الجزائر والمغرب بقدر أكبر وأقل الدور نفسه، كما في منطقة الخليج خصوصا كانت السعودية تفاوض في شأن السياسة الإقليمية، ثم تقود الدول الأصغر على الطريق الخاصة بها، وتمتعت القيادة السعودية بتبني صلب مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 1981 والذي جمع ستة بلدان خليجية (الإمارات، قطر، الكويت، عمان، الحرين والسعودية) تحت مظلة تعاونية إقليمية.

¹ - فرج العكلوك، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

كانت قطر جزءا من المحور السعودي و بقيت كذلك حتى 1995، حين خلع أميرها الحالي، حمد بن خليفة آل ثاني والده في إنقلاب ملكي أبيض، فغير حضور قطر وسياستها جذريا، ومنذئذ خرجت قطر من الإصطفاف مع شقيقتها الأكبر، خصوصا السعودية، و بدأت تضع سياستها الخارجية المستقلة الخاصة بها، و في خضم سنوات حول مزيج من القيادة الطموحة الشابّة والثورة الضخمة ما كان شبه جزيرة صغيرة لا يحسب لها حساب لآعب سياسي جازم في المنطقة.¹

لكن التغير الجذري الذي حققه أمير قطر واجه معارضة قوية من طرف كل من السعودية ومصر فالبلدان فضلا الوالد المريض والشعب الذي بقي كل الوقت تحت جناح السعوديين، وبعد سنة كشف إنقلاب عسكري فاشل ضد القيادة الجديدة، وأهتمت القاهرة والرياض بتتسيقه، ودفع الأمير الجديد إلى تبني سياسيات حذر وفي ذات الآن عدوانية في نظر البعض ضد السعوديين والمصريين. ومع إكتشاف إحتياطات غازية كبرى في البلاد، أطلق الأمير مشاريع وسياسات توسعية قوية، محليا وإقليميا، غطت مجموعة كاملة من المجالات، لكنها خدمت كلها هذه السياسة الخارجية الجديدة القائمة على إحترام الذات، وإتضح أن المقاربة الجديدة قصدت أن تثبت للأخرين جميعا أن الحجم لا يهم، وأن تفند الإقلال من شأن البلاد الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها الأصليين 225 ألف شخصا، وقصدت الإستراتيجية التي حمت قطر باستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر خارج الولايات المتحدة الأمريكية عزل أي فريق إقليمي ثالث (خصوصا السعودية) قد يرغب في التحكم في الدول الأصغر في الخليج، وسرعان ما تمكنت قطر من تشكيل شبكة مذهلة من العلاقات مع أطراف ميالة إلى الخصومة كانت لكل منها مصلحة محددة ومختلفة، فقطر من جهة أقامت علاقات كبيرة مع الولايات المتحدة، والبلدان الغربية الأخرى كلها، وحتى إسرائيل ولو بدرجة أقل، ومن جهة أخرى أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وكثير من الأحزاب الإسلامية والبلدان المارقة بما فيها إيران وسوريا.

¹ - خالد الحروب، قطر و الربيع العربي، تر (عبد الرحمن أياس) 2012، ص ص 2-5 على الرابط:

www.ib.boell.org/en/2014/03.../qtr-wlrby-lrby

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

تعتبر الدور القطري مستمر في الواقع لسياستها الخارجية الفاعلة، والمتنامية خلال العقد الماضي فخلال تلك السنوات، كان القطريون هم من نجحوا في التوسط في الصفقات وعقدها، فجنوبي مصر، قاد القطريون الجهود في السودان لتحقيق السلام بين الحكومة ومتمردي دارفور، فيما إكتفت القاهرة بمراقبة الوضع لسنوات، وجنوبي السعودية، إتحطرت القطريون أيضا مع الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محادثات، فنالوا ثقة الطرفين، فيما إكتفت الرياض بمراقبة الوضع، وإن بينت الحالتان الدبلوماسية القطرية النشطة والناجحة، فقد كشقنا أيضا إنعدام فاعلية الدول العربية الكبرى وإنعدام إهتمامها وفشلها في حل المشكلات التي كانت تقلقها في جوارها.¹

ثم كان للقطريون الحيلولة ببراعة دون إنزلاق لبنان في حرب أهلية داهمة أخرة في ماي 2008 وعلى الجبهة الفلسطينية، لعبت الدوحة دورا فاعلا في فتح القنوات مع كل من السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في غزة، وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008-2009، نافست قطر مصر في الدعوة إلى قمة عربية بهدف قيادة جهد منسق لوقف الحرب، ثم في 2012 نجحت الدوحة في جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزعيم حماس خالد مشعل لتوقيع إتفاقية مفاجئة على قيام و تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، وبلغ إنخراط قطر في المسألة الفلسطينية ذروته في أكتوبر 2012 حين زار أمير قطر غزة، على الرغم من الحصار ووعد بمساعدات ومشاريع للغزويين المتضررين، فأغضب بذلك واشنطن وتل أبيب ورام الله معا.²

وفي مجلس التعاون الخليجي بقيت الدوحة على علاقات دافئة مع طهران حتى إندلاع الثورة السورية، كان يزعج الرياض وأبوظبي، فالجانبان يعانيان توترات منذ زمن بعيد مع جارتهما المخفية وذات الطموحات النووية ومع سياستها الإقليمية العدوانية. ولذلك مثلت موازنة العلاقات مع لاعبين متخاصمين ممارسة مذهلة للسياسة الخارجية المبادرة على الرغم مما رافقها من أخطار ومغامرات. فالمغامرة القطرية

¹ - خالد الحروب، المرجع السابق، ص 04.

² - المرجع نفسه، ص 04.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

بالمعتقد الرامي لوجود فراغ على صعيد قيادة المنطقة حيث يمكنه أن التدخل عكس السلبيات كلها المتعلقة بحجم بلاده على صعيدي الجغرافية والديموغرافيا، في هذا الصدد صمم الدور الجازم لقطر للتعويض عن النقص في النفوذ العربي في المنطقة العربية نفسها، فإن لم تملأ أي من البلدان العربية الكبرى الفراغ الواضح في القيادة في المنطقة، ستنبسط في المحيط العربي تركيا وإيران، وسيحافظ دعم الثورات العربية والجيل الجديد المرافق من قادتها، على تأييد الموجات الإقليمية البارزة هذه ويمنح فضلا كبيرا لقطر - وسيندرج ذلك كله في مخطط القيادة الخاصة بالأمير¹.

- موقف قطر من الثورات العربية:

كانت الثورات العربية إنتفاضات شعبية حقيقية على عقود من الأنظمة التسلطية وقمعها وفسادها والإستغلال للثورة الوطنية، في الوقت الذي أخذ الإنتشار السريع لهذه الثورات ومداهما البعيد على حين غرة فاستقطبت بعدا إقليميا ودوليا، مما صعب المحافظة على الوتيرة السريعة للإنتفاضات، وتصرفت قطر بطريقة مختلفة لقد بدت بلدا متميزا في المنطقة العربية في الترحيب بالإنتفاضات ودعمها بتحفظ ، ويمكن القول إن القيادة القطرية أعارت الربيع العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكد نفوذها وموقعها الإقليمي، حيث كان الرد الفوري لقطر هو نشر ترسانتها الإعلامية، ونشاطها الدبلوماسي، ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري إن طلبته بعض الأطراف كما في ليبيا و سوريا.

فبعد ثورتين سريعتين وقليلتي الكلفة نسبيا في تونس ومصر ونصف نجاح في اليمن، قادت قطر الجهود العربية والإقليمية لدعم الليبيين ثم السوريين ضد نظاميهما. فالقطريون تولوا الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية في 2011، لتصبح بذلك العاصمة القطرية الدوحة المركز الإقليمي الرئيسي للدعم الدبلوماسي واللوجستي للإنتفاضات في ليبيا واليمن وسوريا.

¹ - خالد الحروب، المرجع السابق، ص 04.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وعلى مستوى دولي، نسق القطريون جهودا داخل جامعة الدول العربية للتوصل إلى طلب من الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا، ما سهل إصدار قرار مجلس الأمن سمح لحلف شمالي الأطلسي بالتدخل ضد الراحل معمر القذافي رحمه الله و نظامه بفرض منطقة خطر للطيران.¹

قطر و قناة الجزيرة (الجغرافي - الإعلامية):

إن ما لحقت إليه قطر لم يكن ليتحقق لولا الجهود الضخمة التي بذلتها قناة الجزيرة، التي عرضت قضية جديدة لفهم دور الوسائط الإعلامية الحديثة العابرة للحدود في دعم السياسة الخارجية.

في المقاربات الكلاسيكية يساعد التعبير "جغرافي-سياسي" عادة وصف السياسة بين الأمم، وصيغ التعبير "جغرافي-اقتصادي" لا حقا، فأعرض هنا التعبير "جغرافي-إعلامي" في محاولة لوصف الديناميكيات الأحدث لإستخدام الوسائط الإعلامية المكثفة، العابرة للحدود والعالمية، من بلدان للتعويض عن الجوانب الضعيفة الغائبة، في أوجه القوة " الجغرافية- السياسية" أو الجغرافية- الاقتصادية" الخاصة بهم، ومن منظور "جغرافي- إعلامي" فيمكن تفسيرها بشكل أدق البروز الموازي لتأثير الجزيرة وللسياسة الخارجية لقطر، ولقد حفزت قطر لكي تتجاوز القصور التي يمكن أن يشير إليها تحليل جغرافي-سياسي، ثم مكنت من ذلك لتصبح ببساطة تامة للإعجاب على الصعيد الإستراتيجي.²

لكن قطر ككل الذين سعو وراء قيادة إقليمية في مرحلة ما بعد الربيع العربي لتجد منتقدون كثر لتجد أصابع كثيرة موجهة لها قطر دولة غير ديمقراطية، شكك في قيادة قطر لدعم قلب أنظمة تسلطية في المنطقة، قطر تروج خارجيا لنظام ديمقراطيا تفنقه داخليا، وكذا مسألة المصادقية التي أثرت وبقوة حين فشلت الجزيرة من تغطية الإنتفاضات في البحرين المجاورة الذي كان مدعوما من السعودية التي

¹ - خالد الحروب، المرجع السابق، ص 05.

² - المرجع نفسه، ص ص 05-08.

الفصل الثاني الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

بالنسبة للسعودية المجاورة هي خط أحمر¹. وتدور مجموعة أخرى من الإنتقادات حول تهمة أن قطر تعمل كدمية أمريكية في المنطقة العربية لإستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر، وسياسة الباب المفتوح التي إعتمدها مع إسرائيل، والمفارقة أن الكثير من هذه الإتهامات يكررها مؤيدون للأنظمة المتهاوية في تونس في مصر في اليمن وليبيا وحتى سوريا. لكن الأنظمة الثلاث الأولى هي حليف جيد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أما ليبيا وسورية كانتا تبدل جهود لنيل علاقات قوية مع الأمريكيين، ففي تحليل هذه المعطيات الآن تظهر إختلافات وتقاربات معينة بين السياسة القطرية والسياسة الأمريكية في المنطقة، فالعلاقة الدافئة بين الدوحة وحماس وحزب الله من بين الحرمات الإسلامية الأخرى تمثل مصدر توتر مع واشنطن بالرغم من علاقتهم القوة بها. ويمكن للمرء أن يحدد تاريخيا لبدء الإبتعاد التدريجي لقطر عن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بالحرب على أفغانستان في 2001، وبلغ التوتر ذروته أحيانا. خصوصا بسبب التغطية الناقدة لـ"الجزيرة" لـ"الحرب على الإرهاب" التي شنها جورج دبليو بوش في أفغانستان أولا في العراق 2003. وأتهم مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى آنذاك، بمن فيهم وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد**، "الجزيرة" بأنها لسان حال "القاعدة" وزعيمها أسامة بن لادن.

وإستمرت الإختلافات بين الموقفين الأمريكي والقطري خلال الثورات العربية، فيما كانت قطر توجه ترسانتها الإعلامية وراء الثوار، كانت واشنطن أكثر حذرا على أمل الحفاظ على الوضع القائم بإستثناء تطبيق إصلاحات جدية، وكان التقارب القوي، الوحيد ربما، بين المقاربتين حول الحالة الليبية التي نالت إتفاقا عالميا، ماجعل الموقف القطري-الأمركي المشترك غير مفاجئ².

¹ - محمد عارف محمد عبد، "دور قناة الجزيرة الفضائية في حداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا)"، مذكرة لإستكمال نيل درجة الماجستير في التخطيط و التنمية بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2012، ص ص 90-91.

² - المرجع نفسه، ص 91-92.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وحول الثورة السورية، برزت إختلافات وتقاربات بين الإثنين، مع ميل الميزان أكثر ربما إلى الإختلافات وسنظهر ذلك في الفصل الأخير في دراسة الحالة السورية.

وبعد قول الكثير يجدر الإشارة أن الدور القطري الجازم في المنطقة وربما خارجها لبي مطلباً قديماً لعرب كثيرين بأن مصير المنطقة يجب ألا يترك لقوى أجنبية لتقرر في شأنه، وأن مستقبل الشعب يمكن ويجب أن يكون في يديه ومقرراً وفق المصالح العربية أولاً.¹

ومن هنا يصبح صعود أي لاعب سياسي صلب وجازم يخلق خصوم وأعداء، خصوصاً حين يبدو أن اللاعب الصاعد كان دائماً صغيراً وتحت سيطرة آخرين، لا يصح الأمر بالضرورة بعد الآن نظراً للتناقض الحاد بين السياسة القطرية الخارجية الفاعلة والسياسات غير الفاعلة تقريباً لجاراتها اللواتي تخلفن كثيراً وبخمول مقصود خلال الثورات العربية وبعده في الوقت نفسه.

المطلب الثالث: القوى المحلية العربية.

تعد القوى المحلية للمنطقة العربية صناعة إيرانية سعياً منها لبسط المشروع الإيراني في المنطقة العربية وذلك من أجل خدمة مصالحها العقائدية والفكرية فضلاً عن تعزيز أمنها والحفاظ على نظامها السياسي وهي هنا قد وظفت عدد من القوى العربية من أبرزها:

1- حزب الله اللبناني:

أ- دور حزب الله في المنطقة:

يمثل هذا الحزب أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميه إيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس والنظام السياسي في سوريا، لذلك دعمته إيران دعماً معنوياً وسياسياً وعسكرياً، وقد أصبح تحالف إيران و حزب الله اللبناني يتجاوز سقف السياسة ليصل إلى التحالف المرجعي ليرسم بإطلالة جغرافية وسياسية، ويمكنها من إستهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل إنطلاقاً من مواقع

¹ - محمد عارف محمد عبد، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

حزب الله في جنوب لبنان.¹ حيث يظهر أداء حزب الله في الوضع الداخلي، وابتداءاً من الوضع السوري على الداخل اللبناني فإنه لم يعد خافياً أن الحزب يعمل على تجبيش الشارع اللبناني على قوى 14 آذار* عبر ترويجه وتبنيه للإتهامات السورية ضد "تيار المستقبل" بالوقوف وراء حركة الإحتجاجات في المناطق السورية المجاورة للحدود اللبنانية.

حيث أن الحزب لم يستطع منذ إسقاطه حكومة سعد الحريري المنتخبة شعبياً حتى اليوم، الضغط على خلفائه لتشكيل حكومة جديدة، فإن اتهامات أخرى من داخل "الأكثرية الجديدة" تصفه بأنه يريد "الفراغ السياسي"².

مما بات واضحاً أن حزب الله لا يستطيع أن يحدّ من طلبات حليفه **ميشال عون** المتزايدة بشأن الحصص الحكومية، خوفاً من أن تصبح المعارضة -في حال خرج منها الحليف المسيحي- ذات لون طائفي يقتصر على حزب الله وحركة أمل، ولا هو يقدر على مواجهة حركة أمل التي تتمتع بامتيازات سياسية داخل المؤسسات الرسمية وفي الطائفة الشيعية تفوق حجمها الشعبي والسياسي بكثير، لا لشيء

¹ - اللباد مصطفى، "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، دورية شؤون عربية، العدد (129)، الربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص ص 34-43.

* - **تحالف 14 آذار**، وهو تحالف سياسي يتكون من كبار الأحزاب و الحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق **رفيق الحريري** عام 2005 أو ماسي بثورة الأرز و التي تلقت الدعم من عدد من الدول بالأخص دعمتها فرنسا و أمريكا و السعودية و الأمم المتحدة، وقد أخذ اسمه عن تاريخ الذي أقيمت فيه مظاهر جمعت أكثر من مليون شخص. تتمثل أبرز أهداف التحالف في إقامة محكمة دولية لمحاكمة قتله رئيس الوزراء الراحل **رفيق الحريري** و إلى تطبيق القرار 1559 و إلى قيام دولة لبنانية تعتمد على المؤسسات و القانون و إلى نهضة الإقتصاد الوطني و الابتعاد عن لعبة المحاور الإقليمية. يواجه التحالف معارضة شديدة من طرف **قوى 8 آذار** التي يقودها **حزب الله و التيار الوطني الحر**، كما ترتبط علاقة متوترة جدا مع سوريا و التي يتهمها بتصفية رموزه، و في عام 2010 بدأت علاقات أحزاب مؤسسة للتحالف تتحسن مع سورية، و ذلك زيادة و **وليد جنبلاط و سعد الحريري** لدمشق.

من أبرز قادة تحالف **14 آذار سعد الحريري**، **سمير جعجع** و الرئيس السابق **أمين الجميل**، و كان في هذا التحالف و **وليد جنبلاط**، إلا أنه إنسحب منه معلنا حياده السياسي. ترتبط القوى المشاركة في هذا التحالف بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية و المملكة الأردنية الهاشمية و الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و مع بعض الدول العربية و الخليجية الأخرى

² -مركز الجزيرة للدراسات، "حزب الله في زمن الثورات العربية".

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

سوى خوف الحزب من انفرط عقد الطائفة في الوقت الذي يضيق الخناق على مخالفيه من قيادات سياسية وروحية شيعية معارضة.

ت-موقف حزب الله و الثورات العربية:

أعطى حزب الله قراءة للأحداث المتسارعة التي حدثت في الدول العربية حيث ستظهر على أنها الفرصة التي ستغير المعطيات الجيوستراتيجية في المنطقة العربية لصالحه، فمن ورائه المحور الإيراني- السوري المسمى بـ الممانعة كما ذكرنا سابقا. فالتفسير التلقائي للأحداث كان يتم على قاعدة أن هذه الثورات إنما تضرب ما يسمى "محور الاعتدال" أو ما يراه الحزب محور حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك سيأتي في صالحه وصالح النظام السوري والإيراني مما دفع حزب الله لملاحقة التطورات بدقة.¹

حيث يلتمس البعض موقع قدم حزب الله على خريطة هذا التحول ومدى صلابة الأرض التي يقف عليها، لما راهن البعض الآخر على ان حزب الله بسواعد مقاومة وإنتصاراته، التي آتت أكلها بإنسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان سنة 2000 دون قيد أو شرط و إرجاع جيش الإحتلال في حرب يوليو 2006 على أعقابه دون تحقيق أبرز أهدافه في إسترجاع الجنديين المخطوفين².

وقال محبي المقاومة إن الثورات العربية ستخلق في بلد تتجه فيه "حزب الله" آخر مستدلين بدور الحراك السياسي والديمقراطي اللبناني في ولادة حزب الله، إذا ما إنتقلت عدوى الديمقراطية إلى البلدان الأخرى، لكن غالبية المراهنات على حزب الله الذي أوضح موقفه من الثورات العربية.

لكن انصبت كل مخاوفه على إنعكاسات هذه الثورات المستقبلية على لبنان والمنطقة والقضية الفلسطينية بالرغم من وجود تباين في مواقف حزب الله حول التطورات من بلد إلى آخر فإن هناك شبه

¹ - علي حسين باكير، "تداعيات حزب الله من الثورة السورية، على الرابط: تم التصفح: في 2014/04/16 على: 14:15 pm.

<http://www.soorya-info.com/2012-06-11-21-24-04/2012-06-11-21-25-07/16524-2012-08->

² - قاسم قصير، "هكذا ينظر حزب الله بيقورات و التحركات في سوريا و الوطن العربي". على الرابط.

<http://www.afaknews.com/ar/Default.asp?ContentID=6&menuID=>

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

إجماع لدى قيادي الحزب أن ما يجري في هذه الدول سيكون له تداعيات كبيرة في المستقبل وهو سينعكس إجمالاً لمصلحة قوى المقاومة وهذه المواقف قبل حصول التطورات الأخيرة في سوريا.

ثانياً: حركة حماس الفلسطينية

وجدت هذه الأخيرة جميع الطرق مغلقة أمامها بعد فوزها في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006، ورغم محاولاتها إعادة تقديم مشروعها بصورة معتدلة، ومقبولة من قبل المجتمع الدولي والإقليمي قامت بصياغة خطاب سياسي بعيداً عن شعارات الأيديولوجية التي طغت على فكرها وممارستها سابقاً، إلا أنها تعرضت وحكومتها المشكلة حينذاك إلى مقاطعة دولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن إسرائيل، بسبب الضغط الأمريكي الكبير إزاء التعامل مع حكومة حماس فإن كثيراً من الدول العربية قد تحفظت في تعاملها مع هذه الحكومة، وإندرج بشكل أو بآخر في سياسة المقاطعة الدولية ضدها، وهكذا لم تجد حماس من نافذة سوى تقوية علاقاتها الإستراتيجية مع إيران وسوريا.¹

¹ - خالد الحروب، "محاوّر الإعتدال و الممانعة في المنطقة و مركزية العوامل الخارجية"، شؤون عربية، العدد (132)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص ص 15-16.

المبحث الثالث: مواقف القوى الكبرى من الثورات العربية

إن المواقف الدولية تجاه ما يحصل في المنطقة العربية تتأثر بلا شك بالبيئة الإقليمية، وطبيعة التحالف والمصالح، وتسعى إلى تحقيق قدر معقول من الإستقرار، لما لذلك من أثر على المنطقة العربية وحدوث قدر من التحول في موازين القوى الدولية وعدم إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي، وسوف يظهر ذلك خلال التدرج في مواقف القوى الكبرى، ودور كل منها في المنطقة العربية.

المطلب الأول: دور ومواقف الإتحاد الأوروبي

أ- مواقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية:

تسعى دول الإتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، مما تظهر عدة تباينات في مواقفها من الثورات العربية، والتي بالرغم من إختلافها إلا أنها أكدت في الكثير من تصريحاتها التي إدعت أنها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والإنجليزية، وما جاءت لتؤكد من حقوق الإنسان وقضايا تتعلق بالحرية الديمقراطية.

عند الحديث عن الموقف العام للإتحاد الأوروبي من الثورات العربية لابد لنا أن نتمتع جيدا في منطلقات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ضد المنطقة العربية، خلال العديد من السياسات المصلحية إتجاهها، ونتيجة لذلك ظهر الموقف الأوروبي متذبذب بين الوقوف مع الثوار أو الرؤساء، وما قد يتركه ذلك من ضرر في حال فشل تلك الثورات والتحركات الشعبية في تحقيق أهدافها؟ ومن هنا كانت المواقف الأوروبية بين هذا وذاك وقد وصل التوجس والريبة لما يجري في تونس لدرجة أن فرنسا التي تعتبر إحدى الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية، أن عرضت خدماتها وخبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لـ **بن علي**¹، غير أن نجاح الثورة التونسية والمصرية فرض على أوروبا التأقلم والظروف

¹ - إبراهيم عبد الكريم، خيرى عمر وآخرون، "ثورة 25 يناير المصرية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، نيسان/ أبريل 2011.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الجديدة وأعلن مساندته فيما بعد لإنتفاضة الشعوب العربية وإنخراط فيها بشكل مباشر بالتحديد في ليبيا عندما قاد الحملة العسكرية على ذلك البلد الذي شهد إحتجاجات شعبية أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي بمساعدة حلف شمال الأطلسي؛ وعند إنتصار الثورات الشعبية العربية على النظام الإستبدادي، جاءت ردود الأفعال الدولية تؤكد الرؤية السابقة في إقامة نظام ديمقراطي، فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن رغبة الإتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي، ورؤية واقع جديد لحرية الرأي و إستئصال الفساد وتكريس حكم القانون.¹

أوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية كاترين اشتون في تصريح صحفي لها بأن الإتحاد الأوروبي: " يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس، كما دعا الإتحاد إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس وإستقرار الأوضاع فيها"²

أما فيما يتعلق بدول الإتحاد الأوروبي (فرنسا المملكة المتحدة إيطاليا...)، فمواقفها المعلنة اتجاه الثورة التونسية متماشية وتطلعات الشعب التونسي وطموحاته في الحرية والإستقلال بعد أن كانت في بدايتها كما ذكرنا متخوفة من ذلك الحراك، ومتذرعة بمخاوف تتعلق بما قد تتركه تلك الأزمة من آثار سلبية على أوروبا في إطار حماية مصالحها المهددة بوصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس، وما قد يصاحب ذلك من تهديد للشراكة الغير متكافئة التي عقدتها حكومات الرئيس المخلوع إمتداد عصورها مع أوروبا، وهو ما قد نفاه الإسلاميين بعد وصولهم للسلطة في تونس عندما أوضح راشد الغنوشي³ رئيس

¹ - موقف وزيرة الخارجية الفرنسية بشأن التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة موقف معروف، وانظر حوله وحول خلفيته الأوروبية والغربية: علام منصور: "أربع قراءات للمشهد التونسي"، 2011/1/23م، في الصوت على الرابط:

<http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9>

² - المرجع نفسه.

³ - براء ميكائيل، "أوروبا أمام الثورة الليبية: إتحاد بمواقف متضاربة"، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: www.studies.aljazeera.net

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

حزب النهضة التونسية أن تونس لجميع المتدينين، وأن الحرية فيها ستتاح للرجال والنساء على حد سواء وإن تونس تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية السابقة مع حكومة بن علي.¹

وقد إتسمت المواقف الأوروبية بشأن الإحتجاجات بالخجولة والتي لا تكاد تذكر أما مثيلاتها من الدول العربية والتي تنطلق من مصالحها الإستراتيجية على إعتبار أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ غربية لإمتياز وأن أي تحرك في البحرين ليس كغيرها لأن من شأنه أن يهدد مصالح الدول الكبرى ويضعها في موقع إعادة النظر لوجود طائفة شيعية قادت الحراك و نظرا للقرب الجغرافي لتلك الدولة من إيران التي تتسم علاقات متوترة مع الإتحاد الأوروبي بشأن ما يتعلق منها بالمشروع النووي الإيراني.

فقد وجدت الدول الكبرى ومنها الإتحاد الأوروبي نفسها مضطرة إلى الكيل بمكيالين في علاقاتها ومواقفها مما يجري بالمنطقة العربية، وقد ذهبت الدول الكبرى إلى أبعد من ذلك عندما غضت الطرف عن إرساء مجلس التعاون الخليجي لقوات درع الجزيرة إلى البحرين لقمع التظاهرات الشعبية والوقوف إلى جانب نظام حمد بن عيسى.²

حيث دعت كاترين آشتون الناطقة بإسم الإتحاد الأوروبي السلطات البحرينية لوقف محاكمة المعتقلين المدنيين على ذمة الأحداث التي تشهدها البحرين أمام المحاكم العسكرية، و قالت آشتون في بيان صادر عنها في 31 أوت 2011" الموقف إزاء ذلك يعود إلى طبيعة الثورة التي تم تصويرها للعالم ككل على أنها بتحريك إيراني و تقوم بها طائفة شيعية تسعى لتحقيق مصالح إيران في المنطقة.

من خلال التطرق لمواقف دول الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية يلاحظ أن تلك المواقف إنقسمت إلى قسمين³:

¹ - خليل سامي أيوب، "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، (العدد3565) 2011/12/02 .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>

² - الوكالة الشيعية للأنباء، "البرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين في 2013: والغرب سيمارس الضغط"، موقع التعاون الدولي.
www.bahrain.shafaqna.com/.../25203

³ - خليل سامي أيوب، مرجع سابق.

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الأول: موقف إتسم بالحياد والسلبية والمخجل من الثورات العربية وقد بدأ هذا الموقف واضحا في كل من تونس و مصر والبحرين واليمن، موقف جاء لنتاغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الإتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي لذلك الإتحاد الذي إضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفا إستراتيجيا له من الناحية الإقتصادية والسياسة العسكرية.

الثاني: إتسم بالموقف الحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا ولعل الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا ومما يجري بسوريا حاليا يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار والموقف الأمريكي الأوروبي، ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه عليه الأحداث حاليا من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية والأوروبية في المنطقة العربية، ولعل الدور السوري في لبنان والعلاقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض لها سوريا حاليا من مؤامرة دولية ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية و الحرية للشعب السوري بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري و بالتالي تحقيق أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في المنطقة من إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد.¹

المطلب الثاني: روسيا

أ- الدور الروسي في الثورات العربية:

يثير الدور الروسي في المنطقة العربية - في الفترة الراهنة - العديد من التساؤلات والنقاشات، ذلك أن المواقف الروسية ظهرت وكأنها تبطن العداء والممانعة أو على الأقل عدم الارتياح تجاه الثورات العربية من تطورات ومتغيرات جديدة، مما تميزت بتصريحات المسؤولين الروس بالريبة والحذر والتردد، فبدت غير مفهومة ومستهجنة من طرف غالبية الشعوب العربية، ولم تكن جملة المواقف التي صدرت من

¹ خليل سامي أيوب، المرجع السابق.

الفصل الثاني _____ الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

روسيا مبنية على أسس منهجية أو ضوابط معينة، وإن كانت محددها تتمحور حول مصالح الشركات الروسية أكثر من إرتباطها بمصالح روسيا الوطنية البعيدة المدى، إضافة إلى أنها عكست هواجس الحراك الداخلي في الاتحاد الروسي ومحيطه الحيوي، وما يفرضه الغرب الأوروبي والأطلسي من تحديات على قادة موسكو، لذلك توجهت كل المحادثات عن مؤتمرات أطلسية غربية تقف وراء الثورات والانتفاضات العربية.¹

ب- تحديات الدور الروسي في المنطقة

في حين تدفع العوامل السابقة إلى مزيد من التعاون والتقارب بين روسيا ودول المنطقة، تبرز تحديات عدة للدور الروسي، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دولياً وإقليمياً وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر ناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة.

أن السياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية كما كان الحال في فترة الرئيس الأسبق بورييس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتي ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. ورغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة.²

¹ - عمر كوش، "تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من الثورات الربيع العربي"، الإقتصادية الرقمية، (العدد 6542)، 2011/09/09، http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html

² - نورهان الشيخ، التحديات والقيود: "حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، المركز العربي لبحوث و الدراسات، 2014/04/16، <http://www.acrseg.org/3684>

الفصل الثاني — الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

لقد أكد الرئيس بوتين ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تتوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلية متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي، ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة...".

وقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 حرص واشنطن أيضاً على عدم التصعيد مع موسكو حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي. وهو ما تأكد مرة أخرى خلال الأزمة السورية وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التي توعدت بها دمشق لتؤكد أنه ليس فقط روسيا الحريصة على عدم التصعيد، وأن واشنطن لا تقل حرصاً على ذلك من موسكو، وأن العلاقة بينهما تنتقل إلى ندية حقيقية وتوازن فعال.¹

ولا شك في أن جملة الاعتبارات التي تتحكم بالمواقف الروسية تجاه ما تحمله الثورات العربية من متغيرات، تشير إلى أن القيادة الروسية الحاكمة تفضل الاستقرار في المنطقة العربية، والركون إلى الاستثمار الذي تقدمه تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية المتقدمة، على الرغم من الإشارات الخجولة إلى مطالب الشعوب المحقة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي

¹ - نورهان الشيخ، المرجع السابق.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

بالانتفاضات والثورات التي عصفت بالأنظمة العربية منذ (ديسمبر) 2010، وأفضت إلى تغيير الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، وما زالت رياحها تجتاح اليمن وسورية.¹

ب- المواقف الروسية من الثورات العربية:

يظهر الموقف الروسي بما حدث في تونس من ثورة وتغييرات لم يلقَ الاهتمام الكافي من طرف الساسة الروس، وكذلك الأمر بالنسبة لأحداث البحرين، أما تجاه الأزمة وتداعياتها في اليمن، فأعربت روسيا عن تخوفها من سير الأحداث، بحجة أن المعارضة اليمنية "مسلحة"، وتضم "عناصر إرهابية"، وكشفت تصريحات المسؤولين الروس عن تحفظات جوهرية حيال الثورة اليمنية وطبيعة الصراع القائم حول السلطة.

في حين أن المتغيرات التي طاولت كلا من مصر وليبيا وسورية نالت اهتماما أكبر من طرف روسيا، إذ مع بداية الثورة المصرية أطلق الساسة الروس تصريحات حذرة، تعبر عن عدم رضى وانتقاد ما يجري من حراك احتجاجي، وعن الخشية مما تحمله الثورة من متغيرات، فاتهموا شركة "جوجل" بتحريض الشعب المصري على الثورة ضد النظام المصري السابق.²

وكان المفترض أن تشكل الثورة المصرية وإسقاط نظام حسني مبارك فرصة للنظام الروسي، كي يعيد ترتيب علاقته مع الشعب المصري، ومع النظام، وأن يساهم في المساعدة على ولادة نظام جديد يفتقر عن النظام السابق، الذي لم يكن تربطه بموسكو أية علاقات مميزة، ووضع كل أوراقه بيد الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن القادة الروس ظنوا أن نظام حسني مبارك السابق باق رغم كل شيء. فلم يقطع الرئيس

¹ - عمر كوش، مرجع سابق.

² - خالد ممدوح العزي، "العلاقات الروسية الأمريكية: توتر العلاقات بعد الربيع العربي".

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

الروسي ديمتري ميدفيديف اتصالاته* مع مبارك. بل وانتقدت كذلك دعوة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة حسني مبارك للتحدي عن السلطة. ثم ما لبثت السلطات الروسية وأن غيرت موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الإعلان الروسي عن دعم الثورة متأخرا وغير واضح المعالم، ولم يتجسد في خطوات معينة.¹

أما المواقف الروسية حيال الثورة في ليبيا فكانت ممانعة بدورها حيال المتغيرات الجديدة، وأعلنت روسيا في أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا؛ نظرا لخشيتها من أن أي تدخل عسكري في ليبيا، سيدخلها في حرب الأهلية، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرضه عقوبات على نظام القذافي، وامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع منه، نظرا للإجماع الدولي ولكونه جاء تحت مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين. ثم اضطرت لاحقا لإعلان التزامها به، ولم تقطع علاقاتها مع القذافي، مقابل انتقاد معارضيه والتشكيك بقدراتهم ونواياهم. وقد تلقى الرئيس ميدفيديف انتقادات حادة من طرف رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، لعدم استخدامه حق النقض (الفيتو) لمنع صدور القرار الدولي، حيث اعتبر بوتين القرار "معيبا وخاسرا"، و"يذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة"، بل واعتبر عمليات الناتو "حربا صليبية بالفعل"².

كما انتقدت القرار أوساطا برلمانية وإعلامية روسية عديدة، الأمر الذي جعل وزير الخارجية الروسي ميدفيديف يطالب بتنفيذ "نص القرار وروحه، وليس حسب التفسير العشوائي الذي قدمته بعض الدول"، ثم اعتبر عمليات حلف الناتو "تدخلا سافرا في شؤون ليبيا".

* حيث أرسل إليه مبعوثه الخاص للتعبير عن دعمه له قبل يومين من تنحيه عن السلطة، وانتقدت روسيا دعوة الرئيس الأمريكي الرئيس السابق حسني مبارك للتحدي فورا.

¹ - خالد ممدوح العزي، المرجع السابق.

² - حمزة عماد الدين موسى، "الموقف الروسي ضد الثورات العربية في ليبيا و سوريا"، <http://islamselect.net/mat/94720>

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وحاولت روسيا القيام بمبادرات ووساطات ما بين القذافي والمجلس الانتقالي الليبي، لكنها لم تنجح، ولم تلاق أي قبول من طرف الثوار، وبالتالي لم تتمكن الدبلوماسية الروسية من العودة إلى المسرح الليبي.¹ واضطرت في نهاية الأمر إلى تغيير موقفها بعد دخول قوات ثورة 17 شباط (فبراير) العاصمة طرابلس، فاعترفت بالمجلس الانتقالي، وكالعادة جاء اعترافها بالمتغيرات الجديدة متأخرا.

وهو أمر لن يساعد روسيا على لعب دور مهم في المنطقة العربية، حسبما تسعى إليه، سواء من البوابة السورية أو من بوابة الصراع العربي الإسرائيلي وسواها.

ولم يتغير الدور الروسي في الأزمة السورية كثيرا، على الرغم من أن موسكو تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع النظام السوري، وتتحدث عن عدم سماحها لتكرار النموذج الليبي، مع أن روسيا تعي تماما أن سورية ليست ليبيا، وأن المعارضة السورية ترفض أي تدخل عسكري أجنبي في الأزمة السورية، لكن السياسة الروس يتحدثون عن ضرورة الإصلاح، وعن الخطوات الإصلاحية وعن الحوار، ولا يتحدثون عن الدماء السورية التي تسيل في كل يوم، بل يريدون تصحيح خطأهم بالموافقة على القرار الدولي بشأن التدخل في ليبيا من خلال التهديد بعدم تمرير قرار في مجلس الأمن حيال الوضع في سورية، وأنهم لن يكرروا الغلطة ذاتها بخصوص سورية، فيما يرى المحتجون السوريون أن موقف روسيا ومعها الصين وبعض الدول يدعم النظام السوري، ويؤمن له الغطاء الدولي للاستمرار في الحل الأمني، وتبرير قتل وقمع المحتجين السلميين.²

وفي كل الحالات جاءت المواقف الروسية مغايرة لما تحمله الثورات والانتفاضات العربية من متغيرات وتطورات، لذلك فإن الدور الروسي في المنطقة العربية في المرحلة الراهنة يثير مشاعر الغضب والسخط في الشارع العربي، وخصوصا لدى جمهور المحتجين الذين أحرقوا الأعلام الروسية في تظاهراتهم في سابقة لم تسجل من قبل، وأدانوا الموقف الروسية الداعمة للأنظمة الاستبدادية.

¹ - حمزة عماد الدين موسى، المرجع السابق.

² - المرجع نفسه.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

تعتبر ردات الفعل والانتقادات العربية للدور الروسي في المنطقة العربية عن فشل السياسة الخارجية الروسية، وعن شرخ كبير في علاقة الشعوب مع المواقف التاريخية للاتحاد السوفيتي السابق الذي حملت تراثه روسيا. ويبدو أن المواقف الروسية ما زالت تستند إلى إرث مرحلة الحرب الباردة، وما يتمخض عنها من ردات فعل ضد المواقف الأوروبية والأطلسية، إلى جانب التخوف مما يمكن أن تقدمه التغييرات الجارية في بعض البلدان العربية من مساحات نفوذ للغرب الأوروبي والأطلسي. لكن ذلك لا يبهر تجاهل مطالب الثورات والانتفاضات بالحرية والكرامة والديمقراطية، وتحسين الأوضاع والأحوال المعيشية للشعوب العربية.¹

والواقع هو أن دوافع وحيثيات الدور الروسي، ترجع إلى أمور عدة، منها يرجع إلى تخوف روسيا من تأثير الوضع الداخلي في اتحادها من رياح التغيير الديمقراطي التي تجتاح المنطقة العربية، ومن إرهابات على مستقبل دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول الحليفة لها مثل: أذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان وبيلاروسيا.

ومن الطبيعي أن تثير مواقف موسكو انتقادات حادة في البلدان العربية، لكن ما يهم القادة الروس هي المصالح الاقتصادية، وجرده حسابات الريج والخسارة، إذ يرون أن العقوبات الغربية على إيران جعلتهم يخسرون ما يقارب الثلاثة عشر مليارا من الدولارات، وخسارة أكثر من أربعة مليارات في ليبيا، كانت مبرمة في عقود معها كثمن أسلحة، إلى جانب مشاريع في مجال الطاقة والبنى التحتية، حيث طلبت ليبيا إبان حكم القذافي أسلحة بقيمة ملياري دولار للدفاع الجوي ودبابات قتالية وطائرات. وعليه أعلن "سيرجاي شيميزوف" مدير عام شركة التقنيات الروسية، أن الأزمة في ليبيا أفضت إلى تقلص أرباح روسيا بما يعادل أربعة مليارات دولار. ولا شك في أن ليبيا كانت تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمصالح الروسية؛ نظرا لتنوع الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجالات عديدة، وخاصة في مجال الطاقة

¹ - عمر كوش، مرجع سابق.

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

والسلاح. حيث تتوقع شركة "تات نفط" الروسية، أن خسائرها في ليبيا قد تتراوح بين 240 و 260 مليون دولار، بعد سقوط نظام القذافي، وفي حال عدم التزام القادة الجدد في ليبيا بالعقود السابقة مع ليبيا.¹

أما في مجال تجارة السلاح، فقد وقّعت ليبيا في عام 2008 عقوداً، وصلت قيمتها التقديرية إلى ملياري دولار مع روسيا لتوريد أسلحة وقطع غيار للأسلحة الروسية الصنع، حيث تمثل الأسلحة والمعدات الروسية نسبة 90 في المائة من أسلحة ومعدات القوات الليبية.

ولا شك في أن المصالح الروسية في سورية كبيرة ومهمة بالنسبة إلى روسيا، حيث تقدر مبيعات الأسلحة إلى سورية بمليارات عدة من الدولارات. يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، حيث جرى توقيع أربع اتفاقيات في 25 جانفي عام 2005، تختص بالتعاون في مجالي النفط والغاز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية. إلى جانب تعهد روسيا بتقديم الدعم لسورية عسكرياً والوقوف إلى جانبها سياسياً.² وتبدو حيثيات وحساب المصالح الروسية راجحة في تحديد طبيعة الدور الروسي، وهو أمر ينطبق على سائر الدول الغربية والأطلسية وسواها، إلا أنها في الحالة الروسية تمتلك أهمية قصوى ومتشابكة مع عوامل داخلية وخارجية، خاصة وأن روسيا تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحسين علاقاتها مع عدد من الدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي، فضلاً عن علاقاتها وتعاونها العسكري والتقني مع إسرائيل، وبالتالي صار لها مصالح تتأثر بالمتغيرات الجارية في المنطقة العربية، لذلك باتت تعتبر أن الاستقرار هو الضمانة الأساسية للمصالح الروسية، بصرف النظر عن ممارسات الأنظمة وعن مطالب الشعوب، فراحت تؤكد مبدأ رفض التدخل الخارجي في الأوضاع الداخلية العربية، وترك الشعوب وحيدة في معركتها مع قمع الأنظمة.

¹ - عمر كوش، المرجع السابق.

² - وليد عبد الحفي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، مركز الجزيرة للدراسات، 03/04/2012، ص ص 05-06.
<http://studies.aljazeera.net>

الفصل الثاني ————— الثورات العربية وتحدياتها الإقليمية والدولية

وأيا كانت مبررات ودوافع الموقف الروسي من الثورات والانتفاضات العربية، فإنه سيؤثر على مستقبل العلاقات الروسية العربية، خاصة وأن نجاح ثوار ليبيا في إسقاط نظام القذافي سيقدم درساً للروس وسواهم بأن التغيير قادم، وقد يأخذ وقتاً، لكن في نهاية الأمر ستكون للشعوب العربية كلمتها الفاصلة، وقد تندم موسكو على مواقفها في وقت لا ينفع فيه الندم.¹

وبالمقابل تطمح روسيا لموقع في النظام الدولي يفوق مقدراتها القومية وقد وجدت أن الثورات العربية قد تنتج تغييرات جيوسياسية في الإقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي في عهد أوباما، فأنتجت تحفظات ومواقف مناوئة لحصول التغيير في ليبيا، و بفاعلية أكبر في سورية، إلى حد جعلها أبرز اللاعبين المؤثرين في الحالة السورية.

ترى روسيا دورها في الشرق الأوسط من المنظور الإستراتيجي الأمني نظراً لغيابها في المنطقة الجيو إقتصادية، و عليه تستطيع في المدى المنظور بحكم الإنكفاء الأمريكي تعزيز حضورها ودورها من دون أن يتسم هذا الحضور بالقدرة على الإستدامة، لمحدودية المقدرات القومية الروسية، و التي تمكن روسيا من حضور أكبر أمام الولايات المتحدة و لكن في ساحات جغرافية أخرى.²

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، "التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية"، مرجع سابق، ص 28.

² - المرجع نفسه، ص 29.

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية.

أ- دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة:

إن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية إتمت بالإختلاف تجاه أنظمة المنطقة، فلم يكن هناك أي مجال للخطأ، وفي مقدمتها إيران ووصول الإسلاميين لسدة الحكم في نوفمبر 1979، المعادين بشدة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجلى أثناء الحرب الباردة، لذا في فترة الثمانينات أفتعت الولايات المتحدة بضرورة الإستقرار الداخلي لأنظمة بعينها، إنطلاقاً من السعودية كشريك لها في المنطقة، وهو ما حذى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الأنظمة القائمة، وتضييق الخناق على المعارضة بتبني السياسة الأمريكية تجاه المنطقة؛ بمبدأ قوامه الضغط من أجل إرساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كفلسفة ومبدأ عام، وباطنه تأمين حاجاتها من النفط ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، حتى بعد 1991 لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية.

ب- الموقف الأمريكي من الثورات العربية:

على الأرجح أن ما حدث في المنطقة العربية قد فاجأ الإدارة الأمريكية كغيرها من القوى العظمى وأربك حساباتها، فالولايات المتحدة ترى أن مصلحتها لا تتمثل فقط في إستمرارية الإستقرار، بل ما يهمها هو الحفاظ على إتفاقية السلام مع إسرائيل بالنسبة للوضع المصري، والعمل على مكافحة الإرهاب والحد من الإنتشار النووي وربما ذلك هو المحدد الذي غلب على الموقف الأمريكي في الحرص الكامل على الإبتعاد عن توصيف ما حدث؛ حيث يعني ذلك عدم إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالأمر الذي يدفع بعض القوى والمنظمات الدولية أو الإقليمية لإتباع الموقف الأمريكي وهو ما قد يضعف أي حكومة.¹

¹ - شيماء منير، "أبعاد ومواقف القوى الدولية من ثورة 30 يونيو"، المصدر ملف الأهرام الإستراتيجي (الأهرام الرقمي) أغسطس/2013/01.

كما أن عدم حسم الإدارة الأمريكية لموقفها بصورة نهائية، بدأ وأنه مقصود لكي تحتفظ واشنطن ببعض أوراق الضغط بيدها، إلى جانب النفوذ السياسي كأداة ضغط للولايات المتحدة بوصفها القطب الدولي الأهم على الساحة الدولية، فإن هناك أدوات أخرى تمتلكها أمريكا، ومن هذه الأدوات التي تمتلكها هو توظيفها المساعدات الدولية، "فمصر لديها أزمة إقتصادية حقيقية للخروج بنجاح من هذه الأزمة، تحتاج مصر إلى التمويل الخارجي في شكل مساعدات رسمية وإستثمار خاص، وعلى الرغم وأن المساعدات صغيرة لدرجة أنها لا تصنع فارقا حقيقيا في مجريات الأحداث في مصر، إلا أن نظرة الإطار العام الدولي لمجريات الأوضاع، لا شك سيكون ذا أثر فيها يتعلق بالقروض والإستثمارات المطلوبة للإقتصاد المصري".¹

مع الخلاف المتوقع مما حدث في ليبيا ومصر لتحقيق الإستقرار في المنطقة، إلا أن إنتقال الثورات من نظام إلى آخر في الدول العربية بدءا من تونس مرورا بمصر وليبيا، ومع تصاعد التخوف من صعود المتشددين؛ قامت الولايات المتحدة في التخطيط في السياسة التي يجب أن تتبناها مع الثورات العربية فقررت في البداية إنتهاج نهج ذي مسارين يقوم على أساس تقديم الدعم للزعيم المطلوب سقوطه، وإتخاذ المتطلبات اللازمة لتأمينه، مع الوعود لبداية الإصلاحات وتمهيدا لتحقيق الديمقراطية وهو ما لم يحدث في مصر وتم سقوط نظام مبارك؛ ومع غليان الشارع العربي حدث تحول في الموقف الأمريكي بتصريح أوباما " مصالح أمريكا ليست معادية لآمال للشعب"²، وهو ما يمثل تحولا جذريا في المواقف والإستعداد لتحميل بعض المخاطر في فقدان المزايا الأمنية على المدى القصير، لصالح تشجيعها و ضمانها على المدى البعيد.

وبالنظر إلى أحداث العامة المنصرمة يوجد تغير في سياستها الخارجية على أساس إعتبار الإنسانية، ومن ثم إتباع مبدأ ويلسون، ولكن بنجاح عملية الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا سنة 2011، والإطاحة بنظام

¹ - شيماء منير، المرجع السابق.

² - نسرين جاويش، "الولسومية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية: نيكولا جيفسديف-راي تاكيه"،

القذافي بدون خسائر ضخمة، وكذا بدون تمزق خطير في علاقاتها مع غيرها من القوى، وهذا ما يدفعنا للتساؤل هل ما يريده أوباما هو الانتقال إلى مابعد الواقعية والمفاضلة بين إتباع المثل الأمريكية؟ أو تأمين مصالحها؟

الولايات المتحدة و الثورة المصرية:

تكتسب مصر أهمية إستراتيجية كبيرة لدى الإدارة الأمريكية، وذلك لإعتبارات خاصة بالمصالح الأمريكية ذاتها، أو بمصالح الكيان الصهيوني كما ذكرت في المستهل؛ فالنسبة للمصالح الأمريكية المباشرة فإن مصر تعد بؤرة حيوية هامة في الإستراتيجية الأمريكية إنطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي، على إعتبار وجود قناة السويس بها، فضلاً عن أن مصر أحد الدول الهامة المطلّة على البحر الأحمر، والذي لطالما لعب دوراً هاماً في الصراعات الدولية قديماً وحديثاً، هذا من ناحية وناحية ثانية، فإن النقل النسبي لمصر في إطار ماكان يعرف بالنظام الإقليمي العربي كان محل إهتمام واشنطن التي عملت على تحجيم هذا الدور بصورة كبيرة منذ عهد جمال عبد الناصر، أو إحتواء النظام المصري وتطويعه لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية كما حدق أباان عهد السادات ومبارك.

أما بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية غير المباشرة والمرتبطة بإسرائيل فهي تتبع من أمرين أساسيين¹:

1- الجوار الجغرافي بين مصر وإسرائيل ومن ثم فإن إسرائيل تهتم دائماً بوجود نظام مصري لا يهدد مصالحها القومية، بل أكثر من ذلك فهي ترغب في إيجاد نظام لا يقف عائقاً أمام ممارساتها بحق فلسطين، بل إمكانية دعمه لهذه الممارسات حتى لو بصورة ضمنية.

¹ - بدر حسن شافعي، "الولايات المتحدة و الثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل" على الرابط: 2014/04/20.

2- معاهدة كامب ديفيد و لبنود الواردة فيها خاصة بتأمين إسرائيل، ووجود قوات دولية وأمريكية في

المنطقة العازلة تضمن إمكانية تدخلها في صحراء سيناء، فضلا عن تصدير الغاز لثقل أبيب

بأثمان زهيدة.

هذه الأهمية الإستراتيجية لمصر زادت من وجهة نظر واشنطن بعد إندلاع الثورة لعدة أسباب أبرزها:

1- عنصر المفاجأة التي هزت ليس فقط مبارك بإعتباره رأس النظام والرجل الذي ينفذ الأجندة الأمريكية

بكل حذافيرها، بل وحلفاؤه أيضا سواء كان نجله جمال مبارك، أو حتى عمر سليمان.

2- الخوف من الإنتقال إلى دول أخرى من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي تمارس

القمع و القهر ضد شعوبها.

3- الخوف من وصول طرف آخر للحكم في مصر ليس للإدارة الأمريكية سيطرة عليه.

وبالتالي وجدت واشنطن نفسها في مأزق حقيقي في ظل عنصر المفاجأة من ناحية، ومن حيث الإختيار بين

الإنحياز لهذه النظم غير الشرعية من ناحية أخرى، أو الأنحياز للإرادة الشعبية التي قد لا تعترف بالهيمنة

الأمريكية مستقبلا، وهذا ما انعكس على السلوك الأمريكي تجاه الثورة المصرية والذي تميز بأمرين¹:

الأول: تأخر الرد إنتظارا لما ستسفر عنه مجريات الأمور .

الثاني: تذبذب الموقف مابين تأييد النظام، وتأييد الثورة، والمطالبة ببقاء النظام مع إدخال بعض الإصلاحات

الإرضائية لهؤلاء، وما بين رحيل النظام وإحداث حالة من الإنتقال السلمي للسلطة، وحتى هذا الخيار شهد

تذبذبا أيضا.

¹ - بدر حسن شافعي، المرجع السابق.

المطلب الرابع: الصين

دور الصين في المنطقة العربية:

تمثل الصين أول شريك تجاري لروسيا فقد أشار فلاديمير بوتين لوجود مصالح إقتصادية مشتركة، فوجد الصين تسير على مبدأ تكريس السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي، وضرورة إعتدال التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، وهو ما أكدته قمة دول البريكس في الهند في أواخر مارس 2012، ولا شك أن إستقرار هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية سيضعف من الإختلال الكبير في موازين القوة العسكرية التي تعد مختلفة لصالح الولايات المتحدة التي تبلغ نفقاتها العسكرية.¹

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الصينية في المنطقة حيث إرتفعت نسبة التبادل بينها وبين العديد من الدول، مما يخلق تصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأبرزها على المستوى الإستراتيجي رفضهما التفرد الأمريكي وسعيها لعالم متعدد الأقطاب، فالكل يصر على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية وخاصة في الشرق الأوسط، وقد شكلت الثورات العربية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه والذي يتضمن كذلك ضرورة القبول بالتعامل مع الدولتين روسيا والصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي القبول الأمريكي لهما بلعب دور الشريك لا التابع.²

فموقف الصين أقل رسوخا من المواقف الأخرى بسبب طبيعة إستراتيجية تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام. غير أن بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن إستمرار الموقف الحالي أمرا ليس هينا؛ ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل موردا مهما لها في المصادر

¹ وليد عبد الحفي، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 03 أبريل/نيسان 2012، ص ص 03-04.

² - المرجع نفسه، ص ص 04-05.

النفطية، ورغم أن السعودية تمثل المورد الأول للصين، لكن الحساب الإستراتيجي الصيني يقوم على أساس أن أية أزمة حادة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد تجعل من السعودية طرفاً لا يؤمن جانبه.¹

وكذلك مشكلة إستثمار الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات المسلمة في الصين في سينكيانج قد يجعل الصين أقل ترحيباً بنجاح الحركات الإسلامية فيما يسمى بالربيع العربي في تولي السلطة في الشرق الأوسط، ولم يظهر موقف الصين اتجاه الثورات العربية إلا من خلال زيارة الرئيس المصري محمد مرسي الذي مثل التيار الإسلامي، تخوفاً من أن يكون هناك قواعد إرتكاز تحرك تلك الأقليات مستقبلاً، إضافة إلى أن التغيير في الموقف الصيني قد يخلق إرتباكاً للعلاقات الصينية-الروسية التي تزداد تماسكاً وتستند لقواعد مشتركة.

شغلت التغييرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية إهتمام الأكاديميين، ودوائر صنع القرار الصيني، خاصة بعد نجاح ثورات الربيع العربي في كل من: تونس، مصر، ليبيا، واليمن، فضلاً عن الدور الصيني في الحالة السورية الراهنة.²

حيث سعت لتطوير دبلوماسيتها إزاء التغييرات الراهنة والتركيز على المستقبل، وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ السياسي للصين.

ويرى مهندسوا السياسة الخارجية الصينية أن التوازن السياسي في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي يتخذ ثلاثة أشكال هي كالاتي³:

¹ - وليد عبد الحفي، المرجع السابق، ص ص 05، 09.

² - عزت شحرور، "الصين و الشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة العربية، 11/حزيران/2012.

³ - نادية حلمي، "التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد196)، 2011، ص ص 13-14.

أولاً- الصراع بين التيارات الدينية والعلمانية في الشرق الأوسط: والذي ينعكس بوضوح في عملية الانتقال السياسي داخل المنطقة، وصعود القوى والتيارات الإسلامية في نهاية المطاف إلى سدة الحكم في عدد من بلدان الثورات العربية.

ثانياً- التناقضات الطائفية في منطقة الشرق الأوسط: فاللعبة الطائفية خاصة بين السنة والشيعة أصبحت تتركز بشكل متزايد في الوضع المتغير في الشرق الأوسط. وأشار الباحثون الصينيون إلى احتمال نشوب نزاع طائفي في المنطقة، سيكون له تأثيرات على الأدوار الإقليمية خاصة في ظل حالة المنافسة على ذلك بين السعودية وإيران.

ثالثاً- الصراع بين عدد من البلدان المتنافسة في المنطقة على النفوذ الجيوسياسي¹:

إن استخدام المال وغيره من الوسائل لممارسة النفوذ على البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية وكذلك لدعم المعارضة في الأزمة السورية. وفي هذا الإطار تبرز قطر وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي يرى الباحثون الصينيون أن دورها سيكون مؤثراً، وقد تصبح القوة المهيمنة في المنطقة مستقبلياً.

¹ - عزت شحرور، مرجع سابق.

المبحث الأول: موقع وأهمية سوريا في المنطقة

تعتبر سوريا واحدة من أغنى بلاد العالم بالحاضرات والتاريخ، والشواهد كثيرة ومتنوعة؛ حيث تعتبر متحف كبير يحتوي مواقع أثرية وتاريخية تتعلق بأكثر من 20 عهدا مختلفا من الحضارة الإنسانية، وتقع في بيئة حضارية تشكل القلب مما يعرف بالعالم القديم، بما أنها سادت حضارات* متعددة ولها تاريخ متشابك في المنطقة. كانت تحتل مكانا مهما على امتداد التجارة التي كانت تتعمق إلى الصين وتنتهي عند مشارف البحر الأبيض المتوسط لتواصل الرحلة برا إلى أوروبا عبر تركيا و/ أو بحرا عبر موانئ سوريا وأرضها وبلاد الشام، كانت تجيء القوافل العربية من جنوب الجزيرة وشمالها، كما أن سوريا جزء من العالم الذي اكتشفت فيه الكتابة لأول مرة.¹

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية.

الموقع: تقع الجمهورية العربية السورية في الجزء الغربي لقارة آسيا شرق البحر الأبيض المتوسط، ويحدها لبنان وفلسطين والبحر المتوسط غربا والأردن جنوبا وتركيا شمالا والعراق شرقا.

حدود الدولة الكلية: 200253 كلم² منها 605 كلم مع العراق و76 كلم مع فلسطين المحتلة 275 كلم مع الأردن، 375 مع لبنان، و822 كلم مع تركيا، طول الشريط الساحلي 193 كلم.

*- تعاقب على سوريا الكثير من الشعوب: السومريون والفينيقيون والعموريون، والفرس والإغريق والسلجوقيون والبطالمة والرومان والعرب والبيزنطيون، ثم كان الفتح العربي والإسلامي حيث تعاقب على حكم سوريا الأمويون والعباسيون والطولونيون والإخشيديون والفاطميون. ثم تعرضت سوريا لحمات الإفرنج المتعددة في العهود السلجوقية والأتابيكية والنورية والأيوبية والمملوكية، إضافة إلى غزوات المغول والتتار، ثم دخلها الأتراك العثمانيون وبقوا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم وقعت سوريا في قبضة الفرنسيين، وأخيرا حصلت على استقلالها في 17 أبريل 1946 ثم انضمت إلى جامعة الدول العربية في العالم نفسه.

¹ - نبيل موسى الجبالي، جغرافية الوطن العربي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 126.

المساحة: الإجمالية للجمهورية العربية السورية 185180 كلم² و مساحة الأرض 184050 كلم².

المناخ: حار وجاف صيفا في معظم مناطق البلاد، في المناطق الساحلية حار، ورطب ومعتدل في المرتفعات، أما شتاء فبارد و ماطر مع تساقط الثلوج على بعض المرتفعات.

التبوغرافية: سطحها عبارة عن هضبة تغلب عليها الصحاري والسهوب الرعوية، أهمها سهول ساحلية وهي شريط ساحلي ضيق يطل على البحر المتوسط.¹

الموقع: تقع الجمهورية العربية السورية بين درجتي عرض 33_38 شمال خط الاستواء.

الحدود: تشغل سوريا القسم الشمالي من بلاد الشام، وتبلغ مساحتها 185180 كلم² ما عدا لواء إسكندرون ومساحتها 5000 كلم²، أما طول حدودها فيبلغ 2413 كلم، يحد سوريا من الغرب البحر الأبيض المتوسط ولبنان وفلسطين، ومن الشرق العراق، ومن الشمال تركيا، ومن الجنوب الأردن.

أ- الملامح الطبيعية:

يمكن تقسيم سوريا العربية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق المنطقة الساحلية محصورة بين الجبال والبحر، المنطقة الجبلية و التي تضم الجبال و المرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية للبحر الأبيض المتوسط.²

- المنطقة الداخلية: أو منطقة السهول وتضم سهول دمشق وحمص وحلب وحمات والحسكة وذرعة.

- منطقة البادية: وهي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على حدود الأردن والعراق.

¹ - نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص 121.

² - المرجع نفسه، ص 122.

ب- حدود الجوار السوري:

- الحدود السورية-العراقية:

وضعت أسس الحدود سوريا-العراقية بادئ ذي بدء في اتفاقية سان ريمو، ورسمت حسب الاتفاق المعروف باتفاق ليشمان بين بيرسي كوكس وفيصل. وكانت تسير من مصب خابور الدجلة مسابرة لنهر دجلة حتى شمال سنجار، ثم ترسم الحدود خطا مستقيما ذا اتجاه جنوبي غربي ينصف جبل سنجار وينتهي عند البوكمال، والمقسم الأخير من خط الحدود وهو الذي تغير فيما بعد لصالح العراق، ولقد أقر خط الحدود السورية-العراقية الحالي عام 1932.

- الحدود السورية-الأردنية:

الحدود السورية-الأردنية هي الحدود الوحيدة التي بقيت كما رسمتها معاهدة سان ريمو، وثبتت في بروتوكول الحدود الموقع في 31 تشرين الأول 1931 وتمتد عبر البادية من التنف شرقا إلى الحمة بطول 365 كم.

- الحدود السورية-ال فلسطينية:

تشكل الحدود السورية مع فلسطين أقصر حدود لسورية مع قطر مجاور إذ لا يتجاوز طولها 70 كم فقط، لكنها رغم ذلك كانت مجالا لصراع وتنافس ومساومات لصالح الصهيونية العالمية على حساب الأمة العربية وأراضيها.¹

وبعد مناقشات ومفاوضات فرنسية-إنجليزية في مؤتمر سان ريمو حول الحدود السورية-ال فلسطينية انبثقت اتفاقية 23 كانون الأول 1920، التي أصبحت بموجبها منطقة الحولو والجليل الأعلى

¹ - نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص 123.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

ضمن فلسطين، وتغير خط الحدود، وأصبح يسير بشكل خط مستقيم ذي اتجاه شمالي-جنوبي يخترق بحيرة طبريا من منتصفها حتى سمخ التي أتفق على أن تكون محطة مشتركة للطرفين.

وهكذا أصبحت الحدود بين سوريا وفلسطين ممتدة بين بانياس وسمخ، وتمت المصادقة على هذه الحدود الجديدة في 23 شباط 1922.

ويمكن اعتبار عام 1949 عام إعلان الهدنة السورية-الإسرائيلية بدء المرحلة الثانية في القضية الفلسطينية بشكل عام. وبالنسبة للحدود السورية-الفلسطينية بشكل خاص، إذ تغيرت الحدود عام 1926 تغيرا طفيفا، فدخل قسم صغير من جنوب بانياس، وكذلك مساحات صغيرة من سهل الحولة الشرقي وجنوب شرق طبريا مع منطقة ولسان الحمة ضمن الأراضي السورية، واعتبرت مناطق منزوعة السلاح، وعاد خط الحدود فتقدم من جديد زاحفا باتجاه الأراضي السورية 04/06/1967، عندما أحتل الصهاينة منطقة الجولان تنفيذًا للمخطط التوسعي-الاستعماري الذي رسموه لاحتلال أجزاء من الوطن العربي، ولازال محتلا باستثناء جيوب صغيرة أعيدت لسوريا بعد حرب عام 1973.¹

- الحدود السورية-اللبنانية:

تبدأ الحدود السورية اللبانية من ضفة الحاصباني وترتقي جبال حرمون ثم تقطع وادي البقاع إلى سهل عكار عند قرية العريضة شمال طرابلس و يبلغ طول هذه الحدود 359 كلم.

- الحدود السورية-التركية:

تغيرت هذه الحدود لصالح تركيا بدا من عام 1920 ثم عام 1921 و أخيرا عام 1939 حيث سلخ لواء الأسكندرون.

¹ - نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص124.

الإسكندرون مدينة في شمال غرب لواء إسكندرونة، وهو مقاطعة سوريا تم ضمها إلى تركيا عام 1939، إلا ان سوريا لم تعترف بذلك، تقع الإسكندرونة في رأس خليج إسكندرون على البحر المتوسط وهي أهم الموانئ في تركيا اليوم.

تعتبر المدينة مركزا تجاريا ويستخدم ميناؤها لتصدير النفط القادم إليها عبر الأنابيب، كما أنه منتجع سياحي هام، بناها الإسكندر الأكبر عام 333 ق.م تخليدا لانتصاره على الفرس، كانت قديما مركز للتجارة بين الشرق والغرب، واستخدمت منفذا بحريا لسكان مدينة حلب والشمال السوري، وفي عام 1939 قامت فرنسا، السلطة المنتدبة في سوريا وقتئذ، بالتنازل على لواء إسكندرونة لتركيا.¹

ويعتقد بأن ذلك حدث لضمان تأييد تركيا للحلفاء في بداية الحرب العالمية الثانية، خالفت فرنسا بذلك صك الانتداب الذي يوجب على السلطة المنتدبة الحفاظ على الأراضي التي انتدبت عليها، لم تعترف سوريا قط بضم تركيا للواء، ومازالت الخرائط السورية والعربية ترسمه ضمن أراضي سوريا، عدد سكان الإسكندرون 203.600 نسمة في تقرير 2009.²

ج- التقسيمات الإدارية:

تقسم الأراضي في سوريا إلى 14 محافظة وتقسم كل محافظة بصورة عامة إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي، وتضم الناحية مجموعة من القرى هي أصغر وحدة إدارية، ويرأس المحافظة محافظ كما يرأس المنطقة مدير المنطقة والناحية مدير الناحية ويمثل القرية مجلس القرية ويرأسه المختار الذي يشرف على القرية والمزارع التابعة لها، ويعين المحافظون بمرسوم، ويعين مديرو المناطق والنواحي من قبل وزراء الداخلية، أما المخاتير فيرتبطون إداريا بالمحافظ ويكون المختار عادة مسؤولا أمام مدير الناحية، ومدير الناحية مسؤولا أمام مدير المنطقة وهذا بدوره يكون مسؤولا أمام المحافظ. وبالإضافة إلى

¹ - إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2000، ص 109.

² - المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجيات من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

ذلك، فإن مراكز المحافظات تقع في المدن التي سميت المحافظات بأسمائها، ومراكز المناطق هي المدن التي سميت المحافظات بأسمائها، ويبلغ عدد المحافظات 14 محافظة وعدد المناطق 61 منطقة، وعدد النواحي 610 ناحية.¹

د- العنصر البشري:

بلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية عدد السكان: 16728000 نسمة. وتقدر الكثافة السكانية: 90 نسمة/كلم². عدد السكان بأهم المدن: دمشق 2041000 نسمة، حلب 1590000 نسمة. حمص 549000 نسمة، اللاذقية 320000 نسمة. وتبلغ نسبة عدد سكان المدن: 54%. ونسبة عدد سكان الأرياف: 46%، يقدر معدل الولادات: 30.64 ولادة لكل ألف شخص أما معدل الوفيات: 5.21 لكل ألف شخص. معدل وفيات الأطفال 33.08 حالة وفاة لكل ألف طفل. نسبة نمو السكان 2.54%.² معدل الإخصاب (الخصب) 3.95 مولود لكل امرأة. بالنسبة لتوقعات مدى الحياة عند الولادة: الإجمالي 68.8 سنة، وكل هذه الإحصائيات لسنة 2009 حسب تقرير الأمم المتحدة.³

قامت إسرائيل في 1981 بضم الأراضي السورية المحتلة في الجولان وفرض الهوية والقوانين الإسرائيلية على سكانها فأصدر مجلس الأمن قراره رقم 397 لعام 1981 الذي اعتبر ضم الأراضي السورية باطلا ولاغيا.

¹ - نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص ص 119-120.

² - المرجع السابق، ص 119.

³ - المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الثالث _____ الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

كما حاولت قوات الاحتلال منذ عام 1967 القرى والأراضي الزراعية إلى مناطق لبناء المستوطنات التي يبلغ عددها 44 مستوطنة، وتعمل إسرائيل على زيادة هذه المستوطنات لتوطن 5004 أسرة جديدة من اليهود و المهاجرين.¹

المطلب الثاني: الأهمية السياسية والأمنية.

أ- الدستور: يعد الدستور النافذ في الجمهورية العربية السورية الصادر في 13 مارس 1973 ضابطا لحركة الدولة، بمؤسساتها المختلفة ومصدرا لتشريعاتها. ويتألف الدستور من مقدمة وأربعة أبواب تتضمن 150 مادة موزعة على النحو التالي:²

- الباب الأول: المبادئ الأساسية، ويتألف من أربعة فصول هي: المبادئ السياسية والاقتصادية والتعليمية والقافية، والحريات والحقوق والواجبات العامة، من (المادة 01 إلى المادة 49).
- والباب الثاني: سلطات الدولة ويتألف من ثلاثة فصول هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، (من المادة 50 إلى المادة 148).
- الباب الثالث: تعديل الدستور، ويتألف من مادة واحدة هي المادة (149).
- الباب الرابع: أحكام عامة وانتقالية ويتألف من مادة واحدة هي المادة (150). وقد جاء في مقدمة الدستور أنه يستند إلى منطلقات رئيسية أهمها أن الحرية حق مقدس ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

¹ - نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص 129.

² - دستور الجمهورية العربية السورية، ل عام 2012 متحصل عليه من الأنترنت، على الرابط.

http://parliament.sy/forms/new_laws/viewNew_laws.php?law_id=37&mid=30&cid=30

ب- ملامح نظام الحكم في الجمهورية العربية السورية:

الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية اشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها وهي جزء من الوطن العربي (المادة 01). ونظام الحكم في سوريا نظام جمهوري، والسيادة للشعب (المادة 02). وحزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة الأمة العربية (المادة 08).

وتتضمن هذه الجبهة حاليا 09 أحزاب بما فيها حزب البعث، ومجالس الشعب مؤسسات منتخبة ديمقراطيا حيث يمارس المواطنون من خلال حقوقهم في إدارة الدولة وقيادة المجتمع (المادة 10).

نص الدستور في الباب الثاني منه على وجود سلطات ثلاث هي على التوالي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

■ السلطة التشريعية:

يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية وفقا ل(المادة 50) من الدستور:

و"ينتخب أعضاء مجلس انتخابا عاما وسريا ومباشرا ومتساويا وفقا لأحكام قانون الانتخاب"، و"مجلس الشعب أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ولا يجوز تمديدتها إلا في حالة الحرب بقانون (المادة 51)".

ويتولى مجلس الشعب بموجب (المادة 71) من الدستور الاختصاصات التالية¹:

1- ترشيح رئيس الجمهورية.

¹ - غسان سليم عرنوس، "العلاقة المتبادلة بين السلطين التنفيذية و التشريعية في النظام السياسي السوري"، الشرعية و القانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة"، العدد(50) أبريل 2012، ص ص 188-281.

2- إقرار القوانين.

3- مناقشة سياسة الوزارات.

4- إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية.

5- إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

6- إقرار العفو العام.

7- قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها.

8- حجب الثقة عن الوزارات أو عن أحد الوزراء.

وقد أعطى الدستور أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور (المادة 149)، وأشار إلى أن اقتراح التعديل ينبغي أن يتضمن النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك، وأن مجلس الشعب يشكل لجنة خاصة بحق الاقتراح فور وروده.

■ السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية في الجمهورية العربية السورية من الرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجالس الشعب المحلية (مجالس المدن).

ويصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء عليه. و يمارس مهام رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور (المادة 93) على النحو التالي¹:

¹ - غسان سليم عزنوس، المرجع السابق، ص 284-288.

- يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها (المادة 93).
- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته، كما يحق له طلب تقارير من الوزراء (المادة 97)
- يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب ويحق له الاعتراض عليها بقرار معلق خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية (المادة 98).
- يصدر المراسيم والقرارات والأوامر وفقا للتشريعات النافذة (المادة 99).
- يعلن الحرب والتعبئة العامة ويعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب (المادة 100).
- يعلن حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون (المادة 101).
- يعتمد رئيس الجمهورية رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه (المادة 102).
- هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة (المادة 103).
- يبرم المعاهدات والإتفاقيات الدولية ويلغيها وفقا لأحكام الدستور (المادة 105).
- يصدر العفو الخاص ورد الإعتبار (المادة 105).
- يمنح الأوسمة (المادة 106).
- يحل مجلس الشعب بقرار معلل ولا يجوز حل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة، ويجري الانتخابات خلال تسعين يوما من تاريخ الحل (المادة 107).
- يدعو مجلس الشعب لانعقاد استثنائي (المادة 108).
- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين و ينهي خدماتهم وفقا للقانون (المادة 109).
- يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها (المادة 110).

- يتولى سلطة التشريع في أوقات محددة يبينها الدستور (المادة 111).
- أما مجلس الوزراء فهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويشرف على تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويشرف رئيس المجلس على أعمال الوزراء (المادة 115).
- أما مجالس الشعب المحلية فهي هيئات تمارس سلطتها في الوحدات الإدارية وفقا لقانون (المادة 126).

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية

أ- ملامح النظام الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

حدد الدستور في الجمهورية العربية السورية ملامح النظام الاقتصادي في 13 مادة فهو اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال، وينظم القانون الملكية، وهي ثلاثة أنواع (المادة 14):¹

1- ملكية الشعب وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة.

2- ملكية جماعية وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية.

3- ملكية فردية و تشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد.

اعتمدت الجمهورية العربية السورية منذ الستينات مبدأ التخطيط الشامل لاقتصادها وصدرت الخطة الخماسية الأولى لفترة العامين 1960-1966. وحاليا يتم إنجاز الخطة الخماسية العاشرة، والهدف الأساسي من هذه الخطط هو إرساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد أطلق النهج الاقتصادي في سوريا.

¹ - وثيقة دستور الجمهورية العربية السورية، ل عام 2012، مرجع سابق.

منذ عام 1970 ومع بداية الحركات التصحيحية على قاعدة التعددية الاقتصادية حيث يؤدي كل من القطاع العام والخاص والمشارك دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التأكد على الدور القيادي للقطاع العام، إلا أن طبيعة و حجم كل قطاع في هيكل الاقتصاد الوطني لم تبقى ثابتة طيلة مراحل التنمية المتتالية، وإنما كانت تتحدد وفقا للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة من ملاحظة الأهمية النسبية التي يحظى بها الشأن الاجتماعي في السياسة الاقتصادية في سوريا.

أخذ نهج التعددية الاقتصادية، اعتبارا من مطلع عقد التسعينات، يتميز بإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص والقطاع المشترك حيث تم إصدار العديد من الأنظمة والقرارات لدعم هذين القطاعين، وكان أبرزها القانون رقم 10 وتعديلاته لتشجيع الاستثمار والذي سمح بموجبه لهذين القطاعين، بممارسة مقتصرة على القطاع العام.

إن المسألة الوحيدة التي تستحوذ على اهتمام القيادة السياسية في إدارة الاقتصاد في سوريا حاليا هي "عملية التحرير الاقتصادي" و"تحديث نظام التعددية الاقتصادية"، حيث إن أبعاد هذه العملية لن تقتصر على استمرار توسيع القطاعين الخاص والمشارك فحسب، بل وعلى تطوير الأنظمة والإدارة في القطاع العام. وقد بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي حسب آخر إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في سورية لعام 2009¹ إجمالي الناتج المحلي: 50.09 بليون دولار. أما معدل الدخل الفردي 1230 دولار.

المساهمة في إجمالي الناتج المحلي: الزراعة 29%، الصناعة 22%، التجارة و الخدمات 49%.

القوة البشرية العاملة: الزراعة 40%، الصناعة 20%، التجارة و الخدمات 40%.

حيث بلغ معدل البطالة 20% لسنة 2009. ومعدل التضخم 01.05% لنفس السنة.

¹ - نبيل موسى الجبالي، مرجع سابق، ص 121.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

وتجلى تنفيذ الخطة الخماسية التاسعة لوزارة اقتصاد وجهاتها التابعة لها بالانطلاق نحو تحديث التشريعات والقوانين والإصلاح الهيكلي للسياسات الاقتصادية للانتقال بالاقتصاد السوري من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية، فقد قسمت الخطة إلى مرحلتين¹:

1- الأولى للسنوات 2001-2003: متابعة عملية الإصلاح والتطوير الهيكلي.

2- الثانية للسنوات 2004-2005: تعزيز فرص النمو انطلاقاً من التوجيهات العليا لمتابعة سياسات الإصلاح الاقتصادية والتحديث والتطوير.

وتؤدي المصارف في سوريا دوراً في غاية الأهمية في تفعيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشرف الدولة على النظام المصرفي وتديره وتوجهه. ولكل مصرف من المصارف الستة الموجودة حالياً اختصاص ودور وأهداف تميزها عن بعضها البعض وهي بشبكاتها المنتشرة في نركز العاصمة ومراكز المحافظات والمناطق المختلفة في سوريا تقدم الخدمات والتسهيلات لمن يرغب من المؤسسات والأفراد في حدود الأنظمة والاختصاصات المعمول بها لدى كل منها.

وباختصار يمكن الإشارة إلى أهم ما أنجزته المصارف في سوريا بما يلي²:

أ- حماية مدخرات المواطنين وتأمين نموها وحسن استخدامها في تمويل القطاعات المختلفة.

ب- تمكين الدولة من تنفيذ السياسة النقدية وتكيفها وفق مقتضيات الصالح العام.

ت- توفير الخدمات المصرفية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ث- إسهم الجهاز المصرفي بدور فعال كأداة للرقابة المالية على المؤسسات والمشاريع العامة.

¹ - حبيب الشمري، "إقتصاد الثورات... نموذج السقوط فقط يتراجع لمصلحة الدول و السوق معاً"، الصحيفة الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص ص 05-06.

² - المرجع نفسه، ص ص 06-10.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

وقد تم مؤخرا منح التمويل المصرفي للقطاع الخاص من البنك الإسلامي للتنمية ومن المصرف التجاري السوري لتمويل الصادرات العربية خارج الوطن العربي.

■ سعت سوريا إلى تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كافة دول العالم إلى الدفاع عن مصالحها ومصالح العالم الثالث في المحافل الاقتصادية الدولية، حيث ارتبطت مع الكثير من دول العالم المتقدم والنامي باتفاقيات تجارية وتعاون اقتصادي وعلمي وفني واتفاقيات حماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، كما ترتبط سوريا بعلاقات تعاون مع بلدان الإتحاد الأوروبي، وتتوقع اتفاق شراكة معها في إطار عملية برشلونة التي تسعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية-متوسطية، وسوريا أيضا عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار الجامعة العربية كمرحلة أولى في سبيل سوق عربية مشتركة واحدة، وتساهم سورية مساهمة فاعلة مع الدول الأعضاء في المنتديات الاقتصادية الدولية، كما أنها دولة عضو في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب آسيا (الأسكوا)¹.

المطلب الرابع: الأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لسوريا.

تظهر الأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لسوريا أكثر في اعتماد الخارطة الطبيعية للمنطقة، أي قبل رسم الحدود السياسية المعاصرة للمنطقة، بدءا من سوريا الطبيعية بحدودها الممتدة حتى جبال طوروس شمالا، والمتوسط غربا بما فيها قبرص، وما بين شمالي الحجاز مع سيناء جنوبا، وزاغروس في الشرق؛ حيث إيران متجاورة مع سوريا الطبيعية بحكم الامتداد الجغرافي التاريخي مع بلاد ما بين النهرين. لكن هذه الحدود تقلصت شيئا فشيئا بحكم المتغيرات السياسية الدولية، التي نتجت عن المسألة الشرقية، ونهاية الحربين العالميتين وما تم خلالهما من اتفاقات دولية اقتضتها سياسة الانتداب على

¹ - هشام صاغور، مرجع سابق، ص 186.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

المشرق العربي، والتي عقدت عام 1916 بموجب معاهدة سايكس-بيكو، فأصبحت حدود سورية السياسية الجديدة مشتركة من الشمال مع تركيا " كيليكيا وإسكندرون" من الشرق ومع العراق من الجنوب مع الأردن وفلسطين، وبقي الحد الغربي مفتوحاً على البحر الأبيض المتوسط نافذة مهمة على العالم.¹

وبذلك تشكل سوريا قلب المنطقة العربية الذي يشكل أهم جسر اتصال ما بين آسيا وأوروبا، وما بين آسيا وإفريقيا، على رأي هنري بولور Henry Poller سنة 1860 بقوله: " إن سوريا كانت دائماً تعد لدى أولئك الذين أنشؤوا إمبراطورياتهم في الشرق، المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عتيد للفتوحات الشرقية. فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفريقيا من جهة و آسيا من جهة أخرى".²

أ- السياسة الخارجية:

تميزت سياسة سوريا الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضوعية تكمن في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية، دون استبعاد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في صياغة سياستها الخارجية في شكل خاص خلال تاريخها المعاصر.

وعلى مدار عقود شكلت أحد أهم مصادر الشرعية للنظام السياسي الذي أرتكز في هذا المجال، إلى ما يسمى "الشرعية الثورية"، نتيجة سيادة نمط الانقلابات العسكرية، وانطلاقاً من هذا الواقع وظفت السياسة الخارجية في سوريا لتثبيت مواقع الانقلابيين في الحكم، من خلال صوغ أنماط سياسية تميزت بمحاكاتها للمزاج الشعبي، خصوصاً لجهة معاداة الغرب والتشدد اللفظي تجاه إسرائيل. غير أن ذلك لم يمنع أيضاً من توظيف هذه السياسة لخدمة هدف تقوية النظام في بيئة الإقليمية والدولية، عبر مساهرة

¹ - زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص ص 196-197.

² - المرجع نفسه، ص 197.

الموقف الدولي في لحظة إقليمية معينة، وهو ما أصبح على السياسة الخارجية السورية صفة "البرغماتية"¹.

من جهة أخرى شكلت الخصائص الجيوستراتيجية لسوريا مركزية في الصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً بعد خروج مصر من معادلة الصراع، فضلاً عن محاذاتها لتركيا "القاعدة الأميركية المهمة"، مؤثراً في توجهاتها لجهة بناء تحالفات سياسية معينة.

وترافق ذلك مع تميز صانع السياسة الخارجية **حافظ الأسد** بحس استراتيجي عال، طالما تطابقت تصوراته لمركز سوريا، مع توقعاته لحجم التغيير الدولي المحتمل في النسق الدولي، وذلك في إطار حسابات شاملة للعلاقة بين الأهداف والوسائل (الاستراتيجيات المتبعة)².

مما أتاح لسورية أن تلعب أدواراً مهمة في منطقتها، نظر إليها على أنها أكبر من حجمها وقدراتها الحقيقية، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، غير أنه كان لذلك أيضاً أثر سلبي، على اعتبار أن الدور السوري لم يبنى على مقومات حقيقية، بقدر ما بني وتأسس على وقائع ظرفية وظروف دولية عابرة.

ب- دور سوريا الإقليمي:

وبتسارع المتغيرات الدولية واجهت سوريا عقبات كبيرة في وجه دورها الإقليمي، وتوجهات سياستها الخارجية. وكان ذلك نتيجة متغيرات مهمة في بنیان النسق الدولي في ظل هيمنة القطبية الأحادية،

¹ - عيسى دويش، البعد العربي في السياسة الخارجية، "الفكر السياسي"، (العدد 176)، 07/سبتمبر 2004، ص ص 186-194.

² - المرجع السابق، ص ص 186-194.

وتراجع دور الأنساق والنظم الفرعية...وسواها لمصلحة هيمنة المنظومة الإستراتيجية الموازية والداعمة لنهج وسياسات القوى العظمى الوحيدة في العالم.¹

وثمة من يرى حدوث متغير مهم كان له أثر كبير في صنع السياسة الخارجية، وتحقيق نجاحات مهمة على صعيدها، وهو غياب الرئيس حافظ الأسد الذي طالما تميز بخصائص وقدرات قيادية، خاصة لجهة قدرته على حسن التصرف مع مقتضيات الظرف الدولي، وفهمه لحقيقة متطلباته وطبيعته توجهاته ما أتاح لسوريا تحقيق مكاسب مهمة على صعيد سياستها الخارجية وتعزيز مواقعها الإقليمية والدولية. غير أن القضية تخرج عن إطار مسألة تطابق البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية، مع متغيرات البيئة الموضوعية، وتدخل في إطار المتغيرات البنوية في النسق الدولي، وواقع توجهاته والذي قلل من فرص القوى الإقليمية في لعب أدوار مؤثرة، ويسعى إلى تحويلها إلى مجرد لاعبين هامشيين، وإن سمح بأدوار معينة فلن يتعدى الأمر القيام بمهام خدمية في إطار مصالح القوى العظمى.²

لا شك في أن معطيات السياسة الدولية وتحولاتها، كانت تفرض قيوداً متعددة على سياسة سوريا الخارجية، لدرجة لم يبق أمامها سوى العمل في إطار رهانات سياسية معينة كالرهان على فشل المشروع الأميركي في العراق. غير أن ذلك يحمل في طياته شبهة عدم "رشادة" في السياسة الخارجية باعتبار أن هذه السياسات للدول تبنى على أساس معطيات ومؤشرات منطقية وحسابات إستراتيجية معقدة؛ أي أنها عملية عقلانية بالدرجة الأولى.³

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية لدولة ما، تصاغ في سياق قضايا معينة، وتنفذ من خلال مجموعة من الأدوات (الاقتصادية، الدبلوماسية والعسكرية)، فإن واقع الظروف القومية السورية

¹ - تقرير الشرق الأوسط، "أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية"، تحت رقم (146) تشرين الأول/أكتوبر 2013، ص ص 15-02.

² - المرجع السابق، ص ص 15-20.

³ - المرجع نفسه، ص ص 20-22.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستشرافية)

وطبيعة متغيرات النسق الدولي وتوجهاته، باتت تتطلب من صانع السياسة الخارجية السورية التكيف مع المتغيرات التي تؤثر في دولتها، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات في شكل يتفق ورؤيته لما يجب أن يكون عليه موقع دولته في النسق الدولي، وذلك من دون شك يتطلب صوغ أنماط جديدة في التعامل، تأخذ في الاعتبار مصالح سوريا الحقيقية، وكذلك قدراتها وإمكاناتها مع المحافظة على دورها المميز في بيئتها الإقليمية والعربية، وذلك يتطلب من القيادة السورية صياغة معادلة إستراتيجية مختلفة في مبنائها ومعناها عن الممارسات المرتبكة في السياسة الخارجية الحالية.¹

¹ - تقرير الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ص 22-27.

المبحث الثاني: الثورة السورية (الأسباب – المواقف الدولية والتأثيرات).

أولاً: - أسباب الثورة السورية.

1- الأسباب السياسية:

تمتلك سوريا تاريخاً غنياً من تطور المؤسسات الرسمية منذ الاستقلال، قادت النزعات والتوترات الإقليمية، وضمنها الاستعمار الغربي والاحتلال الإسرائيلي لأراض سوريا، والاعتداءات والحروب الإسرائيلية المتواصلة في المنطقة إلى عسكرة سياسيات الدولة. وخصت موارد هائلة من النشاطات المنتجة للجيش وقوات الأمن، مما ترك أثره على طبيعة النظام وشكل الحكم في سوريا، ومنذ 1963 هيمن حزب البعث العربي الاشتراكي* على الدولة، ومن ضمن ذلك الاتحادات والنقابات. ولم تتغير هذه الهيمنة دستورياً إلا بعد إلغاء (المادة 08) في الدستور الجديد في 2011، نتيجة لانطلاق الحراك الاجتماعي.¹

أعاد حزب البعث العمل بقانون الطوارئ عام 1963، ومنذ ذلك الوقت تزايدت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون، والتي تؤكد على حقوق الإنسان والانتخابات والمسألة، ومؤسسات الأمر الواقع كي تكون محابية للنخبة، المؤلفة من ضباط الأمن والجيش من ذوي الرتب العالية، إضافة إلى كبار الرجال الأعمال من القطاع الخاص.

وتظهر فعالية حزب البعث على العوامل التالية²:

1- تبني القومية العربية الهادفة إلى توحيد الدول العربية وتحرير الأراضي العربية ومرتفعات الجولان.

* من الأحزاب القومية التي نشأت في تلك المرحلة التاريخية المعاصرة، حيث عقد مؤتمره التأسيسي الأول عام 1947 في 07 نيسان في دمشق، و أكد منطلقه القومي بعيداً عن التعصب، كما أكد ضرورة تحقيق وحدة الأمة العربية المستقلة عن أي سيطرة أجنبية، وضرورة النهوض و التطور.

¹ - زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث و المعاصر، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011، ص ص 38-39.

² - نجيب الأرمنازي، سوريا من الإحتلال حتى الجلاء، القاهرة: د.د.ن، 1970، ص ص 52-53.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

2- تطبيق السياسات الاشتراكية التي دعمت الطبقة الوسطى، وإلى درجة أقل الطبقة ذات الدخل المنخفض، ودعم الغذاء والطاقة وبناء البنية التحتية.

خلال الثمانينات، انخرط النظام من النزعات الداخلية والخارجية، ويشمل ذلك الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1991، والنزاع المسلح مع الإخوان المسلمين، وبالتالي تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى قمع الحريات المدنية والحركات السياسية.¹

ومنذ ذلك الحين وخاصة منذ التسعينات من القرن الماضي، دفع النظام باتجاه تبني سياسات اقتصادية تحريرية أثرت على الفئات والطبقة الوسطى*، وخلقت ما يسمى برأسمالية المحسوبية، وفي عام 2000 كان ثمة إصلاح جدي مطروح في الأبعاد التنموية والسياسية. لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح علق، في حين طبق إصلاح تدريجي وغير شامل في بعض الجوانب الاقتصادية والجوانب المتعلقة بالإدارة العامة. وفي عام 2005 جرت محاولة ثانية للقيام بإصلاح جدي وأيضاً هذه المرة تم تأجيل الإصلاح السياسي وحول مسار الإصلاح الاقتصادي ليكون شكلاً آخر من تطبيق السياسات التحريرية.²

- الأداء المؤسسي الضعيف:

إن المؤسسات بتعريفها الواسع، هي من يحدد قواعد اللعبة في المجتمع، ويمكن تصنيفها ضمن فئتين رئيسيتين: المؤسسات السياسية، ومنها القواعد والأنظمة التي تؤطر صنع القرار السياسي، والتوازن

¹ - عمر عبد العزيز عمر، في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 108.

* الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تمهيشها ومحاصرتها بعد عام 1970، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكريها ومبديعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته وأزلامه ومن يدور في فلكه، و خلفه ابنه بشار وسار على نفس النهج.

² - زهيد عبد المجيد سمور، تاريخ العرب المعاصر، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس للنشر والتوزيع، 2008، ص 07-08.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجيات الجيدة من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

ما بين مختلف السلطات، وأنظمة المساءلة السياسية، والقوانين، وقواعد تمثيل الأفراد والمجموعات، والمؤسسات الاقتصادية، ومن ضمنها حقوق الملكية والمؤسسات التعاقدية.¹

إن تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي وجود تنمية تضمينية، ومساواة اجتماعية، وفقر أقل، وثقافة غنية وحية وبيئة صحية كلها أمور تتطلب وجود مؤسسات كفوءة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة، فهذه المؤسسات تضمن بناء القدرات البشرية، وإيجاد فرص متساوية، وصون الحقوق والكرامة للجميع.

فضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبتته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية العاشرة، فقد كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب شبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية 2010 أن سورية تعاني معقدة، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسات العامة الشفافة.

- الاختناق السياسي كمحرك أساسي للأزمة:

أفضت السياسات الاقتصادية في سورية إلى نتائج متضاربة، فمن جهة كان نمو إجمالي الناتج المحلي مرتفعا نسبيا 4.45% وكانت الأسس الاقتصادية الكلية تبدو متينة، حيث كل من العجز المالي والدين العام ومعدل البطالة منخفضة نسبيا في الوقت الذي حقق ميزان الحساب الجاري فائضا، وترافقت هذه المؤشرات بتغيير هيكل في الاقتصاد، وتحديدًا انخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي والإيرادات العامة والصادرات، مع ارتفاع هام في الصادرات المصنعة.²

¹ - زهيد عبد المجيد سمور، المرجع السابق، ص 09.

² - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الإجتماعية (الجذور التنموية للأزمة)، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة، 2013، ص 31.

ومن جهة أخرى لم يكن النمو الاقتصادي تضمينياً، وتجلّى ذلك الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية، وإضافة إلى ذلك، أخفق الاقتصاد في خلق فرص العمل بسرعة تتماشى مع النمو السكاني ناهيك عن إيجاد فرص عمل لائقة، وعانت السياسة المالية من التجنب والتهرب الضريبيين، وتزايد الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وعدم كفاءة الاستثمار العام.¹

علاوة على ذلك أثقل كاهل الاقتصاد بيئة أعمال يعوقها الفساد والاحتكار، وتهيمن عليها مجموعات المصالح الجديدة التي برزت في أوائل تسعينات من القرن الماضي بعد ظهور السياسات التحريرية الاقتصادية التي تعاضت عن البعد التنموي المستدام. وقد انخرطت نخبة رجال الأعمال ذوي النفوذ السياسي القوي، جنباً إلى جنب مع شركائهم في المضاربة العقارية، المر الذي عزز احتكارهم لمختلف الفعاليات الاقتصادية بشكل كبير.²

ويظهر ذلك جزئياً في المرتبة المتدنية لسوريا بحسب مؤشر التنافسية العالمية 78 من بين 134 دولة في عام 2008 و 97 من بين 139 دولة في 2010، وعليه لم تترك السياسة الاقتصادية سوى أثر إيجابي عنيف على بيئة الأعمال، وظلت الاحتكارات سمة رئيسية للحياة الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي عكس نفوذ مجموعات المصالح التي لم تدعم أي إصلاحات اقتصادية أو سياسية حقيقية. وفي غضون ذلك لم يكن للسياسة النقدية، التي يهيمن عليها هدف تقليدي يتمثل باستقرار الأسعار، أي أثر تنموي يذكر.³

في 2005 وضعت الخطة الخماسية العاشرة تصوراً لإجراء إصلاحات عميقة؛ حيث كان الإصلاح المؤسسي من الموضوعات الرئيسية في الخطة، ولكن عوضاً عن تبني أجندة التنمية البشرية التي كانت موضوعية في صلب الخطة، وجه التنفيذ نحو السياسات الاقتصادية التحريرية التقليدية،

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع، ص 32.

² - المرجع نفسه، ص 32.

³ - المرجع نفسه، ص 32.

بالتالي خفض الإنفاق العام، وزيدت الضرائب غير المباشرة، وأجلت إصلاحات القطاع العام، وحررت أسعار الطاقة وأوقف تنفيذ الحماية الاجتماعية المخطط لها، ومن ضمنها أنظمة الرصد والتقييم، وكانت كل هذه الإجراءات متناقضة بشكل صريح مع مضمون الخطة، وأتى الإعداد للخطة الخماسية الحادي عشر للفترة 2011-2015، ليرسخ فكرة عدم جدية الإصلاحات.¹

فشلت المؤسسات السياسية في سورية في تلبية الحاجة إلى عملية تنموية تضمينية تشاركية، كما أنها أخفقت في إيجاد نظام صارم للمساءلة بغية التصدي بشكل فعال للفقر والتفاوت الاجتماعي.

وعلى رغم من جسامه التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وندرة المياه، والارتباط الوثيق بين الفقر وسوء إدارة الموارد الطبيعية، لم تتمكن الحكومة السورية من التصدي بشكل كاف للتحديات البيئية الرئيسية، بما فيها تدهور الموارد الطبيعية، وتجلت مضاعفات هذا الإهمال بوضوح في البعثات الكارثية للجفاف وماتلاه من آثار على الفقر والهجرة الداخلية لما يقارب 300 ألف مواطن، كما فاقم القرار الحكومي بتحرير أسعار الطاقة والسماح من العبء الاقتصادي الثقيل أصلاً على المزارعين، ومن الجدير بالذكر أم معظم الموارد المائية السورية من خارج حدود البلد، مما يزيد من التحدي المائي، ويضعف قدرة البلد على التحكم بموارده المائية النادرة.²

وفي الوقت الذي تشير فيه المؤشرات الإقتصادية الكلية إلى وضع اقتصادية مستقر نسبياً من حيث التضخم والدين العام، وعجز الموازنة الحكومية، والميزان التجاري، والنمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد السوري يعاني من سوء الأداء المؤسسي، وانخفاض الإنتاجية وضعف خلق فرص العمل وتزايد الفقر والتنمية الإقليمية غير المتوازنة مما يكشف عن تحديات عميقة تواجه الاقتصاد السوري.

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

² - المرجع نفسه، ص 33.

3- الأسباب الاقتصادية:

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي، بمعدل نمو وسطي يبلغ مايقارب 4.45% خلال الفترة الواقعة بين العامين 2001 و 2010. بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكان، كان أخفض بكثير عند حدود 2.0%، وبالمقارنة مع المنطقة العربية، كان أداء النمو في سوريا أعلى بقليل من المعدل الوسطي، غير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضا نسبيا ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة.¹

بشكل عام تأثر نمو مجمل الإنتاجية عوامل الإنتاج سلبيا بالأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد اعتمد النمو على تراكم العوامل أكثر من اعتماده على الإنتاجية، وتأثر بالبيئة الإقليمية غير المستقرة، بما في ذلك الحروب التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي والذي أثر سلبا على كل من النمو الاقتصادي والديمقراطية في المنطقة العربية.

شكل توسع قطاعات الخدمات ولاسيما فعالية القطاع غير المنظم، المحرك الرئيس للتحول البنوي للاقتصاد السوري، فقد توسعت تجارة الجملة والتجزئة مع تنامي الاستهلاك المحلي وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية. كما توسعت خدمات الاتصالات نتيجة للنمو السريع لأسواق الهاتف الخليوي إضافة إلى التوسع الكبير للقطاع المالي والزيادة في المضاربات العقارية والمالية. علاوة على ذلك توسعت الخدمات الحكومية جراء زيادة الخدمات الاجتماعية الحكومية وارتفاع الأجور في القطاع العام.

شهدت القطاعات الإنتاجية توجهات نمو متباينة فقد بلغ معدل النمو الصناعي التحويلية 7.1% خلال العقد الماضي ويعود ذلك بصورة جزئية إلى إنشاء المناطق الصناعية، التي وفرت بيئة أفضل

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 16-22.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

للمنشآت. ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي ظلت تترك أثرا سلبيا على النمو سلبية بسبب تراجع الإنتاج.¹

وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام 2006، ذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدرا رئيسا لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنة الحكومية شكل هذا التحول تحديا جوهريا للإدارة الاقتصادية، وزاد من الحاجة إلى التجاوب عبر إدخال تعديلات رئيسية على السياسيات وأخيرا شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف، وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ضمن ذلك الري الحديث، وإضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة، وأسعار السماد، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل، والأمن الغذائي، وأسعار السلع، وبطبيعة الحال، على النمو الاقتصادي.

وقد ظهر بعد تقصي تحليل هيكلية التحديات المعقدة والكامنة²:

- يواجه زياد الحساب الجاري نمو سريعا في المستوردات، وانخفاضا في صادرات النفط، وبيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.
- يخفي العجز المالي المنخفض تراجع في الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي، والمترافق مع حصيلة منخفضة للإيرادات الضريبية المباشرة.
- بقى معدل التضخم منخفضا حتى العام 2008 الدعم الكبير للوقود، وبالتالي عندما حررت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدل التضخم ارتفاعا قياسيا.

حافظ معدل البطالة في سوريا والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية، على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب 08% خلال الفترة الواقعة بين 2003 و2010 بالمقابل احتل معدل البطالة بين إناث في

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق، ص 35-50.

² - المرجع نفسه، ص 21.

العالم 2010 والذي كان بحدود 22% المرتبة الثانية أعلى المستويات في الدول العربية كما بين تقرير التحديات التنموية في الدول العربية 2011، غير أن البطالة المستقرة تراكمت بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة.¹

ج- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول، وقد عمل الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها للصالح العام.

وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42 بالمائة من السوريين (المتوسط العالمي 8 بالمائة).

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء ، فوق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة 34,3 % من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبيراً اقتصادياً قدره بـ 37% بالمائة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، وبـ 52 بالمائة في حال انطلق الحساب من دولارين.²

وتوصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى 16,5 % (3,7 مليون نسمة عام 2009)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32 % (7 مليون نسمة عام 2009). ولقد انخفضت

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق ، ص 22.

² - المرجع نفسه ، ص ص 23- 25.

القدرة الشرائية بحوالي 28% خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنّت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني.¹

بالإضافة إلى هذه الصورة القائمة من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة في سورية أضحت مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة. ونستطيع أن نقرر وبوضوح ودقة بأن سورية أصبحت قسامين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد أو العلويين ومن حولهم نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية. والثاني: وهم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون أدى شروط كرامة العيش.

صَف إلى ذلك عدااء الحزب للدين ومحاربة المتدينين؛ حيث عمل حزب البعث على معاداة الدين ومحاربة المتدينين ليس هذا فحسب، بل استهدف منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك نجد تدميره لمسجد السلطان في حماة عام 1964، ثم دخوله بالمصفحات والدبابات مسجد بني أمية عام 1965، استمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين، ووضع المناهج المختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة و...، لكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً، لأن الشعب السوري متدين، وقد جاءت الثورة التي انطلقت في 15\03\2011 تعبيراً عن ذلك الفشل، فقد انطلقت من المساجد، وقد كان الثوار المتظاهرون الذين عرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال وخطر الموت من المتدينين، لذلك فمن الممكن أن نعتبر أن نقمة جماهير الشعب السوري على معاداة الحزب للدين والمتدينين، ورغبتهم في أن يأخذ الدين حجمه ومكانه الطبيعي في حياتهم هو أحد العوامل التي جعلتهم يثورون من أجل تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.²

¹ - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 25-27.

² - المرجع نفسه، ص ص 29-30.

- انعدام كرامة المواطن السوري:

أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون مبررات و لا حتى مكان اعتقاله وقد يعتقل أحيانا بدون عودة دون أن يعرف عليه شيء، وهذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، إن إحساس المواطن بأنه لا كرامة له عند هذا النظام عاملاً من العوامل التي دفعت المواطن إلى الثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة؛ حيث يصبح النظام في هذه الحالة عاجز على توفير الأمن و مبدع في تضيق الخناق على أفراد المجتمع.¹

- تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، وذلك بعدم قدرته على الحصول على أبسط حقوقه ببساطة وسلاسة في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي. بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية. و هذا كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام.²

- تغول الأجهزة الأمنية على المواطن السوري:

عطلّ نظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية، وربطها بالأجهزة الأمنية؛ أي أتباع النظام البلوسي كما هو الحال في تونس في فترة زين العابدين لذلك يعد عصب نظام الأسد هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (17) جهازاً، عدد العاملين فيها 365 ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت -هذه الأجهزة- في مجموعها أخطبوطاً أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوتراً من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه

¹ - سمير سعيفان، الغضب: ديناميكية القوى الاجتماعية في الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 02-07.

² - أسامة عبد الرحمن، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، الجزيرة: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2013، ص ص 79-80.

الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوساً في حياة الأفراد. ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية وتغولها عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص وإلى الأبد من عذابات وإرهابات هذه الأجهزة الأمنية. لتصبح هي الأخرى أحد العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة، لأنه يريد أن يعيش حياة عادية يمارس فيها حقوقه وواجباته، ويساهم في بناء وطنه، لتكون البداية متواضعة وبعد أن انتصرت الثورتان في تونس ومصر، فتنادى بعض المواطنين إلى التظاهر السلمي في 15/3/2011 لكن تلك المظاهرات قمعت ولوحقت من قبل الأجهزة، ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد، وهنا بدت وحشية النظام فاستدعى الأطفال واستدعى الأهالي وعوقبوا بشدة، ومن هنا كانت البداية، فتنادت المحافظات الأخرى لنصرة أهل درعا، وهكذا استمر اشتعال فتيل الثورة، وعمت المظاهرات معظم المدن السورية وقرائها مطالبة بالحرية والإصلاح والمساواة والعدل وغيرها، وكانت المظاهرات سلمية، لكن النظام قمعها بالقوة، وقتل عشرات المتظاهرين -في البداية- واعتقل الآلاف، وأصر الشعب على سلمية الثورة واستمر الأمر على هذا المنوال، لمدة ستة أشهر دون أن يتغير شيء على الأرض مما اضطر بعض الجنود والضباط إلى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل والانتشاق عنها، وقد تشكل "الجيش الحر" من هؤلاء المنشقين من أجل حماية المدنيين، وبهذا تشكل جناح عسكري للثورة، كان القصد منه الدفاع عن المدنيين ورعايتهم من بطش النظام الوحشي وتنكيله¹.

لتجد نفسها جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع مهددة أمام خطة ذات ثلاث شعب²:

الأولى: تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخويفهم، وإرهابهم، من أجل ألا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتعذيب والقتل أحياناً، لكن كل ذلك لم يرهب

¹ - أسامة عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 81-82.

² - ابو بكر بقاء، مرجع سابق، ص ص 103-107.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

الجماهير ولم يفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام و ما لحظناه هو العكس كلما اشتد قمع المتظاهرين زاد من عزيمتهم للصمود أكثر وتضافر جهودهم للاستمرار.

الثانية: اعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، منذ مجيء بشار إلى الحكم، وأكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام 2005، لكن ذلك لم يتحقق لسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003، وتقديم الأمن على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الثورة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وبالفعل أجرى بعض التغييرات فيه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر ماي من عام 2012 من أجل انتخاب مجلس شعب جديد، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات¹، واعتبرها غير حقيقية لأن النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصررة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة الديمقراطية... وغيرها.

الثالثة: إدعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والامبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كلاً من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والبطش والتدمير والاعتقال والتعذيب وكافة أعمال العنف. مستخدماً كل أجهزته الأمنية التي بناها والتي أتمل أن لها المقدرة على حل هذه الأزمة، لكنه تجاهل أنه هو سبب هذه الأزمة، وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيسي في تفاقم الوضع، وتجاهل أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلام.

¹ - سلام الكواكي، رقصة المذبوح "هل يعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه؟"، العرب السياسية "شهرية سياسية"، العدد 1589 نوفمبر 2013، ص ص08-11.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية.

أ- المواقف الإقليمية:

1- الموقف الإيراني

على الصعيد الإقليمي، تدرك إيران أنّ النجاح في القضاء على النظام الحليف في سوريا سوف يزيد من عزلتها ومن تعرضها للضغوط الخارجية، فضلاً عن أنّ انتقال سوريا إلى التجمع الإقليمي والدولي المعادي لإيران يقلل نافذة طهران على المتوسط، ويزيد من احتمالات العدوان المسلح عليها بحجة القضاء على برنامجها النووي. ومع تحوّل النظام السوري إلى صفوف المجموعة العربية التي تهدان إسرائيل وتسير في ركاب المشيئة الأميركية، سوف تتحسر قدرة إيران على دعم القوى المقاومة للهيمنة الصهيونية في لبنان وفي فلسطين، وخاصة أنّ إيران تدرك جيداً أنّها تمكنت من دخول العالم العربي من الباب الفلسطيني، ومن خلال دعم التيار المقاوم للاغتصاب الإسرائيلي منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وذلك بدءاً بقطع العلاقة مع إسرائيل، وإحلال منظمة التحرير الفلسطينية محل السفارة الإسرائيلية في طهران.¹ وتعلم إيران يقيناً أنّه في ظل الغياب العربي للقيام بالدور القيادي الداعم للحق العربي في فلسطين على نحو فعال، فإنّ القضاء على الدور الإيراني الداعم للمقاومة لا يحقق فقط أهم الأهداف والأمنيات الإسرائيلية، لكنّه يضعف إيران جيوسراتيجياً ويقلص دورها المؤثر في الشرق الأوسط.

2- الدور التركي:

وقد ساعد على الهيمنة على توجهات الربيع العربي تقصير أو غيبوبة النخب المثقفة من قومية ويسارية وديمقراطية ليبرالية في الدول الإقليمية ووقوفها متفرجة في مسرح سياسي كان اللاعبين الرئيسيون فيه سلطة قمعية فاسدة لا تستمد شرعيتها من إرادة شعوبها، وتنظيمات سياسية ذات طابع ديني ومذهبي

¹ - سمر بملوان، "العلاقات السورية- الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى الثورة الإيرانية 1979"، مجلة جامعة دمشق "كلية الأدب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، المجلد 22، العدد (4+3)، 2006، ص ص 17-22.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

يساعد على انتشارها مال وإعلام خليجيان. وكان من مصلحة الدول الخارجية المؤيدة للمشروع الصهيوني تجزئة وتقسيم المجتمعات التي تشكل وحدتها تهديداً لإسرائيل ومشاريعها التوسعية، فأيدت وشجعت على تنمية الهويات الفرعية من مذهبية وطائفية وعرقية (بدليل ما حصل في العراق ولبنان وغيرهما) كبديل لخطاب قومي يربط بين مكونات المجتمعات العربية، ويوحد أهدافها لما فيه مصلحتها جميعاً. فعوض أن يكون الإسلام ذو القيم الإنسانية الشاملة، وخاصة في الإطار العربي، عامل توحيد بين كل أطراف العالم العربي، اختصر بتجمعات ومواقف مذهبية تضمن تمزق العالم العربي وتشرذم قواه.¹

لم يكن هذا المشهد خافياً على حكومة أردوغان والحزب الحاكم في أنقرة ذي الخلفية الدينية، وقد ساعد على تألق أردوغان في أذهان شريحة كبرى في المجتمع العربي بعض المواقف الخلافية له مع شيمون بيريز، وكذلك نتيجة الاعتداء الإسرائيلي على الباخرة التركية التي كانت تحمل معونات إنسانية إلى غزة. وقد حصل ذلك بالرغم من أنّ تركيا هي ركن من أركان الحلف الأطلسي في شرق المتوسط، وملتزمة بقراراته، بدليل اضطرارها إلى نشر درع صاروخية أميركية على أرضها، بالرغم مما كان لذلك من أثر سلبي على علاقة تركيا بإيران وروسيا. أضف إلى ذلك رغبة تركيا المزمنة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمصالح الاقتصادية التي تربطها بأوروبا.²

فالانتشار المتسارع للخطاب المذهبي الذي رافق الربيع العربي، وتوقع حكومة أردوغان الانهيار السريع للنظام السوري بالنظر إلى الدوافع والجهود التي تبذلها قوى خارجية وإقليمية للخلاص من هذا النظام قد شجع أردوغان وحكومته على اعتبار أنّ تركيا مرشحة لملء الفراغ، في حال زهاب النظام في سوريا وخاصة في ظل تقلص الدور المصري في قيادة العالم العربي. لكن صمود النظام السوري وتراپطه وردود الفعل الإيرانية والروسية للمواقف والنشاطات التركية، فضلاً عن رفض إخوان مصر مبايعة حكومة

¹ - على حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المآزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 10-08.

² - المرجع السابق، ص 14.

أردوغان وما تقترحه من نظام إسلامي ليبرالي للإصلاح في مصر والرفض السعودي الكامل للاقتراحات التركية في التغيير والإصلاح، كل ذلك كان له تأثيره على الموقف التركي مما يجري في سوريا.¹

ب- المواقف الدولية من الثورة السورية:

1- الموقف الروسي:

تعد المصلحة الوطنية أهم الدوافع لانتهاج السياسة الخارجية واتخاذ المواقف. وربما كانت أهم الدوافع وراء الموقف الروسي في مجلس الأمن وسواه من المحافل الدولية، وهي المصلحة الروسية في المتوسط، وكذلك ما اعتبرته روسيا خدعة تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الحلف الأطلسي بشأن قرار مجلس الأمن في إجازة التدخل الإنساني في ليبيا، وقد أسىء استعمال هذا القرار لبلوغ أهداف تتحصر بالسيطرة على النفط الليبي ولا علاقة لها بالدوافع الإنسانية. فبعد إخراج روسيا من ليبيا والقضاء على مصالحها، وبخاصة العقود التي كانت قد وقعتها مع النظام السابق بشأن النفط، وبعد القضاء على المصالح الروسية في السودان، بقيت سوريا الملاذ الأخير لموسكو في دول المتوسط.

أضف إلى ذلك سياسة التغول التي تعتمدها الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين بشأن الاستئثار في السيطرة على النفط في الدول العربية، واتخاذ مواقف استفزازية مثل إقامة الدرع الصاروخية في تركيا التي تعتبرها روسيا استهدافاً للقوة الروسية، قبل أن تكون استهدافاً للقوة الإيرانية.

هناك لا شك دوافع أخرى للسلوك الروسي بشأن ما يجري في سوريا، كالإصرار على لعب دور أساسي في قضايا الحفاظ على السلم العالمي، وبخاصة عندما يكون في مواقف الولايات المتحدة وحلفائها تجاهل تام للقانون الدولي في ممارسة مهمات مجلس الأمن.¹

¹ - علي حسين باكير، المرجع السابق، ص ص 20-21.

2- الموقف الصيني:

للموقف الصيني دوافع مشابهة إلى حد ما للموقف الروسي. فالصين التي أصبحت دولة صناعية عظمى باتت في نموها الاقتصادي عالمياً من أهم الدول المنافسة للولايات المتحدة وأوروبا. فالاستثمار الأميركي في السيطرة على منابع النفط والطاقة في الشرق الأوسط يشكل هاجساً مهماً للصين يدفعها إلى اتخاذ المواقف الملائمة دولياً للدفاع عن مصالحها، وخاصة عندما تترك أنّ المواقف والادعاءات الأميركية، وبعض الحلفاء العرب والأوروبيين، لا تستند إلى أسس صلبة في القانون الدولي، وتخلق سوابق خطيرة في مجلس الأمن قد تعاني منها الصين في المستقبل.²

3- الموقف الأميركي:

في الجبهة المعادية للنظام السوري، وبخاصة لدور سوريا في دعم القوى المقاومة للسيطرة الصهيونية، تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسي. هدفان يشكلان الدوافع الرئيسية لمواقف الولايات المتحدة ونشاطها في الأزمة السورية³:

1) الدفاع عن المصالح الإسرائيلية ودرء المخاطر عنها.

2) حماية المصالح الأميركية، وبخاصة في استمرار السيطرة على أنظمة وحكومات الدول المنتجة للنفط، وتحديدًا دول الخليج العربي.

ففي الخمسين سنة الماضية، لم يحدث أن قامت إدارة أميركية باتخاذ موقف سياسي في الشرق الأوسط تعتبر إسرائيل أنه لا يخدم مصالحها، ومن يراقب عن كثب درجة نفوذ أدوات الضغط الصهيوني على صانع القرار الأميركي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن الإعلام الصانع للرأي العام في

¹ - وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 05-06.

² - المرجع السابق، ص ص 06-08.

³ - المرجع نفسه، ص 04.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

الولايات المتحدة، يدرك مدى التزام الولايات المتحدة بالمشيئة الصهيونية. ومن يعي أنه لا هاجس يؤرق الظالم المحتل أكبر من أن يتبنى المظلوم المحتلة أرضه ثقافة المقاومة وعدم الاستسلام للأمر الواقع ويمارسها بنجاح، يدرك مدى القلق الإسرائيلي والحاجة إلى القضاء على المقاومة ممارسة، وانتشارها ثقافة في المحيط العربي الذي عانى ويعاني من الظلم الإسرائيلي.¹

من هذا المنطلق، يمكن فهم تشدد الولايات المتحدة في رغبتها في إطاحة النظام السوري، بعدما عجزت في محاولاتها لإبعاده عن دعم واحتضان المقاومة في لبنان وفلسطين. قناعتي أنّ هذا هو الدافع الأساسي لموقف الولايات المتحدة وليس سواه، والتصور ولو للحظة أنّ الولايات المتحدة تتحرك بدوافع إنسانية أو رغبة منها في أن يسود سوريا أو أية دولة عربية حكم ديمقراطي، يعكس إرادة ومصالح الشعوب العربية، هو إنكار للواقع وتجنّب على الحقيقة. فلم يحدث أن وقفت حكومة أميركية ضد انتهاك حقوق الإنسان العربي، لا في فلسطين ولا في أية بقعة من بقاع العالم العربي، لا بل إنّ أقرب الأنظمة العربية للولايات المتحدة هو أكثرها ابتعاداً عن الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، وأكثرها نأياً عن الشرعية المستمدة من إرادة شعوبها وأشدّها التصاقاً بالفساد.²

أما الوسائل التي تعتمدها الولايات المتحدة في الضغط على مجرى الأحداث في سوريا فهي إما مباشرة أو من خلال حلفاء أو عملاء لها، وتعتمد بصورة رئيسية على الإعلام الصانع للرأي العام والمال والنفوذ في المنظمات الدولية والإقليمية. وبالإضافة إلى تصريحات المسؤولين الأميركيين، إن لجهة حض المعارضة السورية على عدم إلقاء السلاح (كلينتون) أو اعتبار الرئيس السوري فاقداً للشرعية وعليه التخلي عن السلطة فوراً (أوباما)، وجميعها مخالف لأحكام القانون الدولي الذي لا يجيز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، قامت الولايات المتحدة وتقوم بنشاطات داخل منظمة الأمم المتحدة،

¹ - زكي العايدي، إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 02-05.

² - المرجع السابق، ص 05.

الهدف منها إطاحة النظام السوري وكذلك تحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي وجامعة الدول العربية لاتخاذ مواقف معادية للنظام السوري، وفرض عقوبات ضحيتها الشعب السوري بالدرجة الأولى.¹

4- الموقف الأوروبي:

ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط باتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة الصادر عام 2005، تعتبر سوريا إحدى الدول العربية التي تصنفها أمريكا و حلفائها في المنطقة العربية الدولة الأبرز التي تتزعم محور الممانعة للمشايخ الصهيونية والأمريكية.

جاءت تصريحات الإتحاد الأوروبي والدول الكبرى تجاه ما يجري من أحداث في سوريا متغاممة مع تلك التي أطلقت في السابق تجاه الأحداث في ليبيا وترجت من مراقبة الأوضاع في البداية عن كذب إلى الدعوات لضبط النفس ومن ثم الإدانة لتنتقل فيما بعد إلى التحريض واستضافة المعارضين وعقد المؤتمرات وتقديم يد العون والمساعدة لهم في خطوة نحو بداية التدويل للقضية لدفع الدول الكبرى للتدخل بالشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا مسبقاً.²

وخلصت المواقف الدولية الأوروبية مما يجري بسورية يتمثل في الضغط الشديد على النظام السوري في محاولة لإنهاء حكم الرئيس بشار الأسد ولعل ما يحدث في سورية إلى اليوم يجعلنا نشعر بأن الوضع في سوريا يتجه نحو التدويل وخاصة بعد قرارات الجامعة العربية التي من شأنها أن تعمل على تشديد العقوبات الاقتصادية على سوريا في محاولة منها للاتجاه نحو تدويل القضية وعرض ما يجري على الأمم المتحدة.

¹ - حنين غدار، "التقارب الإيراني الأمريكي يكشف زيف العداة "علاج روحاني"، العرب الدولية شهرية سياسية (العدد 1589)، تشرين الثاني 2013، ص ص 12-13.

² - براء ميكائيل، مرجع سابق، ص ص 04-06.

المطلب الثالث: تأثير الثورة السورية على التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة.

انطلقت الثورة السورية في ظل واقع جيوسراتيجي معقد، فالقيادة السورية التي وظفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كأحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على نظام الحكم، قد اتجهت نحو التقرب من الغرب الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن واقع تبريد جبهات التوتر، التجأت إلى البحث عن التقاطعات المحلية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصا العراق قبيل الانسحاب الأمريكي منه. وحافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الإستراتيجي مع إيران، خاصة في ما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر تركي "عده النظام تحالفا إستراتيجيا"¹.

ربما تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه، إذ كان محكوما بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري لاحتجاج، لا سيما عندما وضع شرعية بقائه في سلة السياسة الخارجية المقبولة شعبيا.

كان الخوف من المصير السوري من مصير المجتمع العراقي المائل للعيان، من أهم عناصر تردد القوى المحلية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة، ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفات عديدة بموقع سورية المهم جغرافيا، ودورها عربيا وإقليميا، أما الدول الكبرى المنشغلة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا فقد تراجعت عن اللهجة التصعيدية ضد أسلوب القمّة والعنف.

¹ -JosephYacoub les minorites dans le monde : faits et analyses , (PARIS: DESCLE DE BROUWER, 1998) , p 33.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

اتسعت الحراك السوري وفشل النظام سياسيا في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية، عندما نزل الركبة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائما وتطور قياسا بطول مدة الثورة و حجم القمع و الضحايا الذين سقطوا بين المدنيين.¹

أمام الحل العسكري الذي تبناه العسكري الذي تبناه النظام، وإصرار الشعب السوري على استمرار في الثورة، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت تدب الانقسامات بين القوى الكبرى واللإقليميين. فقد دفع تعاطف الرأي العام العربي مع الثورة. وتفاعل دور الجامعة العربية في الثورة السورية مع الشارع بين السوري والعربي، علت نبرة الخطاب الغربي داعية الأسد إلى التحي، وتصاعدت اللهجة الدبلوماسية التركية لتنتهي فصلا من التحالف بين تركيا وسورية استمر ما يربو على ستة أعوام.

أمام هذا الواقع الجديد جيوسياسيا، وفتت إيران إلى جانب النظام السوري سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لاستمرار الاشتباك جيوسراتيجيا مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واستطرادا مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيوستراتيجي الإقليميين في المنطقة، وكان لوقوف نظام نوري المالكي في العراق مع النظام السوري وهو المنتمي إلى عالم آخر كونه نتاج التدخل العسكري الأجنبي وصاحب نظرة سلبية جدا على مستوى الرأي العام العربي أثره الكبير في تعميق طابع التحالف بالنظام السوري.²

أما روسيا فقد قاربت الثورة في سورية من منظور جيوسراتيجي بحث، إذ لا ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها أو أمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول آسيا الوسطى، لكنها تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها.

¹ - عيسى دويش، مرجع سابق، ص ص 186-187.

² - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 02-06.

فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطن قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذا لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة "سيفاستوبول" إلى مياه البحر المتوسط. بيد أن موقفها في سورية جاء ضمن معطيات تتعدى هذا التفسير المبسط، ويتعلق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر ونزوح روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها دورا مقابلا للإستراتيجية الأمريكية. وقد رأت فيما جرى في ليبيا حدثا معاكسا لنزعة التطور هذه، ورفضت أن يحوله الناتو إلى عملية تمدد مجددا، بعد أن سبق لها وقف هذت التمدد في جورجيا، من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدولة بتوجهات ذات بعد دولي خارج محيطها الإقليمي.¹

وترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوسراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفا، كما أنه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتال أهلي، ستبقى حاضرة عبر بدئها بتطوير خطاب أبرز عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقليات، الذي يسيء لها، فلقد أصبح واضحا منذ عهد بعيد أن المواطنين العرب من الطوائف المختلفة لا يقبلون أن يعاملوا كأقليات*، ولا يجوز أن تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد. لقد قررت روسيا مناهضة الثورة و مواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض "الفيتو" مرتين في مجلس الأمن، وأعقاب بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري. وقد رأى المحللون الإستراتيجيون في مواقف روسيا من الثورة

¹ - عيسى دويش، مرجع سابق، ص ص 186-187.

* - ومحاولة لجمع أكبر قدر من الخصائص والمميزات المتعلقة بالأقلية والذي ينص على أن الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيائية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والإستبعاد في شتى القطاعات.

السورية دليلا على نمو دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي. ولكن روسيا البعيدة غير قادرة على جمل إرادة الشعب السوري التي سوف تقرر في النهاية.¹

موقف روسيا من الثورة السورية وضعها في تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي، ما فرض عليها إجراء تراجع "تكتيكي" بإنتاج توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلت في خطة كوفى عنان، عندما رأت أن التغيير في سوريا لا مناص منه، وأن انتصار النظام السوري عسكريا بقمع الثورة أمر غير واقعي، فنجحت في فرض إيقاع الحل السياسي حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيوستراتيجيا في الثورة السورية، في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا والجامعة العربية في التدخل، وغياب الصمت لديهم على أن يكون لهم دور فاعل حتى الآن.²

وبقي إصرار الشعب السوري على الاستمرار في ثورته هو عامل الدفع الرئيس، وأخطأت القوى السياسية السورية التي راهنت منذ البداية على التدخل الخارجي وحددت موقفها وخلافاتها على هذا الأساس وضيعت وقتا ثمينا في مناقشة هذا الموضوع.

وربما الحالة السورية قد تعمل على عناصر دولية وتعمل على تعديل المعادلة، حيث أن الأزمة السورية دحضت نظرية المؤامرة دحضا كاملا، فهي لا تمضي رغم النقاعس العالمي فحسب، بل يقود الشعب بثورته نضالا ضد النظام السوري وحلفائه الذي عدوا الثورة السورية معادية لهم.

ولذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا والعراق عوامل بقائه الرئيسة، ولكنها سوف تؤدي في النهاية إلى دعم السماح للنظام السوري بالانتصار على الثورة المستمرة حتى تحقيق أهدافها، فتشخيص بقاء النظام كانتصار لهذا المحور سوف يسهم في منعه دوليا.

¹ - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 02-05.

² - مركز الجزيرة للدراسات، خطة عنان: محنة وقف القتال والحوار بسوريا، عن مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 02-04.

أما على صعيد التفاعلات الإقليمية، فقد أنتجت الثورة السورية واقعا جيوسراتيجيا معقدا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في إعطاء الدول الإقليمية دورا أكثر فعالية تعبر به عن سياستها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة، كما ركزت تركيا في علاقاتها مع الدول العربية في العقد الماضي على ضمان وتعظيم مصالحها الاقتصادية بجميع الطرق بعد انزياح محور اهتمامها من الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي باتجاه تفعيل دورها في دائرة الشرق أوسطية. وواجهت تركيا في مواقفها في الثورات العربية مسائل حدثت من فعالية سياستها، والتي تتعلق بالمصالح الاقتصادية وتشابه تركيبها العرقية والطائفية مع المجتمعات العربية، كما كانت آلية عمل النظام السياسي التركي بينيته البيروقراطية أحد أهم محددات التركيبة تجاه الثورات العربية، من خلال معالجة مدخلات الرأي العام التركي، والانتخابات، ومواقف الجيش المتحفظة، ووجود قضية كردية في تركيا وفي الدول الملتحمة لها. ويأتي في الدرجة الثانية تأثير معالجة مصالح تركيا في المنطقة العربية، ومركزها في حلف الناتو.

وافقت تركيا خلال الثورات العربية على نصب الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ على أرضها ورفضت المشاركة في أسطول الحرية، كما أعادت تنسيقها الأمني والإستخباراتي مع إسرائيل، خاصة مع تقدم الملف الكردي، وتراجع مستوى التنسيق مع كل من إيران و سوريا.

أما إيران فقد تعاملت مع الثورات العربية بما يلاءم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية، حيث يولي النظام السياسي في إيران اهتماما بالغا بالسياسة الخارجية أساسا، في غياب سياسة داخلية مركبة أو ديمقراطية. إيران التي تدعم المقاومة، بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، أتبعته سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية، حيث حاولت تقديم نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي، وعلى أقل تقدير هي نزعة تراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي إلى ولاءات سياسية.

لقد بدأ الدور الإيراني خلال الثورات العربية في تراجع كبير، خاصة بعد الموقف العدائي من الثورة السورية ونزوح طهران إلى إنتاج تحالفات تعتمد فقط على التقاطعات المذهبية، ولاسيما في العراق، حيث تركز الحكم العراقي الحكم في العراق في يد سلطة مدنية ديكتاتورية تظهر نهجا طائفيا وإقصائيا في داخل العراق، وفي مستويات تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي، وساعدها في ذلك الغياب العربي عن الساحة العراقية، وتراجع الدور التركي. من هنا يمكن تفسير مواقف **نوري المالكي** من الثورة السورية، إذ تجاهل الخلافات السياسية والعداء الشديد مع نظام الرئيس بشار الأسد في مراحل سابقة، وأنتج مواقف سياسية داعمة له، وإجراءات اقتصادية أسهمت في تلافي تأثير العقوبات الأوروبية، ولا سيما ماتعلق بالاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية. تباعدت العلاقات الإيرانية التركية تبعا للخلافات الحادة بشأن الثورة السورية، حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية 2011/07/21 ولخيرنا بين تركيا وسوريا، فسوف نختر سورية بلا شك، وذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني التركي إلى العلن بعد أن استدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على انتقادات إيرانية لها على خلفية استضافتها مؤتمر أصدقاء سورية، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثات مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلا عن أنقرة.¹

لقد أفرزت الثورة السورية حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيا، لكل منها مصالح في الوطن العربي. ولكن لا يمكن أن يسمى هذا التعارض في المصالح استقطابا، ولكن الاستقطاب كان إيران والمملكة العربية السعودية التي اتخذت أول موقف مؤيد للثورات، مدفوعا أساسا بمنطق الصراع مع إيران ومحاولة وقف تمدد نفوذها في الخليج ودول المشرق العربي.

¹ - حنين غدار، مرجع سابق، ص ص 12-13.

المبحث الثالث: سيناريوهات الثورة السورية في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية.

في حالة أن يكون الإصلاح السياسي والتغيير نتيجة لثورة عارمة تطورت حتى وصلت إلى أزمة تتطلع لمستقبل سياسي يشكل قطيعة مع الماضي الاستبدادي في سوريا، وهذا ما يعبر عنه مصطلح الرؤية الإستشرافية الذي يعبر عن عملية بطيئة متدرجة من الإصلاح بمعناه التقليدي.

ولابد من التنبيه إلى الرؤية الإستشرافية السياسية لسورية المستقبل مرتبطة بالعديد من محاور التي يجب العمل عليها بالتوازي؛ بحيث يستحيل دراسة أحدها ومحاولة الوصول إلى رؤية متكاملة خاصة بها دون الاستعانة بما وصلت إليه باقي المحاور وهذا على الداخلي.

أما على الصعيد الخارجي فإن الاتفاق الشكلي الذي جرى بين الولايات المتحدة وروسيا في شهر أيار 2013 على مبادئ **جنيف الأول** نتج عنه الدعوة إلى عقد مؤتمر **جنيف الثاني** بحضور ممثلين عن النظام السوري والمعارضة، وبالتالي تأمين انتقال سياسي سلس للسلطة وبدأ المرحلة الانتقالية إلا أنه في واقع الأمر تبدو هذه الفكرة غامضة إلى حد بعيد نظرا للتغيرات الميدانية التي تطرأ بين حين وآخر، فقد أدى تدخل حزب الله بشكل رسمي في المعارك الدائرة في مدينة القصير وريف دمشق إلى جانب تأهبه للمشاركة في معارك في أقصى الشمال السوري إلى خلق انطباع ما بأن النظام غير معني كثيرا بالحل السياسي.¹

ولازال الاختلاف بين الدول الكبرى على تفسير اتفاق **جنيف** باديا، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول أصدقاء سوريا أن الاتفاق ينص بشكل واضح على عدم مشاركة الأسد في

¹ - عن بلدي، "مواقف الأسد و المعارضة السورية تخلق تحديات أمام جنيف-2"، عن بلدي (العدد 93)، الأحد كانون الأول (ديسمبر)، 2013، ص 04.

المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ترفضه روسيا وتعتبر أن الأسد أن يتنحى إلا من خلال صندوق الانتخابات وأن أي حل سياسي لا بد من أن يكون الأسد شريك فاعلا فيه.¹

ويرى الكثيرون أن الجدل الدائر بين القوى الكبرى والدول الإقليمية لن يأتي بجديد خصوصا إذ لم تتغير المعطيات في سوريا إذ أن الحالة القائمة اليوم تدل بشكل واضح على أن أي حل سياسي أو عسكري للأزمة السورية القائمة لم ينضج بعد.

في الواقع فإن التدخل الرسمي لحزب الله في المعارك الدائرة داخل المدن السورية كمدينة القصير غرب محافظة حمص وكذلك في ريف دمشق إلى جانب تأهبه للمشاركة في معارك أخرى في الشمال السوري وتحديدا في حلب، أدى بشكل كبير إلى التغيير في موازين القوى على أرض سوريا دفع بتأجيل الحل السياسي المتمثل في مؤتمر **جنيف 2** إذ أن ما بدا أنه حالة قوة ونشوة طرأت على النظام السوري لن تسمح بتقديم تنازلات كبيرة كتحتي الأسد أو تسليمه لسلطاته، بل إن النظام الذي يدعن بشكل كبير من دولة كبرى كروسيا ودول إقليمية كإيران والعراق إلى جانب دعم حزب الله له بالمقاتلين جعله يتحدث عن حسم عسكري للأزمة وهو الحل الذي انتهجه النظام وسعى له منذ اندلاع الثورة السورية قبل أكثر من عامين² ، مما يطرح سيناريو جدي و ربما جديد بأن النظام السوري قد لا يسقط؛ بمعنى أن الأسد قد يبقى إلى نهاية ولايته **2014** أو لمدة أطول³ في المقابل إن رفع الإتحاد الأوروبي لحظر بيع السلاح للسوريين والذي سيدفع بدولتين بريطانيا وفرنسا للعمل على إيجاد آليات قانونية داخلية من أجل توفير دعم حقيقي للمعارضة السورية والتغيير الملحوظ بتأكيد الولايات المتحدة على استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية والتي تعتبرها خطا أحمر يدفع بفكرة جديدة وهي التدخل الأمريكي أو الغربي الفعلي

¹ - عنب بلدي، المرجع السابق، ص 04.

² - علي حسين باكير، تداعيات موقف حزب الله من الثورة السورية، على الرابط:

³ - سلام الكواكي، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستشرافية)

بالسلاح أو بعمل مناطق حضر جوي في جنوب سوريا وربما استخدام القصف الجوي على مناطق حساسة للنظام، إضافة إلى إعلان مجلس التعاون الخليجي حربا من نوع آخر على حزب الله اللبناني، ربما تعيد للموقف العسكري شيئا من التوازن ما لم تذهب الأمور لأبعد من ذلك وبالتالي دفع النظام لتنازلات حقيقية.

إن إسقاط النظام كليا أمرا لم يكن مطلوبا رغم أن هناك قناعة للمعارضة والثوار بأن مؤسسات كثيرة في داخل بنية النظام تعد أساسية في الصراع الحالي و على رأسها الأجهزة الأمنية وأجزاء كبيرة من الجيش، وبقاؤها على حالها يعد خطرا كبيرا على مستقبل سوريا كما أن بقاء الأسد على رأس السلطة لم يعد أمرا ممكنا مهما طالّت الأزمة، فلا بد للأسد أن يتحمل في النهاية تبعات قتل أكثر من مئة ألف سوري وتهجير الملايين من السوريين إلى جانب الدمار الهائل في البنية التحتية في عدد كبير من المحافظات السورية.

أما السيناريوهات المطروحة اليوم فهي تتراوح بين الحل العسكري الذي ينتهي بحل سياسي يميل لمصلحة الجهة المتقدمة عسكريا؛ كأن يتمكن النظام من الحفاظ على تقدمه العسكري بانتظار الوصول للاستحقاق الانتخابي في صيف 2014 وبالتالي التفاوض على مشاركة أو عدم مشاركة الأسد في الانتخابات الرئاسية، أو أن يتمكن الثوار من تحقيق انتصارات كبيرة تضع الأسد أمام مصير صعب يدفعه للتحي أو إلى إزالته عن السلطة بشكل أو بآخر، ما يعني أن الانتقال السياسي سيخضع بشكل أو بآخر لرؤية المعارضة والثوار، أو أن ينجح تطبيق اتفاقية جنيف، الأمر الذي لا توجد مؤشرات واضحة على إمكانية حدوثه في الوقت الحالي وخاصة في ظل المعطيات الحالية.¹

السيناريوهات هي عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من إتباع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه

¹ - سلام الكواكي، المرجع السابق، ص 09.

الفصل الثالث ————— الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستراتيجية)

الأحداث والظواهر، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنوية التي قد يتخدها تطور نسق معين، أما من حيث أنواع و أصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع¹:

السيناريو الإتجاهي أو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن لاتجاه وصورة الظاهرة في **Projection Linéaire** للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي الحاضر على المستقبل.

السيناريو الإصلاحى التفاؤلى: على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحركة في جميع الحالات إلى تحقيق نحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف تطور الظاهرة، و كل ذلك يؤدي في لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

السيناريو التحولى أو الراديكالى(التشاؤمى): يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات عميقة في المحيط الداخلى و الخارجى للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير مسار العالم للظاهرة تغيرا جذريا.

¹ -J.Doughrty and R.Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relation. New York: Harper and Row Publishers, 1981.pp.564-565.

توقعات الأزمة السورية

حسب المعطيات التي تطرقنا لها للواقع السوري ويراقب الحراك الثوري يجد أن النظام السوري هو الدافع الحقيقي إلى ما آلت إليه الأوضاع بالداخل من خلال الممارسات التي انتهجها في تعامله مع الأزمة منذ البداية، و ذلك تسييرا للمشروع الإيراني ضمن الأراضي السورية رغم أن ذلك ليس من مصلحته أبداً، لكن الدافع من وراء قيامه بتلك الأفعال لا يزال غير واضح لأن من مصلحته ألا يجعل هذه الثورة مذهبية حتى يضمن بقاء الطائفية العلوية، ولكن بتصرف غير معروف الأسباب المقنعة يميل النظام السوري إلى تدويل البعد المذهبي عندما يتم تدويله سوف يكون غالبا جدا.

وضمن هذا الواقع المضطرب والمتذبذب، الذي يفقد المؤهلات الثبات الآني نجد أنفسنا أمام عدد من السيناريوهات المتوقعة فيما يختص بالواقع السوري الذي تصنعه القوى المتحركة.

السيناريو الأول: زيادة دعم الجيش السوري الحر بالأسلحة والأموال ومعدات الاتصالات الحديثة، مما يزيد من فعالية الجيش وقوته بالإضافة إلى زيادة قوة النشاط في الداخل، الأمر الذي سيحتّم وجود معارك حاسمة مع القوات الحكومية وهو ما يعبر عنه بصعود قوة ثالثة تتولى سير الأوضاع على الأرض.

وعندما تصل المجريات إلى هذه المرحلة من التطور فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر لعقد تحالفات جديدة مع الطرف الجديد (الجيش الحر والنشطاء السياسيين في الداخل)، حتى تضمن البقاء الآمن لمصالحها وتتواءم مع طبيعة المتغيرات في سورية، وفي هذه الحالة سوف تدخل في مواجهة مباشرة مع روسيا، وقد تصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة، لأن روسيا بدأت تفقد صمام الأمان تجاه الأزمة السورية وهو ما يعبر عنه بـ (تشنجات الحالة السورية، وهذا الأمر لن يكون جيدا من

أجل المفاوضات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن روسيا تشعر بأن ثمن سياستها سوف يكون غاليا).

ولا يمكن أن نعزل لبنان في هذه المرحلة، فحزب الله اللبناني سوف يجد نفسه في موقف حرج جدا، فالتغطية الإيرانية سوف تزاح عنه جزئيا نتيجة عقد التحالفات الجديد الذي سيجري بين القوة الثالثة المتمثلة بالجيش الحر والنشطاء السياسيين في الداخل السوري وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا سوف يجد حزب الله نفسه مضطرا لاعتماد على قوته الذاتية، ونجد أيضا من الجوار العراق وهو بمعزل عن هذا التطور، حيث ستشهد في ظل هكذا مجريات إقليمية تزعزعا بالأوضاع الداخلية مما سيخلق حالة جديدة في العراق مسايرة للوضع الميداني السوري.

السيناريو الثاني: في حالة عدم سقوط النظام القائم واستمرار التجنيد الطائفي الذي يمارسه النظام الحاكم، فإن سوريا سوف تدخل في حرب طويلة الأمد وهي حرب استنزاف للمقدرات الوطنية على كافة الأصعدة:

❖ **سياسيا:** حيث ستعجز سوريا عن إيجاد أي نظام سياسي يقوم على الديمقراطية؛ وذلك لتقسيم سوريا إلى عشائر و طوائف ووجود أزمة التوازن بين الأقليات.

❖ **اقتصاديا:** ففي غياب البنية التحتية نتيجة التدمير الشامل لها فسيغيب أي نظام اقتصادي مؤسساتي لأن الشلل سوف يعم جميع الهياكل والقطاعات في الدولة.

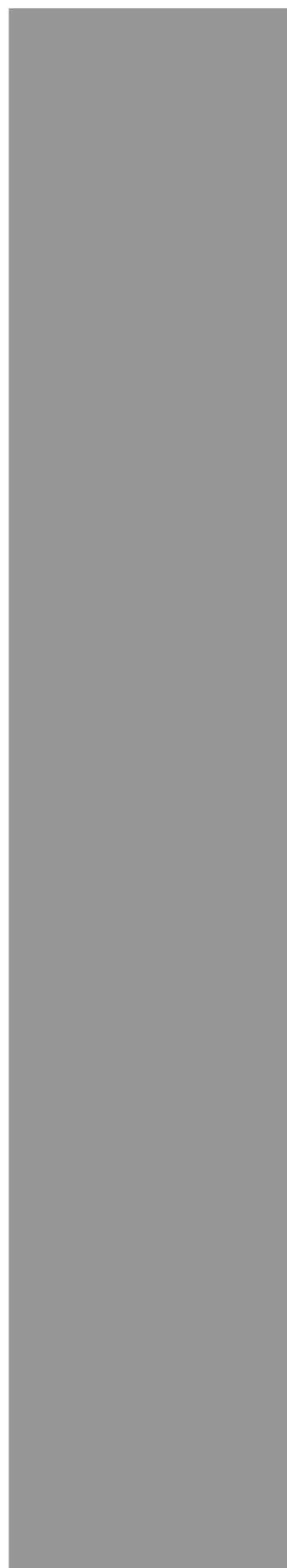
❖ **اجتماعيا:** الفرقة التي تغلب على طابع العلاقات بين أبناء المجتمع سوف تخلق صورة جد قوية من النزاعات والنعرات الطائفية والعشائرية.

❖ **جيوسياسيا:** خط الساحل هو خط دفاع هجومي لا يمكن أن يخترق، ولكن يحدث خطر على لبنان لمنع الجهاديين للتنقل إلى تركيا و في هذه الحالة سوف يذهبون إلى لبنان، آخذا من الهلال الشيعي فكرة صيرورة فلسفية، وفي هذه الحالة لبنان هي الخاسرة الرخوة لسورية.

وهذا الوضع المتأزم سوف يترك نتائج مؤسفة ومدمرة، سوف تصل بوقت غير بعيد إلى الدول المجاورة بما التفاعلات السلبية الناتجة عن الوضع السوري مع أوضاع هذه البلاد، مما سيوجد مشاكل أكثر تعقيدا ليس على لبنان فقط حتى على العراق، إيران...

السيناريو الثالث: القيام بفعل سياسي واسع من أجل إنشاء دولة جديدة داخل الدول الأم من خلال قيام حكومة وحدة وطنية، تضم النشطاء السياسيين في الداخل، حيث تتشكل هذه الحكومة بعيدا عن نظام الأسد، وتتألف من الشباب السوري في الداخل، وتقوم هذه الحكومة بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المؤسسات الوسيطة سوف تتولى تشكيل لجان تابعة لها وتعمل ضمن إشرافها، وسوف تكون مهمة هذه اللجان الإشراف على الوضع الميداني للقاعدة المجتمعية السورية، حيث سيتم التنسيق بين هذه اللجان من خلال المؤسسات الوسيطة التي ستتولى في الوقت نفسه إيصال مطالب اللجان التي هي مطالب القاعدة المجتمعية إلى الحكومة، التي ستتولى تأدية المهام الملقاة على عاتقها، تبعا لما سيتم إيفاده من خلال المؤسسات الوسيطة، وهنا سوف تدخل سوريا في مرحلة بناء دولة جديدة داخل الدولة الأم وسوف تقوى على حسابها، وفي مرحلة ما سوف ينهار نظام الأسد بكل مؤسساته وأطره الخارجية والداخلية، وفي لحظة الانهيار سوف تظهر الدولة الجديدة للوجود وتعبّر عن نفسها من خلال فعل سياسي حقيقي وعلني.

الخلاصة



خاتمة

إن المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الثورات الراهنة أدى إلى بروز مؤشرات التفكك التي شهدتها العديد من دول الثورات وهذا راجع إلى عدم المقدرة على تحقيق الانسجام بين الدولة والقاعدة ويبرز ذلك العجز عن إدارة الدولة في حد ذاتها وإعادة بناء الأمة لتصبح نخب فاقدة للخبرة وتقاليد الممارسة في موقع السلطة؛ مما خلق هوة بين القمة السياسية والقواعد الإجتماعية بجميع أطرافها، وهذا ما أدى إلى صعوبة المقدرة على الوصول إلى جوانب التوافق السياسي، وهذا ما كان سببا مباشرا في وضعية الإنقسام والصراع السياسي الداخلي مما عجل مشهد الإضطرابات الحالية التي تركت بصمة على النظام الإقليمي.

إنطلقنا في دراستنا هذه من فكرة المؤامرة أي ان الثورات العربية هي صنع خارجي لا ثورات عفوية نتيجة لمختلف الظروف و الأسباب الداخلية، وإنطلاقا من هذه الفكرة و نتبعنا لمختلف الاحداث والمجريات الراهنة خرجنا بمجموعة من النتائج و نذكر منها:

- النظام الإقليمي العربي عبارة عن منطقة تتوازن فيها القوى الإقليمية والدولية وتتفاعل فيما بينها وهذا من شأنه تغيير خارطة الصراعات والتحالفات.
- أن الثورات هي وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى سنوات طويلة نتيجة إخفاقات النظم في تسيير شؤونها على جميع الأصعدة المحلية الإقليمية والدولية.
- هناك أطراف إقليمية و أخرى دولية لم تكن طرفا مباشرا في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات سواء باتجاه إحتواء وضبط مسارها أو حتى منع التطور وهذا ما يبرر تباين مواقف هذه القوى من حالة ثورية إلى أخرى.

- المتغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة كان لها أثر بالغ في مدخلات عملية صنع القرار في المنطقة العربية وهذا ما يعني تجاوز المفاهيم السابقة، لتصبح الكيانات العربية بالمقابل متمثلة في محاور "محور الممانعة و محور الإعتدال".

- نظريات الجيوستراتيجية هي بروز التفكير الإستراتيجي الذي إستعاد أهمية التفكير الإستراتيجي لبعض الدول العربية -السعودية- في الوقت التي عملت هذه النظريات على ضحد فكرة القطبية و القوة الوحيدة لتخلق دول شريكة لا تابعة.

أما في حالة سورية فقد أظهرت الأزمة الحالية بعدين اوشكلين للصراع الأول: صراع داخلي أدى إلى إنقسام سوريا على جميع الأصعدة وذلك راجع لتربيته المجتمعية المعقدة، أما الثاني فيعود إلى وزن سوريا الإقليمي مما جعل دول الجوار والجوار الإقليمي ومختلف القوى الدولية تتجاذب الصراع بتبني أطراف داخلية؛ مما جعل سورية تعيش حالة من عدم الوضوح بسبب مراهنه فواعل جيوستراتيجية على تغيير معادلة التفاعلات والتوازنات في المنطقة.

هكذا يبدو مستقبل النظام العربي مرتبط بتطورات العلاقات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية ، وبشكل أخص بتطورات الأوضاع في سورية بحسب ما فسرتة الثورة السورية بترجيح سيناريوهات المستقبلية المختلفة للنظام الإقليمي العربي، والأساس ستضاف سوريا إلى قائمة الهموم العربية، وقائمة أولويات الجامعة العربية وهو ما يغير تدريجيا في قضية قلب النظام. متأثرا بعقيدة الفلسفة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي بقدر تراجع الدور السوري الذي يطرح تحديات وأخطار على مجمل تفاعلات النظام الإقليمي وتدخل إسرائيليا في أماكن حدودية مع سوريا على غرار ما حدث مع لبنان وتسليح الجيش الحر الذي من شأنه أن يشير إلى تحولات عميقة في جوهر النظام الإقليمي العربي وتفتح الباب لقرارات مختلفة للدول فرادى وليس النظام ككل.

ويبقى أن مستقبل النظام الإقليمي للمنطقة العربية سوف يتوقف على مجموعة من الأمور أهمها المسارات التي سيأخذها التحول السياسي الجاري في النظم العربية بعد الثورات والفترة التي تأخذها حقبة عدم الاستقرار السياسي وما ينتج عنه من تحولات إستراتيجية والجيوسراتيجية في النظام الإقليمي العربي.

المراجع



قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- 1- إبراهيم زيد محمد، "الأمن الشامل و النظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية"، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
- 2- إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي (المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة)، ط2، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 1976.
- 3- أبي عاد ناجي وجرينون ميشيل، النزاع و عدم الإستقرار في الشرق الأوسط "الناس، النفط، التهديدات الأمنية"، ترجمة: محمد النجار، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 1999،
- 4- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، تر: محمد جابر تلجي و طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط2، 2011.
- 5- أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي، ط1، بيروت: دن، تشرين الأول/أكتوبر 2000.
- 6- أحمد عبد الحليم دراز، تاريخ و حضارة شمال إفريقيا، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2010.
- 7- أسامة عبد الرحمن، الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي، الجيزة: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2013.
- 8- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر و التوزيع، 2000.
- 9- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح و التحول الديمقراطي)، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 2009.

- 10- إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد إحتلال أمريكا للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- 11- بريجنسكي زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية، ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999.
- 12- بكر أحمد حسين، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي، 2000.
- 13- جوفر روبرت وإدواردز أليستار ، المعجم الحديث للتحليل السياسي، (ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلي)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
- 14- حسين خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع، بيروت، 2009.
- 15- دياب خاطر نصري، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 16- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
- 17- سمور زهيدي عبد المجيد، تاريخ العرب المعاصر، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس للنشر والتوزيع، 2008.
- 18- سمير سعيقان، الغضب: ديناميكية القوى الإجتماعية في الثورة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- 19- عامر مصباح، معجم مفاهيم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المكتبة الجزائرية بودواو، ط1، الجزائر.

- 20- عبد السلام النوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا "دراسة نظرية وميدانية"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية مشروع دعم التكامل الإفريقي، القاهرة، 2007.
- 21- عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 22- عبد القادر شربال، البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 23- عبد القادر فهمي، النظام الإقليم العربي (احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 24- عبد المجيد لبصير ، موسوعة علم الاجتماع (مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العانة)، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- 25- على حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 26- علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2001.
- 27- العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط3، بيروت: دار الشورى للنشر والتوزيع، د س ن.
- 28- عمر عبد العزيز ، في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.
- 29- محمد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية (بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- 30- محمد حافظ غانم، محاضرات في المجتمعات الدولية والإقليمية، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958.
- 31- محمد محفوظ، ربيع العرب، بيروت: دار الإنتشار العربي للنشر والتوزيع، (د س ن).
- 32- محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي (بين الثابت الإستراتيجي والمتغيرات الظرفي)، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- 33- محمود جميل مصعب، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 34- معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق (أثره على الامن القومي العربي)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 35- منير حجاب محمد، الموسوعة الإعلامية المجلد الثاني، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
- 36- مهدي محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا الواقع و التحديات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 2005.
- 37- ناجي علوش، الوطن العربي -الجغرافية الطبيعية والبشرية، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، 1989.
- 38- ناصر جويده، خالد خلف، الثورات العربية في ميزان، الإسكندرية: دار الوفاء للمشر والتوزيع.
- 39- نبيل موسى الجبالي، جغرافية الوطن العربي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.
- 40- نجيب الأرمنازي، سوريا من الإحتلال حتى الجلاء، القاهرة: د.د.ن، 1970.
- 41- نصر ربيع، زكي محشي وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية (الجذور التنموية للأزمة)، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.

- 42- هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
- 43- يحيى محمد نبهان، مقومات الأمن العربي القومي، عمان: دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009.
- 44- يحيى محمد شيخ أبو الخير، إطار منهجي مقترح للدراسات الجيوستراتيجية في أقسام الجغرافية بجامعة المملكة العربية السعودية (رؤية مستقبلية)، قسم الجغرافية- جامعة الملك سعود.
- 45- يزيد الوليد بشار، مفاهيم معاصرة في التخطيط الإستراتيجي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

الدوريات:

- 1- إبراهيم عبد الطالب، إنهيار جدار عرب المشرق، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
- 2- أبو بكر الدسوقي، "عالم مختلف-الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد (184)، 2011.
- 3- إسماعيل أحمد سمو، العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم مصدق، عمان: دار دجلة للنشر و التوزيع، 2009
- 4- بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية و مستقبلها، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012
- 5- بشير عبد الفتاح، "الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية"، ملحق السياسة الدولية، العدد(184)، أبريل 2011
- 6- جبار الجابري، "الموقف الأوروبي من الثورة الشعبية"، كتيب أوراق دولة، مركز الدراسات الدولية، (العدد 198)، شباط 2011.

- 7- جلال معوض، "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، شؤون عربية، العدد، (80)، كانون الأول، 1994.
- 8- حبيب الشمري، "اقتصاد الثورات... نموذج السقوط فقط يتراجع لمصلحة الدول والسوق معا"، الصحيفة الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011.
- 9- حنين غدار، "التقارب الإيراني الأمريكي يكشف زيف العداء" علاج روحاني"، العرب الدولية شهرية سياسية (العدد 1589)، تشرين الثاني 2013.
- 10- حيدر إبراهيم علي، "الأمم المتحدة و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011
- 11- خالد الحروب، "محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية"، شؤون عربية، العدد (132)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
- 12- خلود محمد خميس، "التغيير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي"، أوراق دولية، العدد (198)، شباط 2011.
- 13- خير الدين حسيب، "ليبيا... إلى أين؟ سقوط نظام القذافي... ولكن؟"، المستقبل العربي، (العدد 391)، السنة (34)، سبتمبر/09/2011
- 14- دينا شحاتة، مريم وحيد، "مرحكات التغيير في العربي"، السياسة الدولية، (العدد 184)، أبريل 2011،
- العالم
- 15- ريهام مقبل، "سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورات العربية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 08 نيسان/ أبريل 2013
- 16- زكي العايدي، إخفاقات أوياما في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

- 17- سلام الكواكبي، رقصة المذبوح "هل يعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه؟"، العرب السياسية "شهرية سياسية"، العدد 1589 نوفمبر 2013.
- 18- سمر بهلوان، "العلاقات السورية- الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى الثورة الإيرانية 1979"، مجلة جامعة دمشق "كلية الأدب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، المجلد 22، العدد (4+3)، 2006.
- 19- السيد محمد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الإنكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، السياسة الدولية (العدد 192)، 1995.
- 20- طلال عتريسي، "المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحيين"، شؤون الشرق الأوسط، العدد (294)، نيسان، عمان، 2000.
- 21- عباس محمد ناجي، "مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية (العدد 112)، 2011.
- 22- عبد الفضيل، محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- 23- عبد الله عبد الخالق، "النظام الإقليمي الخليجي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية و الدولية، (العدد 114)، 1993.
- 24- عدنان هياجنة، "التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية"، دراسات شرق الأوسطية، (العدد 56)، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
- 25- عز الدين شكري فشير، "كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011.

- 26- عصام عبد الشافي، "الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد 46، أبريل 2011.
- 27- عصام نعمان، "حقوق الإنسان و حقوق الشعوب"، المستقبل العربي، العدد (266)، السنة (23)، نيسان/أبريل، 2001.
- 28- عكاشة سعيد، "إسرائيل في مواجهة الوضع الجديد في المنطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، (العدد 185)، 2011.
- 29- عمرو الشوكبي، "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب- لبنان- البحرين)"، المستقبل العربي (العدد 384)، فبراير، 02، 2011
- 30- عنب بلدي، "مواقف الأسد والمعارضة السورية تخلق تحديات أمام جنيف-2"، عناب بلدي (العدد 93)، الأحد كانون الأول (ديسمبر)، 2013.
- 31- عيسى دويش، البعد العربي في السياسة الخارجية، "الفكر السياسي"، (العدد 176)، 07/سبتمبر 2004.
- 32- غسان سلامة، "عن تونس"، المستقبل العربي، (العدد 384)، السنة (33)، فبراير/02/ 2011
- 33- غسان سليم عرنوس، "العلاقة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي السوري"، الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة"، العدد (50) أبريل 2012.
- 34- فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، (العدد 389)، تموز /07/ 2011.
- 35- فراس أبو هلال، "إيران و الثورات العربية: الموقف والتداعيات"، مركز الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، تموز/ يوليو 2011.

- 36- فيصل دراج، "الثورات العربية وصور المثقف"، المستقبل العربي، (العدد 393)، السنة (34)،
نوفمبر/2011/11
- 37- قزم جورج، "لبنان والعرب والعالم بعد 11 سبتمبر 2001 (عالم القطب الأولد وإتجاهاته)"، المستقبل العربي (العدد 287)، نيسان/ أبريل 2002.
- 38- الكيلاني هيثم، مشروع نظام الشرق أوسطي في بعده الأمني، المركز اللبناني للدراسات، 1996
- 39- مجدي صبحي، "التوجهات الإقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، العدد 184،
المجلد 20-46، أبريل 2011.
- 40- محمد السعيد إدريس، "إتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"،
السياسة الدولية، (العدد 188) أبريل 2012.
- 41- محمد السيد سعيد، "أزمة النظام العربي"، السياسة الدولية، العدد (100)، السنة (26)، نيسان/أبريل،
1990-220
- 42- محمد بن صنيطان، "إنعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشاريع السعودي"،
المستقبل العربي، (العدد 390)، آب/2011/08
- 43- محمد عبد السلام الدسوقي، "كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة؟"، السياسة الدولية،
(العدد 184)، 2011.
- 44- مركز الجزيرة للدراسات، خطة عنان: محنة وقف القتال والحوار بسوريا، عن مركز الجزيرة للدراسات،
2012.
- 45- مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية"، دورية شؤون عربية، العدد
(129)، الربيع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

46- مصطفى علوي، "كيف يتعامل مع الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد، 184، المجلد 46، أبريل 2011.

47- معوض على، "تحليل أولي لدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد 185)، 2011.

48- نادية حلمي، "التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، (العدد 196)، 2011.

49- ناصيف حتى، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وإنعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي (العدد 165)، تشرين/نوفمبر 1992.

50- هناء عبيد، "عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة"، السياسة الدولية، العدد (184)، المجلد (46)، أبريل 2011،

51- وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

الرسائل:

1- رضا دشوشة، "السياسات الخارجية الإيرانية والتركية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010.

2- الضميري عماد، "الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، عمان: الجامعة الأردنية، 2001.

- 3- طایل يوسف عبد الله العدوان، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)", رسالة إستكمالية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013.
- 4- عبد محمد عارف، "دور قناة الجزيرة الفضائية في أحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)", مذكرة لإستكمال نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2012.
- 5- فايز يوسف الدلابيح، "توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق"، رسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط كلية الأدب والعلوم قسم العلوم السياسية، 2011.
- 6- مريم براهيمى، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2011.

المواقع الإلكترونية:

1-مازن محارب المهندس، "دراسة في الفكر الجيوستراتيجي (حول قوة الدولة ومرفولوجية الحدود السياسية)"، على الرابط:
www.reefnet.gov.sy/.../fikr/.../6deraseh.p

2-عابد سعود ، "الفرق بين الإستراتيجية و الجيوستراتيجية"، صحيفة الرياض: العدد (15249)، 25 مارس 2010، في:
<http://www.alriyadh.com/2010/03/25/article509799.htm>

3-العداري هشام، رامز تغريد، مفهوم الجغرافية السياسية- مفهوم الدولة- تصنيف الدول من حيث إمكاناتها من القوة، محاضرات منشورة كلية التربية الأساسية،: قسم الجغرافية

- <http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=3708>

4-حمد محمد سيدي ،"النظريات الجيوستراتيجية للدولة"، 2012، تم زيارة الموقع في 2014/03/03 على:
<http://moha1991mad.sudanforums.net/t7-topic> 17:39Pm

5-خليل سامي أيوب، "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، (العدد 3565) 2011/12/02 -6
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741>

دستور الجمهورية العربية السورية، ل عام 2012 متحصل عليه من الأنترنت، على الرابط.

http://parliament.sy/forms/new_laws/viewNew_laws.php?law_id=37&mid

7-علي حسين باكير، تداعيات موقف حزب الله من الثورة السورية، على الرابط:

<http://www.soorya-info.com/2012-06-11-21-24-04/2012-06-11-21-25>

8-عبد الفتاح، الثورة و الإندماج الوطني، جريدة الأهرام الرقمية 07/1652، 01 يوليو 2013.

www.digital.ahram.org/policy.aspx

9-محمد عبد القادر، "تركيا وثورات" الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على

الرابط:- <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial>

18- خليل سامي أيوب، "موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، (العدد

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741> -- --2011/12/02 (356

19- الوكالة الشيعية للأنباء، "البرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين في 2013: والغرب سيمارس الضغط"،

www.bahrain.shafaqna.com موقع التعاون الدولي.

20- عمر كوش، "تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من الثورات الربيع العربي"، الإقتصادية الرقمية، (العدد

http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.htm ،(6542، 2011/09/09،

21- نورهان الشيخ، التحديات و القيود: "حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، المركز العربي

<http://www.acrseg.org/3684> لبحوث و الدراسات، 2014/04/16

22- خالد ممدوح العزي، "العلاقات الروسية الأمريكية: توتر العلاقات بعد الربيع العربي"

http://www.bowaib.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1446

23- حمزة عماد الدين موسى، "الموقف الروسي ضد الثورات العربية في ليبيا و سورية"،

<http://islamselect.net/mat/94720>

24- شيماء منير، "أبعاد ومواقف القوى الدولية من ثورة 30 يونيو"، المصدر ملف الأهرام الإستراتيجي

(الأهرام الرقمي) أغسطس/2013/01.

www.digital.aahram.org.eg/articles.aspx?serial=1469501

25-نسرين جاويش، "الولسومية الجديدة: تحولات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية:

نيكولا جيفسديف-راي تاكيه"، 2012/02/27.

www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2213/20%

26-بدر حسن شافعي، "الولايات المتحدة والثورة المصرية تحديات الواقع وآفاق المستقبل" على

الرابط: 2014/04/20. www.sis.gov.eg/Newvr/34/7/ftm

27-عزت شحرور، "الصين و الشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة العربية، 11/حزيران/2012.

www.studies.aljazeera.net

التقارير:

1- تقرير الشرق الأوسط، "أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية"، تحت رقم (146)

تشرين الأول/أكتوبر 2013.

المراجع الأجنبية:

Livres:

1- Ayoub Mohamed, The Third Word Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System, Emerging Global Issues, colorad: Lynne Rienner Publishers, 1995

2- Basil H.Liddell Hart, Stratégie, "Introduction et traduction de l'anglais par Lucien Poirier", Dépôt légale, France, 2007.

3- Daniel S Papp, **Contemporary International Relationsn Frameworks For Inderstanding**, Fourth Edition, New York: Macmillan College Publishing Company, 1994.

4- J.Doughrty and R.Pfaltzgraff, **Contending Theories of International Relation**. New York: Harper and Row Publishers, 1981.

Magasines

- 1- Béchire Ben Yahmed: Israël et les Arabes, Jeune Afrique, Hebdomadaire Interenationale, de 03 au 09 juin 2007, n°2421-47^e année
- 2- Joseph Nye, Limites of American Power, political Science Quarterly, (winter 2002-2003).
- 3- **Joseph Yacoub** les minorités dans le monde : faits et analyses, (PARIS: DESCLE DE BROUWER, 1998.
- 4- Kemal Kriski, Post Colde-War Turkish Security and The Middle East, Journal of middle east Reviw of, International Affairs, vol,01;n°2, July, 1997
- 5- M.Mohammed Tawfik Mouline, CONFERENCE-DEBAT "L'avenire De La Meditirace A L'Aune Nouvelles Realites Geostratigiques Mondiales", Institut Royal des Etudes Stratégiques (ires), rabat, 22 AVRIL 2014, p04.

Cite web:

- 1-MHADI DRIUS; NAZEMROAYA GLOBAL RESEARCH , FEBRURY 05, 2011.
www.globalresearch.ca/revolution...arab.

.....	الفهرس
.....	مقدمة

الفصل التمهيدي

.....	أولاً: تحديد المفاهيم	ص 12
.....	ثانياً: مناهج البحث في الجغرافية السياسية	ص 23
.....	ثانياً: النظريات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية	ص 28

الفصل الأول: المتغيرات الجيوستراتيجية للمنطقة العربية

.....	المبحث الأول: الإستراتيجية من منظور جغرافي سياسي	ص 40
.....	المطلب الأول: الجغرافية السياسية و الجغرافية الإستراتيجية	ص 40
.....	المطلب الثاني: الاعمون الجيوستراتيجيون و الموارد الجيوبوليتية	ص 43
.....	المطلب الثالث: جيوستراتيجية الحدود السياسية	ص 45
.....	المبحث الثاني: النظام الإقليمي للمنطقة العربية	ص 49
.....	المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي	ص 49
.....	المطلب الثاني: ترتيب توازن القوى في المنطقة العربية	ص 58
.....	المطلب الثالث: محددات العلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي	ص 62
.....	المطلب الرابع: أثر تغلغل القوى العظمى في النظام الإقليمي	ص 65
.....	المبحث الثالث: الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية	ص 69
.....	المطلب الأول: التغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة	ص 69

المطلبج الثاني: التغييرات الجوسياسية في الشرق الأوسط.....ص 72

المطلبج الثالث: الوضع الجوسياسي في منطقة جنوب المتوسط.....ص 76

الفصل الثاني: الثورات العربية و تحدياتها الإقليمية و الدولية

المبحث الأول: الثورات العربيةص 87

المطلبج الأول: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية و الاجتماعية المختلفة للثورات.....ص 87

المطلبج الثاني: أهم القوى التي شاركت في الاحتجاجات.....ص 89

المطلبج الثالث: دور الجيش في الثورات العربية.....ص 97

المطلبج الرابع: العامل الخارجي في الثورة الراهنة.....ص 100

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية من الثورات العربيةص 110

المطلبج الأول: دور و مواقف دول الجوار غير العربية.....ص 110

المطلبج الثاني: دور و مواقف دول مجلس التعاون الخليجي.....ص 126

المطلبج الثالث: القوى المحلية العربية.....ص 138

المبحث الثالث: مواقف القوى الكبرى من الثورات العربية.....ص 142

المطلبج الأول: دور و مواقف الاتحاد الأوروبي.....ص 142

المطلبج الثاني: دور و مواقف روسيا من الثورات العربية.....ص 145

المطلبج الثالث: دور و مواقف الولايات المتحدة الأمريكية.....ص 145

المطلبج الرابع: دور و مواقف الصين.....ص 158

الفصل الثالث: الجيوستراتيجية من خلال ثورة سورية (رؤية إستشرافية)

المبحث الأول: موقع وأهمية سوريا في المنطقة.....ص 163

- المطلبج الأول: الأهمية الجغرافية.....ص 163
- المطلبج الثاني: الأهمية السياسية و الأمنية.....ص 169
- المطلبج الثالث: الأهمية الإقتصادية.....ص 173
- المطلبج الرابع: الأهمية الإستراتيجية و الجيوستراتيجية لسورية.....ص 176
- المطلبج الثاني: الثورة السورية (الأسباب - المواقف الدولية والتأثيرات).....ص 181
- المطلبج الأول: أسباب الثورة السورية.....ص 181
- المطلبج الثاني: المواقف الإقليمية و الدولية من الثورة السورية.....ص 193
- المطلبج الثالث: تأثير الثورة السورية على التوازنات الإقليمية و الدولية في المنطقة.....ص 199
- المطلبج الثالث: سيناريوهات الثورة السورية في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية.....ص 205
- المطلبج الأول: السيناريو الخطي.....ص 209
- المطلبج الثاني: السيناريو التشاؤمي.....ص 210
- المطلبج الثالث: السيناريو الثوري.....ص 211

خاتمة

قائمة المراجع